

دلائل الخصال
 للشيخ محمد يوسف الحنبلي
 إهداء إلى مكتبة المسجد النبوي الشريف
 ٢٣ - بيع الدار ١٤١٦ - الكويت

هـ الكتاب دليل الطالب لنبيل الطالب
 تأليف الشيخ الاجل وأكبر المجمل
 الشيخ مرعي ابن يوسف
 المقدسي تغمد
 الله برحمته
 واسكنه
 فسيح
 جناته
 آمين

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَبِهِ نَسْتَعِينُ

الحمد لله رب العالمين واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ما لك يوم الدين واشهد ان محمد عبده ورسوله النبي الاحكام شرايع الدين الغايز بمنقذ الارادات من ربته فمن تمسك بشرايعه فهو من الغايزين صلى الله وسلم عليه وعلى جميع الانبياء والمرسلين وعلى الكل وصحبه اجمعين وبعد فهذا مختصر في الفقه على المذهب الاحمد مذهب الامام احمد بالغت في ايضاحه رجاء الغفران وبينت فيه الاحكام احسن بيان لم اذكر فيه الا ما جزم بصحته اهل التصحيح والعرفان وعليه الفتوى فيما بينة اهلي الترجيح والافتقان وتسميته بدليل الطالب لنيل الطالب الحمد لله رب العالمين واقه اسئل ان ينفع به من اشتغل به وان يرحمني والاسلمين انما رخص الامامين كتاب الظواهر

وهي رفع اليد والذخبت واقسام الماء ثلاثة أحدها ظهور وهو الباقي على خلقته يرفع اليد وينزل الذخبت وهو أربعة أنواع ما يحرم استعماله ولا يرفع اليد وينزل

الحديث وزوال الخبث اه في اللغة هي النظافة والذخبت هو الاقبح والمعبر عنه هو ما لا يرفع اليد ولا يرفع الاثر ولا الرجل

البالغ

البالغ والخنث وهو ما خلت به المرأة المكفلة بطهارة كالملة عن حدث وما يكره استعمال مع عدم الاحتياج اليه وهو ماء بئر مقبرة وما استند حرة او برده او سخن بنجاسة او سخن بمغصوب او استعمال في طهارة لم يجز او في غسل فيرا وتغير بملح ما يبي او بما لا يمازجه كتغيره بالعود القاري وقطع الكافور والذهن ولا يكره ماء زمزم الا في إزالة الخبث وما لا يكره استعماله كماء البحر والآبار والعيون والأنهار والاحتام ولا يكره المسح بالشمس والتغير بطول المكث او بالترج مع نحو ميتة او بما يشق صوت الماء عنه كطحالب وورثي شجر مالم يوضعا الشاقي طاهر يجوز استعماله في غير رفع الحدث وزوال الخبث وما تغير كثير من لونه وطعمه او روي روي عن النبي طاهر في إزالة تغيره بنفسه عاد إلى طهور يتبر منه الطاهر ما كان قليلا واستعمل في رفع حدث وانقضت فيه كل يد المسلم المطلق التائم ليلانوما ينقض الوضوء قبل غسله ثلاثا نبتة وتسمية وذلك واجب الثالث بحسب محم استعماله الا لفروية ولا يرفع الحدث

هو

قوله وهو قليل اي ولا يزيل الخبث ما وقعت فيه نجاسة وهو قليل اذ كان كثيرا
 فينجس مطلقا سواء تغير بها احد اوصافه فان زال تغيره بنفسه او باضافة
 لغدا او بالغبار او بالطين طهور اليه او بنزع منه ويبقى بعده كثير طهر والكثير قلطان
 مشترك في الكثير الله تعالى شجنا راحة افانته

تقريباً واليسير مادونهما وهما غسامة رطل بالعراقي وثمانون
 رطلا وسبعان ونصف سبع رطل بالقدس ومباحتهما
 ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقا فاذا كان الماء الطهور
 كثيرا ولم يتغير بالنجاسة فهو طهور ولو مع بقاها
 فيه وان تشك في كثيرته فهو نجس وان اشبه ما تجوز
 به الطهارة بما لا تجوز به الطهارة لم يتنجس وينتجس بلا اضافة
 ويلزم من علم بنجاسة شيء اعلام من الله ان اراد ان يعلم

باب الاذنية

يباح اتخاذه كل اناء طاهر واستعماله ولو ثمين الا اذنية
 الذهب والنضة والمموة بهما ونصع الطهارة بهما وبالاناء
 المصنوع وبياح اناء ضيب بضبة يسيرة من الوضوء
 لغيره بنية واذنية الكفار وثيابهم طاهرة ولا ينجس شيء
 بالشك ما لم تعلم بنجاسته وعظم الميتة وقرنها وظرفها

قوله

وخافرها وعصها وجلدها نجس ولا يطهر بالدباغ والشعر
 والصوف والحرير والريش طاهرة اذا كان من ميتة طاهرة
 في الحياة ولو لم يكن غير ما كولة كالكبر والفاروسين تغطية
 الاذنية وايناء الاسقية باب الاستنجاء واذا التخلل
 الاستنجاء هوزالة ما خرج من السيلين بماء طهور
 او حجر طاهر مباح منق فالانقاء بالحجر ونحوه ان يبقى اثر
 لا يزيله الا الماء ولا يجزي اقل من ثلاث مسحات تعم
 كل مسحة الحبل والانقاء بالماء غود خشونة الحبل كما كان و
 فله كاف وسنة الاستنجاء بالحجر ثم بالماء فان عكس كره ونحوه
 ويجزئ احدهما والماء افضل ويكره استقبال القبلة واستنبا
 رها وبحجر ثم برون وعظم وطعام ولو لم يدرية فان فعل في الاستنجاء
 لم يجزئ بعد ذلك الا الماء كما لو تعدى الخارج موضع
 العادة ويجب الاستنجاء لكل خارج الا الطاهر والنجس
 الذي لم يلوث الحبل فصل ايسر لداخل الحلاء تقديم اليسر
 وقول بسم الله غود بالله من الخبث والنجاسة واذا خرج قدم
 اليمنى وقال غفرانك الحمد لله الذي اذهب عني الاذ او عافاني

في الاستنجاء

وخافرها

ويكره في حال التحلي استقبال الشمس والقمر ومثبت الأرجح والكلام
 والبول في اناء وشق ونار ورماد ولا يكره البول قائما ومجتمعا
 استقبال القبلة واستدبارها في الصحراء بلا حائل ويكره ارجاء
 ذيله وان يبول او يتغوط بطريق مشكوك ويغفل نافع تحت
 شجرة عليها تمر يقصد وبين قبور المسلمين وان يلبث فوق
 حاجته باب السواك يستحب بعد ربط لا يغتسل
 وهو مسنوء مطلقا الا بعد الزوال للضائيم فيكره ويستحب
 له قبله بعد يابس ويباح ~~بغير~~ بوط ولم يجب السنتا
 منه استاك بغير عود ويتأكد عند وضوء وصلاة وقراءة
 الحمد والتباه من نوم وتغير ما يحتمل فيه وكذا عند دخول
 مسجد ومنزله واطالة سكوت وصغرة اسنانه ولا بأس
 ان يتسوك بالعود الواحد اثنان فصاعدا فيحصل يستحب
 حلق العانة ونشف الأبط وتقليم الاظفار والنظرة المرأة
 والتطيب بالطيب والاكتحال كل ليلة في كل عين ثلاثا وحف
 الثارب واعفاء التهمة وحرم حلقها ولا بأس باخذ
 ما زاد على القبضة منها واختار واجب على الذكر والانتق

قد صح

عند البلوغ

عند البلوغ وقبله افضل باب الوضوء
 تحب فيه التسمية وتسقط سهوا وجهلا وان ذكرها
 في انشائه ابتداءا وفرد صدقة غسل الوجه ومنه
 المضمضة والاستنشاق وغسل اليدين مع المرفعين
 ومسح الرأس كله ومنه الاذان وغسل الرجلين مع
 الكعبين والترتيب للوالاة وشروط ثمانية
 انتطاع ما يوجبها والنية والاسلام والعقل والتمييز
 والماء الطهور المباح وانزالة ما يمنع وصوله والا
 سترجاء والاستحسان فصل فالتنية هنا قصد
 رفع الحدث او قصد ما يجب له الطهارة كصلاة وطواف
 ومسح مصحف او قصد ما تستحب له كقراءة وذكر واذان
 ونوم ورفع شكك وغضب وكلام محرم وجلوس بمسجد
 وتدريس علم واكل فحشى نوى شيئا من ذلك ارتفع
 حدثه ولا يضر سبق لسانه بغير ما نوى ولا شك في النية
 او في مرض بعد فراغ كل عبادة فانه شك فيها في الانشاء
 استأنف فصل في صفته الوضوء وهي ان ينوي

سبح

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سبعة لهما بعد كما لا اله الا الله والآخر لهما في النقص ولو لم يربطها وان كانا المشركين بها عرفا
ونقصا فيهما بنفسهما وابطاحتها وطهارتها فيهما وعدم وصفها بالبشره فيفسح الميعم والمعاين
نفسه من ان يثبت بعد اليأس يوما ويليم والى اخر ثلاثه الامور ليلها فلو مسح في السنن ثم اقام
او لي انخفض ثم را فراو شك في ابتداء المسح لم يزد على مسح الكتف ويجب مسح الكتف اعلها الخاف ولا
يجزي مسح اسفله وعقبه ولا يسهو مسحه في حصله

فضل و حسن

—2

ما يوجب الغسل أو ظهر بعض محل الفرض وتقصت
المدة بطل الوضوء **فصل** وصلب الجبيرة
ان وضعها على طهارة ولم يتجاوز محل الحجة غسل
الصحيح ومسح عليها بالمدى واجزاء والاوجب مع
لغسل ان يتيم لها ولا مسح ما لم توضع على طهارة
وتجاوز محل يغسل ومسح ويتيم **باب**
نواقض الوضوء وهي ثمانية احدها الخارج
من السبيلين قليلا كان او كثيرا **كثيرا** هو طهرا او نجسا
الثاني خروج النجاسة من بقية البدن فان كان
لوكا او غائطا نقص مطلقا وان **كان** غيرهما كالدم
والقيح نقصان فحش في الغسل **كل** احد بحسبه
الثالث زوال العقل او تغطيته بالثياب او زوم ما لم يكن
المؤمن ليسيل من غير جالس وقدم الرابع مسه بيده
لا تطرد فرج الا دمي المتصل بلوحا بل او خلقه دبره لاسي
المختصين ولا مس محل الفرج **اليان** الخامس لمس بشرة

١٧
فأيداه فلا التفتي فحقان والحاصل
ان الحبيب في الرضوع هو الرضاع
على طهارة في الرضوع وهو الرضاع
ينفصل الصبي عن الرضاع في الرضوع
انما يرضع من الرضاع في الرضوع
للأخضر في الرضوع في الرضوع
وفصلها على الرضوع في الرضوع
الحاصل في الرضوع في الرضوع
وتحاشوا في الرضوع في الرضوع
ينفصل الصبي عن الرضاع في الرضوع

الذكر الا انني اولا انني الذكر لشهوة من غير حائض في المسجد بلا وضوء باب ما يوجب الغسل
ولو كان الملموس ميتا او مجونا او محرما لا لمس من دون هو سبعة اخطاها انتقل المني فلو احس بانتقاله
سبع واللمس بين وظهر وشعر ولا للمس بذلك بيده فلا يخرج وجب الغسل فلو اغتسل له ثم
ولا ينتقض وضوء المسوس فرجه والملموس بدنه ولوح لا لم يعد الغسل الثاني خروجه من فرجه
وجد شهوة السادس غسل الميت او يعضه ولو دما ويشترط ان يكون بلة ما لم يكن نائما او نحو
هو من قلب الميت ويأثم لامن يصب اليه السابع اكلت ثلث من تعذيب الحشفة كلها او قدرا
لحم الابل ولو نساء فلا تقض ببقية اجزاها ككلها لا يخرج من فرج ولو دبر الميت او بهيمة او طير لم يكن
وقلب وطحال وكرش وحمى وكلية ولسان لا يجب الغسل الا لثلاثة عشر وبنيت تسع الرابع
وارأس وسنام وكوارع ومصران وسنن الحمار الكافر ولو مرتدا الخامس خروج دم
ولا يجتنب بذلك من حلف لا ياكل كل الثامن الحيض السادس من خروج دم النفاس السابع الموت
الركعة وكل ما اوجب الغسل اوجب الوضوء غير تعبدية فحسب كل وشروط الغسل سبعة القطاع
في غسل من يقن الطهارة وشك في الحدث ما يوجب حلة والنية والاسلام والعقل والتمييز والماء
او ينقض الحدث وشك في الطهارة يحمل ما يقن الطهور والنجس وانزاله ما تمتع وضوءه واجبه التسمية
ويجزم على المحدث الصلاة والطواف وسنن الحقيقة تسقط سهوا او فرقة ان يعمم بالماء جميع بدنه
بشرطه بلا حائل ويتردد من عليه غسل بقراءة الفقرة داخل فيه وانفذه حتى ما يظهر من قبح المرأة عند

محل وضوء
تسعة عشر
الغسل

غير الموت

الوضوء
الغسل
الركعة

القراءة

نصفه

الفعود لما جئنا حتى نأطن شعرها ويجب نقف
في الحيض والنفس لا الجناية ويحكم الظن في الاستسقاء وجنون وانما والاستحاضة لكل
وسنة الوضوء قبله وازالة ما لونه من اذى وافراة الصلاة والاحرام ولدخول مكة وحرماها ودخول برفة
علاسه ثلاثا وعلى بقية جسده ثلاثا واليا من الموالاة وطوافي زيارته وطواف وداع ومبيت بمنى لفه ورمي
وامر اليك على الجسد واعادة غسل رجليه مكانه
ومن نوي غسله سنونا او واجبا اجزا عن الامم
وان نوي رفع الحدتين او الحدت والحق او افراة
الابوضوء وغسل اجزاء عنهما وليس الوضوء بحد
رطل وثلاث بالعراقي واوقيتان واربعة بتيما
والاغسل بصاع وهو خمسة ارطال وثلاث بالعراقي
وعشر اواق وسبعان بالقدس ويكره الاسراف
كالاغتباغ بدون ما ذكره في الغسل في الماء
بما لم يذبه وفي الحميم من امن الوقوع في المحرم فانه
كره وان علم من غسله في الاغتسال الح
وما شتره من اكله الصلاة جمعة في يومه لانه
فصل في غسل الجنابة

حضرها

واذا خاف من شدة
البرد ولا ماء على
مسافر ازاله كان
رواه عن

لا بد من الماء في كل وقت
 لا بد من الماء في كل وقت
 لا بد من الماء في كل وقت

لا ولو فانه الوقت ومن في الوقت اراق الماء او من في
 وامكنه الوضوء ويعلم انه لا يجد غيره حتى ثبات
 تيمم وصلي لم يعيد وان وجد محدث ببذنه وثوبه لا تكفي نية بعد جماعه لا خيرا وان نواها اجزا او مطلقة
 نجاسة ماء لا يكفي وجب غسل ثوبه ثم ان فضل شي
 غسل بدنه ثم ان فضل شي تطهر والايتم ويصح
 لكل حدث والنجاسة على البدن بعد تحنيط
 تحنيطها ما لم يكن فان تيمم لم يقبل تحنيطها
 لم يصح الشاغل ان يكون شراب طهور
 مباح غير محترق له جوار يعلق باليد فان جدد ذلك
 صلى الفرض فقط على حسب حاله ولا يزيد ومطلقة
 علم ما يجزى ولا إعادة فصول واجب التيمم
 التسمية وتسقط سهوا وفروضة خشية مسح الوجه
 ومسح اليدين الى الكوعين الثالث الترتيب في الطهارة
 الضمير فيلزم من جرحه بقبض اعضا وضوئه
 اذا توضأ ان تيمم له عند غسله لو كان صحيحا الرابع

المواالات فيلزمه ان يعيد غسل الصحيح عند كل تيمم
 الخامس تعين النية لما يتيمم له من حدث او نجاسة
 نفسه ما بطل الوضوء ووجود الماء وخرق الوقت وركلا
 التيمم له وخلع ما مسح عليه وان وجد الماء وهو في الصلاة
 وان انقضت لم تجب الاعادة وصفته ان ينوي
 ويضرب التراب يديه مفرجتي الاصابع فريه
 بعد نزع خاتمه ونحوه فتمسح
 بباطن اصابعه وكفيه براحتيه وسن لمن
 تاخير التيمم الى اخر الوقت
 ان يصلي بتميم واحد ما شاء من هو
 الفرض والتفل لكن لو تيمم للتفل لم
 يصح الفرض يات ازاله النجاسة
 كل مستحق تسبع غسلات
 احداها يتراب طهور او صابون

ما مسح عليه
 من النجاسة والنجاسة
 من النجاسة والنجاسة
 من النجاسة والنجاسة

ما لم يكن في صلاة جمعة
 التيمم تحرق الوقت لا
 ثم عليه طهر بحد السلام
 الى الوقت الثاني لم ادر
 له ولا وراي في

ونحوه في متنجس بكلب او خنزير ويضر بفانطن والقيل والبراغيث وما ~~كل~~ كلبه ولم يكن
 النجاسة لا لوفا او رجبها او لها عجز او يحزى في علفه النجاسة فهو لوروثه وقينه ومذبه وورثه
 غير مرديا ~~كل~~ طعاما مشهورا بضمة وهو نبتة ولبنه طاهر وما لا يؤكل فنجس الامني
 بالما ويحزى في تطهير صخر صخر واحواض وارضه ولبنه طاهر والقيح والدم والصدية نجس
 تنجست بما يبع ولو من ~~كل~~ كلب او خنزير كذا يعني في الصلاة عن يسره لم ينقض
 كما ثبت بالما بحيث يذهب لون النجاسة وان من حيوان طاهر في الحيوة ولو من دم حايض
 ولا نظر الارض بالشمس والريح والبان ولا ~~كل~~ كثر وطير شارع
 النجاسة بالبر وتطهر الحية بانها ان شلت على شدة وعرق وريث من طاهر طاهر ولو اكل
 خلا بنفسه واذا خفي موضع النجاسة غسل حتى يخفى ونحوه وطفل نجاسة ثم شرب من ما يبع لم يضر
 يتيقن غسله لا في كل المسكر المباح ولا في المسكر الحرام طاهر وهو فضلة طعامه
 الحشيشة وما لا يؤكل من الطير ~~كل~~ كلب او خنزير لا ينجس ما لم يمسسه
 مما فوق المهر خلقه نجس ومادونها في الخلق ~~كل~~ كلب او خنزير ولا بعد خمس سنة ولا مع حمل واقل الحيض
 كالمية والفار والمسكر كغير المايح طاهر ولبنه واكثره خمسة عشر يوما وغالبه ست
 مئة نجسة غير ميثه الا لحمي والسمك
 والجراد وما لا نفس له سائلة كالغضب والنفث

كذا في نسخة
 كذا في نسخة

قال في المني والحيض
 ان المني مع الحيض
 لا ينجس ما لم يمسسه

قال في الحيض
 ان الحيض مع المني
 لا ينجس ما لم يمسسه

نَوَاضِي فِي وَقْتِ كُلِّ صَلَاةٍ وَتَوْبِي بَوَصْوَرِهَا
أَشْيَاءُ مِنْهَا الْوُطْئُ فِي الْفَرْجِ وَالطَّلَاقُ وَالصَّلَاةُ لِإِسْتِحَاةٍ وَكَذَلِكَ لَا يَفْعَلُ كُلُّ مَنْ حَدَّثَهُ
وَالصُّومُ وَالطَّوَلُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَمَسْلُوبُ الْبَرِّ وَجَرُّ وَطْئِ الْمُسْتَحَاضَةِ وَلَا كُفَّارَةُ وَالنَّفَاسُ
وَاللَّبَثُ فِي الْمَسْجِدِ وَكَذَلِكَ الْمَرْءُ فِيهِ أَحَدٌ لَا قَلَّةَ وَكَثْرَةً أَرْبَعُونَ يَوْمًا وَنَبِيْتُ
خَلَّتْ تَلَوِيثُهُ وَيُوجِبُ الْغَسْلُ وَالْبَلُغُ وَالْأَلْمَةُ بَوْضُوعُ مَا يَنْتَبِهُنَّ فِيهِ خَلْقُ الْإِنْسَانِ فَإِنْ تَخَلَّلَ
بِالْوُطْئِ فِيهِ وَلَوْ مَكْرَهَا أَوْ نَاسِيًا أَوْ أَرْبَعِينَ نَفَاةً فَهُوَ طَهْرٌ لَا يَكُنْ يَكْرَهُ وَيَطْهُرُهَا
الْحَيْضُ وَالتَّحْرِيمُ وَهِيَ دِينَارٌ أَوْ بَصْفَةٌ عَلَى مَنْ وَضَعَتْ وَلَدَيْنِ فَالْكَثْرُ قَوْلُ مَا فِي
وَكَذَلِكَ إِنْ طَاوَعَتْ وَلَا يَبْلُغُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ الْأَوَّلِ فَلَوْ كَانَ نَبِيَّةً أَرْبَعُونَ
وَقَبْلَ غُسْلِهَا أَوْ تَمَّ بِهَا غَيْرُ الصُّومِ وَالطَّلَاقِ وَالنَّفَاسِ لِلنَّسَاءِ وَفِي وَطْئِ الْفَسَادِ مَا فِي وَطْئِ الْخَائِفِ
وَاللَّبَثُ بَوَصْوُ فِي الْمَسْجِدِ وَالْفَقْدَانُ لِلرَّجُلِ يَشْرَبُ دَوَاءً مِلْحَ يَمْنَعُ الْجَمَاعَ وَالْأَنْثَى
بِأَنْ لَا تَقْبِرَ قُطْنُهُ أَحْتَشَتْ نَهَا فِي زَمَنِ الْخُرُوجِ الْحَيْضُ وَلِقِطْعِهِ بِأَفْ
طَهَرَ أَوْ تَقْضَى الْخَائِفُ وَالنَّفَسُ الصُّومُ وَالصَّلَاةُ وَالْأَهْلَانُ وَالْإِقَامَةُ وَهَذَا قَرْضُ كَفَائِدِ
وَصَلُّ وَمَنْ جَاوَزَ دَمَهَا خَشِيَ الْمَسْرُوعَ عَلَى الرِّجَالِ الْأَحْرَارِ وَيُسْتَنَانِ لِلْمُسْلِمِينَ
يَوْمَافِي مُسْتَحَاضَةٍ تَجْلِسُ مِنْ كَثَرِ السَّفَرِ وَكَثَرِ هَانَ النِّسَاءِ وَلَوْ بِلَا رَفْعِ
شَهْرٍ مَسْنَا أَوْ سَبْعًا حَيْثُ لَا تُمَيِّزُ لَمْ تَعْدُ نَوَاضِي وَلَا يَصِحَّانِ الْأَمْرُ تَنْتَبِهُنَّ مِنَ الْإِنْسَانِ عَشْرًا
وَتَصُومُ وَتُصَلِّي بَعْدَ غَسْلِ الْمَحَلِّ وَتَعْبُدُ

هذا هو الصحيح
في النكاح

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وَأَنْ يَكُونَا مِنْ وَاحِدٍ بَيْتٍ مِنْهُ وَشَرَطَ حَوْلَ مَثَلِهِ الْإِذَا الْحَيْعَلَةُ فَيَقُولُ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
مُسْلِمًا أَذْكَرًا عَاقِلًا مِمَّنْ نَاطِقًا عَدْلًا وَنَوَالَهُ فِي التَّوْبِ صَدَقَتْ وَبَرَّرَتْ وَفِي لَفْظٍ
وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ الْوَقْتُ الْإِذَا أَنْ الْعَجْرُ فَيَعْبُرُ بَعْدَ أَمَةٍ أَقَامَ اللَّهُ وَأَدَامَهَا لَمْ يَصِلْ عَلَى الْبَيْتِ
الْبَيْلِ وَرَفَعَ الصَّوْتُ رِيكَنًا مَا لَمْ يُوَدِّنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذْفَرَغَ وَيَقُولُ اللَّهُمَّ
وَسَنَ كَرِهَ صَيِّتًا أَمِينًا عَالِمًا بِالْوَقْتِ مَهْجَرُ الدَّعْوَةِ التَّامَةِ وَالصَّلَاةِ الْقَلَمَةِ أَلَتْ
قَائِمًا فِيهَا لَكُنْ لَا يَكُنْ أَذَانُ الْإِلَهِ الْوَسِيلَةُ وَالْعُضْلَةُ وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا
بَلْ أَقَامَهُ وَلَيْسَنَّ الْأَذَانُ أَوَّلَ الْوَقْتِ وَالرَّسَالِي وَعِدَّتُهُ ثُمَّ يَذْعُو هُنَا وَعِنْدَ الْإِقَامَةِ
وَأَنْ يَكُونَ عَيْنًا رَافِعًا رَافِعًا وَجْهَهُ جَانِبَ مَجْلِسِهِ الْإِذَا أَنْ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِالْعَدْرِ
سَبَابَتِهِ فِي أذنيه مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ يَلْقَى بِحَيْثُ رَجُوعٍ بِأَبْشَرِ شَرْطِ الصَّلَاةِ
عَلَى الصَّلَاةِ وَشِمَالًا لَهَا عَلَى الْفَلَاحِ وَلَا يُبْرِلُ قَدِيمُهُ لَيْسَتْهُ إِلَّا سَلَامُهُ وَالْعَقْلُ وَالْتِمِدُ وَكَذَا
لَكُنْ بِمَنْزَارَةٍ وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ حَيْعَلَةِ الْإِذَا بِمَنْزَارَةِ الْخَامِسِ دَحْوَلَا الْوَقْتِ
الْعَجْرُ الصَّلَاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ مَرَّتَيْنِ وَلَيْسَ التَّوْبَةُ الظُّهْرُ مِنَ الزَّوَالِ إِلَى أَنْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ
وَلَيْسَنَّ أَنْ يَتَوَلَّى الْأَذَانُ وَالْإِقَامَةُ وَاحِدًا وَسَوْفَ يَطْلُ الزَّوَالُ ثُمَّ يَلِيهِ الْوَقْتُ الْمُتَوَلَّى لِلْعَصْرِ
يَكُنْ مِنْ جَمْعٍ لَوْ قَضَى فَوَائِدُ الْأَذَانِ لِلْأَوَّلَى وَاقْفَا لَمْ يَصِيرَ ظِلُّ كُلِّ شَيْءٍ شَبَابَهُ سَوَى ظِلِّ
لَا كُلَّ وَسَنَ لَكِنْ سَمِعَ الْمَوَدَّنَ وَالْمَقْبُولَ وَالْوَقْتُ هُوَ وَقْتُ خُرُوجِهِ إِلَى الْغُرُوبِ شَبَابَهُ

وَأَنْ يَكُونَ عَيْنًا رَافِعًا رَافِعًا وَجْهَهُ جَانِبَ مَجْلِسِهِ الْإِذَا أَنْ الْخُرُوجُ مِنَ الْمَسْجِدِ بِالْعَدْرِ
سَبَابَتِهِ فِي أذنيه مُسْتَقْبَلُ الْقِبْلَةِ يَلْقَى بِحَيْثُ رَجُوعٍ بِأَبْشَرِ شَرْطِ الصَّلَاةِ
عَلَى الصَّلَاةِ وَشِمَالًا لَهَا عَلَى الْفَلَاحِ وَلَا يُبْرِلُ قَدِيمُهُ لَيْسَتْهُ إِلَّا سَلَامُهُ وَالْعَقْلُ وَالْتِمِدُ وَكَذَا
لَكُنْ بِمَنْزَارَةٍ وَأَنْ يَقُولَ بَعْدَ حَيْعَلَةِ الْإِذَا بِمَنْزَارَةِ الْخَامِسِ دَحْوَلَا الْوَقْتِ

کتابخانه عمومی

إليه وقت المغرب حتى يغيب الشفق **الاستسقاء** ما إذا كان المقيم أو المقيم ويصلي على ما نافع غضب في وقت
 ثم يليه الوقت المختار للعشاء إلى ثلث العدم ولا يعيد وفي نجس لعدم ويعيد ويجزى على الذكر
 ثم هو وقت ضرورة إلى طلوع الفجر إلى ثلث الأوقات ليس منسوج ومرة بذهب أو فضة
 ويذكر **الوقت** بتكبير الأحرار وغيره ليس ما **كذلك** أو غالبة حرمة ما **كذلك** ما **كذلك**
 تأخير الصلاة عن وقت الجواز ويجوز تأخيرها عن وقت الجواز أو كان الحرس وغيره في الظهور
 في الوقت مع العزم عليه والصلاة أو في الوقتين السابغ اجتنب النجاسة ليدنو ثوبه
 وتحصل الفضيلة بالتأهب أو في الوقت ويجب ويقعته مع القدرة فإن حبس بقعة نجسة وصل
 الصلاة الفائتة فنية فوراً ولا يصح التفل المصحح لكن يومى بالنجاسة الرطبة غاية ما يمكنه مع
 ويسقط الترتيب بالنسيان وبضيق الوقت أو يجلس على قدميه وإن مس ثوبه ثوباً نجساً أو جليلاً
 السادس **سبتر العورة** مع القدرة **بشيء** لم يستند إليه أو صلى على ما هو طه متنجس أو قطعت
 البشرة **وعمرة** الذي **كبر البالغ** عشر أو لا عليه النجاسة فرالت أو از الحاسر بها عنت وتبطل
 المبرزة والامة ولو مبعضة ما بين السرة والية ان يجوز من ان التها في الحال أو نسيها ثم علم ولا تصح
 وعمرة أي سبع إلى عشر الفرجان والحرم الباطن الصلاة في الأرض المغصوبة وكذا المقبر والمجرى
 عورة الصلاة الأوجهها وشرطه فريز الوجه الباطن والمزولة والحشود وأعطان الأبل وقارعة
 أحد عاتية ليس من الباطن ومن صلى في مغصوبة بطريق والحمام واسطحة هديه مثله أو لا يصح

فان صلي على انا مع وجوده
ان وجوده انما في الخمس
انما في الخمس انما في الخمس
انما في الخمس انما في الخمس
انما في الخمس انما في الخمس

تمت فإني الاختيار
قد يكون مبتدئ
النفس والكلان
أضرباً لهم
وجهين للتعا
كلوا وبين
أخذت

قوله او تيسرها او
شرايينه طاهر
حكي يان تيسرها
او حمل او حمل
فلا تهم صلاته في وقت
وتزومه الا طهره
في الصلاة ولا يحمل الطهارة
لتيسرها ولا يحمل الطهارة
في الصلاة اذا تيسرها
في الانصاف وهي لا تعيب
المساخرين م ص

في الصلاة
 على وجهها
 لا يجزئ
 ما كان
 من غير
 النية
 في تركها
 أو في ترك
 ركعة من
 ركعاتها
 أو في ترك
 سجدة من
 سجودها
 أو في ترك
 قراءة من
 آياتها
 أو في ترك
 قولها
 أو في ترك
 سجدتها
 أو في ترك
 ركوعها
 أو في ترك
 قعودها
 أو في ترك
 أي شيء
 من هذه
 الأشياء
 أو في ترك
 أي شيء
 من هذه
 الأشياء

الفرض في الصلاة الجهرية والمخفية ولا على ظهرها **باب** الصلاة تجب على كل مسلم مكلف
 إذا لم يبق وراءه شيء ويصح الخضر فيها وعليها وكذا بر الحائض والله لنفسها وتصح من المميز وهو
 بل سن فيها الثامن استقبال القبلة مع القدرة فإن بلغ نسيها والثواب له ويلزم رواية امرؤها
 لم يجد من يخبره عنها يبين صلح بالاجتهاد فان بلغ وضركه على تركها العشر ومن تركها **ك** كما
 اخطأ فلا إعادة التاسع النية ولا تسقط بحال ومحلها ودافق دارت وجرت عليه احكام
 القلب وحقيقتها الغرض على فعل الشيء وشرطها الا يتبين واركان الصلاة اربعة عشر لا تسقط
 والعقل والتمييز وزمنها اول او قبلها بيسير ولا فضل لاد ولا سميها ولا جهلا احدها القيام في الفرض
 قريبا بالكبيرة وشرط مع نية الصلاة تعيين القادر من تصابها فان وقف مخنيا او مائلا
 لم يصليها من ظهر او عصى عصر او تراور رابته ولا اجزأ لا يسمى قداما تصح ولا يفر خفض رأسه
 نية الصلاة ولا يشترط تعيين **ك** كون الصلاة حاضرة مقيامة على رجل واحدة لغير عذر الثاني
 او قضاء او فضا ولا يشترط نية الامامة للامام والائتداء بغير الاخرام وهي الله اكبر لا يحجزه غيرهما قولها
 كما تومر وتصح نية المفارقة لكل منهما العذر يسبح بما فان ابتلاها وادامها غير قائم صحت فلا تسقط
تر الجماعة في بقراء ما موخر فارق في قيام او سجد للام لان مد هجرة الدعوة اكبر وقال كبار
 وبعد الفاتحة له الركوع في الحال ومن آخره بقرضه **ك** لا يكبر وجهه بها وبكراكن وواجب تدر
 قلبه فلا يصح ان لا تسع الوقت والام يصح وبطل قرضه **ك** يستمع فينبه فرض الثالث قراءة الفاتحة

في الصلاة
 على وجهها
 لا يجزئ
 ما كان
 من غير
 النية
 في تركها
 أو في ترك
 ركعة من
 ركعاتها
 أو في ترك
 سجدة من
 سجودها
 أو في ترك
 قراءة من
 آياتها
 أو في ترك
 قولها
 أو في ترك
 سجدتها
 أو في ترك
 ركوعها
 أو في ترك
 قعودها
 أو في ترك
 أي شيء
 من هذه
 الأشياء
 أو في ترك
 أي شيء
 من هذه
 الأشياء

مرتبة وفيها احدى عشر تشديداً فان ~~ترجعت~~ ~~تجدد~~ ~~بين~~ ~~وكيف~~ ~~جلس~~ ~~كفى~~ ~~والسنة~~ ~~ان~~ ~~جلس~~
واحدة او حرفاً او لم يات بما تروك لم تصح فان لم يترشح على رجله اليسرى ويتصبب اليمنى ويوجه ~~الى~~
يعرف الاله ~~كبر~~ ~~رها~~ ~~بقدر~~ ~~ها~~ ~~ومن~~ ~~امتنع~~ ~~بلية~~ ~~العاشر~~ ~~الظمانية~~ ~~وهي~~ ~~الكلون~~ ~~وان~~ ~~قل~~ ~~في~~ ~~كل~~
قراءته قائماً صلي قاعداً وقراءه الرابع الركوع في فعل الحادي عشر التشهد الاخير وهو اللهم
الذي نحن بحببتك متمكنة من ركنيه بكفيه ~~واك~~ ~~على~~ ~~محمد~~ ~~بعد~~ ~~الذي~~ ~~ان~~ ~~ما~~ ~~يجزي~~ ~~من~~ ~~التشهد~~
ان يمد ظهره مستويا ويجعل رأسه كحالة الخاسر ول والمجزي من التشهد الاخير التحيات لله
الرفع منه ولا يقصد خيره فلورفع قزعا من شئ يوم عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
يلف السادس الاعتدال قائما ولا تبطل ان طالع لم علينا وعلى عباده الله الصالحين شهد ان
السابع السجود واكملته تملين جبهته وانقذه وكفه الى الله وان محمد رسول الله والكمال
وركنيه ~~واطرف~~ ~~اصابع~~ ~~قدميه~~ ~~من~~ ~~مجلس~~ ~~شهور~~ ~~الثاني~~ ~~عشر~~ ~~الجلوس~~ ~~له~~ ~~والتسليمين~~
واقفه وضع جفنه من كل عضو ويعتبر المقلد الله او تشهد غير جالس اسلم الاولى جالساً والثانية
السجود فلو وضع جبهته على خوقطن منفور غير جالس لم تصح الثالث عشر التسليمان وهو
ولم يركب لم تصح ويصنع سجوداً مكه وذهابه ~~ويك~~ ~~يقول~~ ~~مرتين~~ ~~السلام~~ ~~عليكم~~ ~~ورحمة~~ ~~الله~~ ~~والاولى~~
بلا يحدرون من حجر الجبله لم يلزمه بغير ما يرون ان لا يزيد ~~وبركاته~~ ~~ويكفي~~ ~~في~~ ~~النقل~~ ~~تسليمه~~
الثامن الرفع من السجود الثالث عشر الجلوس ~~واحدة~~ ~~وكذا~~ ~~في~~ ~~الجماعة~~ ~~الرابع~~ ~~عشر~~ ~~ترتيب~~

بمستحسنة

على

الامر ان كما ذكرنا فلو سجد قبل **ركوع** غير المنفرد وقول غير المنفرد وقول غير المنفرد وقول غير المنفرد
عملا بطلت وسهوا الزمعة الزمعة ليركع **ركوع** اوله واوله الارض واوله ما شئت من شئ بعد وما زاد
فصل في واجبات ثمانية تبطل التكبيرة في تسبيح **الركوع** والسجود وركعتي الغزلي
بتركها عملا وان سقط سهوا او جهلا التكبير في الصلاة في الشهادتين الاخير على الله عليه السلام والبركة
الاحرام لكن التكبير المسبوق التي بعد تكبير الصلاة في الشهادتين الاخير على الله عليه السلام والبركة
سنة وقول سمع الله لمن حمده للامام والمنفرد لله وعليهم والدعاء بعدة وسنن الافعال وتسعى
وقول ربنا ولك الحمد **للركعة** وقول سبحان الله الرحمن الرحيم وقول سبحان الله الرحمن الرحيم
العظيم من الركعة **بالحاء** الا على مرة في السجود مرة ورب اغفر لي مني ومن ذنوبي كلها وعظمها عقيب ذلك ووضع اليدين
بين السجدين والتشهد الاول على غير من قامته بين قدميه قائما وقبض **ركعتيه**
امامه سهوا والجلوس له وسننها اقوال اديه مفترجتي الاصابع في ركوعه ومد ظميره فيه وجعل
سنن الاقوال احد عشر قوة بعد **ركعتيه** حيا له والبداءة في سجوده بوضع **ركعتيه**
الاحرام **سبحان الله** وبجملتك وتبارك وتعالى ثم جنته وانفله وتكبين اعضاء السجود
استكروا **سبحان الله** ولا اله غيرك والتكبير والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
والبسملة وقول امين وقرآه السورة بعد الفاتحة وصحافة عضديه عن جنتيه وبطنه عن خذنيه
والجهر بالبشرية بالشراعية الام ويحكره **بالتاء** في ساقية وتفسير بقية بين **ركعتيه** واقامته

العظيم من الركعة
بالحاء
الا على مرة في السجود مرة ورب اغفر لي مني ومن ذنوبي كلها وعظمها عقيب ذلك ووضع اليدين
بين السجدين والتشهد الاول على غير من قامته بين قدميه قائما وقبض ركعتيه
امامه سهوا والجلوس له وسننها اقوال اديه مفترجتي الاصابع في ركوعه ومد ظميره فيه وجعل
سنن الاقوال احد عشر قوة بعد ركعتيه حيا له والبداءة في سجوده بوضع ركعتيه
الاحرام سبحان الله وبجملتك وتبارك وتعالى ثم جنته وانفله وتكبين اعضاء السجود
استكروا سبحان الله ولا اله غيرك والتكبير والحمد لله والحمد لله والحمد لله والحمد لله
والبسملة وقول امين وقرآه السورة بعد الفاتحة وصحافة عضديه عن جنتيه وبطنه عن خذنيه
والجهر بالبشرية بالشراعية الام ويحكره بالتاء في ساقية وتفسير بقية بين ركعتيه واقامته

قديمه وجعل بطول اصابعها على الارض مفرقة وقرعة اصابعه وتبيلها ومس لجنته وكف
 ووضع يديه حذو وتلكه ميسوطة مضمومة اليومتي **ك**ثر ذلك عرفا بطلته وان يحترج حمتها
 ورفع يديه اولا في قيامه الى الركعة وقيامه عند عليه وان يمسح فيها اثر سجود وان يستند بلا
 قديمه واعتماد على الكتية بيديه والافتراس في البنية فان استند بحيث يقع لواريل ما استند اليه بطلت
 السجدين وفي التشهد الاول والثوري **ك** في الشاة اذا عطس او وجد ما يشده واسترجاعه اذا وجد
 اليدين على المخذلين ميسوطين مضمومتين الاصابع بيته **فصل** في بطل الصلاة في بطلها ما اطل
 وكذا في التشهد الا انه يقبض من اليمنى الخنصر والبنصر **ك** كشف العورة عمدا لا ان كشفها بخروج
 اهلها مع الوسطى ويشتر بسببها بعد ذكر استراة في الصلاة وكان المكشوف لا يفتش في المص
 يمينه على الصلاة وشماذ في تسليمه وينتبه به الخروج بنظر واستقبال القبلة حيث شرط استقبالها واتصال
 وتفضيل الشمال على اليمنى في التفات **فصل** فاسة به ان لم يزل في اللال والعمل الكثير عادة من
 فيه **بكرة** في الصلاة يكتم المصلي اقتصافه على لحيته فيلزم ضرورة والاستناد قول الفروع ووجوه
 وتكرارها والتفاته بلا حاجة وتقبض عينيه وحمل سدا **ك** التشهد بعد الشروع في القراءة وتعد
 له وافتراش ذراعيه ساجدا والعبث والتخمر والندوة **ك** فعل وتعد تقديم بعض الاركان
 فيه ووضعها فيه شيئا واستقبال صورة وجه ادي **ك** بعض وتعد السلام قبل تمامها وتعد احالة للغي
 ونائم ونار وبالمهية ومس السجود ونسوية الزاوية **ك** القنطرة وبوجود ستره بعيدة وهو غير بل وبفسح

ان ترك ما وجب بسلمه علق قبل اتمها وان شاء
النية وبالتردد في الفسخ وبالغز عليه وبشكله **تركت** سجدة في السجود قبل السلام او بعدة لكن ان
فعل مع الشك **تركت** ما وجب بالدعاء بلا ذل ولا بالنية **تركت** ما وجب بعدة تشهد وجوبا وسلم وان لم يسي السجود
بما كان الخطاب لغير الله ورسوله احمد وبالله تعالى طالع الفصل عفا او احدث او خرج من المسجد
وبالكل ما لو سها او تقدم المأمور على ما يقط ولا يسجد على ما مر دخل اول الصلاة اذا سها
صلاة اماميه وبسلا ميه عند قبل امامه او سها او لم تصلوته وان سها امامه لزمه متابعتة في سجود السهو
وبالكل والشرب سوى اليسير عرف الناس ان لا يسجد امامه **تركت** وجب عليه هو ومن قام الركعة
ولا تبطل ان يلع ما بين اسنانه بلامضغ وكالكلام نائفة جلس متى **تركت** وان خفض عن ترك
بلا حاجة او انتحب لا خشية او نفع في ان حرفان **تركت** الا اول ناسيا الزم الزم الوجع ليتشهد وكذا استتم
او صف سبق على لسانه حتى قرأته او غلبه سعال النائم وتلزم المأمور متابعتة ولا يرجح ان شرع في القراءة
او ثابرت او **تركت** **باب** سجود **تركت** من شذوذ **تركت** او عند دركعات وهو في الصلاة
ليس اذا اتى بقول مشروع في غير محله سها او يباح اذا تم على اليقين وهو الاقل ويسجد للسها وبعد فراغها
ويجب اذا زاد **تركت** كوعا او سجودا او قياما **تركت** **باب** صلاة التطوع وهي
ولو قد رخصت الاستراحة او سلم قبل اتمامها او فصل تطوع البدن بعد الجهاد والعلم وفضلها ما يست
يحمل العجز او **تركت** واجبا او شكر في زيادة وقت **تركت** سجود السها والنوع
وتبطل الصلاة بتعدد ترك سجود السها والنوع

جماعة **وَأَكْبَدُهَا** الْكُسُوفُ فَلَا يَسْتَقْبَلُ قَالَ
 فَاَلْوُتْرَ أَقْلَهُ رُكْعَةً وَكَثْرَةُ أَحَدَايَ عَشْرَةً وَادْنَى الْكَمَالِ
 بِسَلَامَيْنِ وَجُوزِ نَوَاحِدٍ سَرْدَاوُوقَةٍ مَا بَيْنَ صَلَاةِ
 وَطَرِيعِ الْفَجْرِ وَيَقْتَضِي فِيهِ بَعْدَ الرَّكْعَةِ كُوعٌ نَدْبَانُ
 وَرَفْعُ يَدَيْهِ ثُمَّ قَرَأَ قُرْآنَ الرُّكُوعِ جَازٍ وَلَا بَاسَ لَهُ
 فِي قُوَّةٍ بِمَا شَاءَ وَمَا وَرَدَ اللَّهُ إِمَّا هَذَا فِيمَنْ هَدَيْتَ وَ
 فِيمَنْ عَافَيْتَ وَتَوَلَّيْنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ وَبَارَكْنَا لَكَ
 وَقَنَائِرَ الْوُضُوءِ ۚ أَعْطَيْتَ كَذَا تَقْضِي وَلَا يَقْضِي عَلَيْهِ إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مِنْ
 وَلَا يَمْنَعُ مَنْ عَادَيْتَ تَبَارَكَ رَبُّنَا وَتَعَالَيْتَ اللَّهُمَّ
 نَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ مَخْطَاكَ وَبِعَفْوِكَ مِنْ عَقُوبَتِكَ وَبِ
 مِنْكَ لَا تُخْصِي شَيْئًا عَنْكَ أَنْتَ كَمَا أَشِيتَ عَلَى نَفْسِكَ
 صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا فَرَغَ وَيَوْمَ الْمَوْتِ
 لَمْ يَمْسُحْ وَجْهَهُ هَذَا وَخَارِجُ الصَّلَاةِ وَكَوْنُهُ
 عَلَى جِوَارِ الْوُتْرِ وَأَفْضَلُ الرُّوَاتِبِ سُنَّةُ الْفَجْرِ ثُمَّ الْغَرْبِ
 سُنَّةُ وَالرَّوَاتِبِ الْمُؤَكَّدَةُ عَشْرُ رُكْعَاتٍ قَبْلَ الظُّهْرِ وَرُكْعَاتُ
 بَعْدَهَا وَرُكْعَاتُ بَعْدَ الْمَغْرِبِ وَرُكْعَاتُ بَعْدَ الْعِشَاءِ وَرُكْعَاتُ
 كَعْنَانٍ قَبْلَ الْفَجْرِ وَبَيْنَ قِضَاءِ الرُّوَاتِبِ وَالْوُتْرِ لَا مَا فَاتَتْ
 مَعَ فِرْضِهِ وَكَثْرًا لِأَوَّلِ تَرْكِهِ وَقَعْلَ الْكَلِّ بَيْتٍ أَفْضَلُ وَبَيْنَ
 الْفَصْلِ بَيْنَ الْغُرُوحِ وَسُنَّتُهُ بِقِيَامٍ أَوْ كَلَامٍ وَالزَّوَادِجُ عَشْرُونَ
 رُكْعَةً بِرِضَائِهِ وَوَقْتُهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَالْوُتْرِ
 وَصَلَاةُ اللَّيْلِ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ النَّهَارِ وَالنَّصْفُ الْأَخِيرُ
 أَفْضَلُ مِنَ الْأَوَّلِ وَالتَّجَدُّدُ مَا كَانَ بَعْدَ النَّوْمِ وَسُنَّةُ قِيَامِ
 اللَّيْلِ وَافْتِتَاحُهُ بِرُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ وَنِيَّتُهُ عِنْدَ النَّوْمِ
 وَبَصِيحُ التَّطَوُّعِ بِرُكْعَةٍ وَاجْرَالْقَاعِدِ غَيْرِ الْمَعْدُورِ بِنُصْفِ
 أَجْرِ الْقَائِمِ وَكَثْرَةُ الرُّكُوعِ وَالتَّسْجُودِ أَفْضَلُ مِنْ طَوْلِ
 الْقِيَامِ بِسُنَّةِ صَلَاةِ الضُّحَى غَبَّ وَأَقْلَهَا رُكْعَاتُهَا وَكَثْرَتُهَا
 ثَمَانٌ وَوَقْتُهَا مِنْ خُرُوجِ وَقْتِ النَّهْرِ إِلَى قَبِيلِ الزَّوَالِ
 فَضْلًا إِذَا اشْتَدَّ أَحْمَرُ حُمْرِهَا وَتَسْبِيحُ تَحْتَهُ الْمَسْجِدِ وَسُنَّةُ
 الْوُضُوءِ وَأَحْيَاءُ مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ وَهُوَ مِنْ قِيَامِ اللَّيْلِ
 فَصْلُ أَوْسَعُ تَسْجُودِ التَّلَاوُفَةِ مَعَ قِصْرِ الْفَصْلِ الْقَادِي
 وَالْمَسْتَمْعِ وَهُوَ كَمَا نَفَاةً فِيهَا يُعْتَبَرُ لَهَا يَكْبَرُ إِذَا سَجَدَ بِهَا

تكسرة الأحرار وإذا أرفع وجلس ويسلم بلا تشديد وإن سبغ صلاه نفسه لا يشرو فيها فلو أحرر برها ثم قبلها نفل لم
 المأموم لقراءة نفسه أو قراءة غيره ما مد عمداً بطلت صلاه ^{حديث أصغر ونجاسة ثوب وبدن وخم وحقة التران} ويلزم المأموم متابعة إمامه في صلاة الجهر ولو ترك ذلك
 عمداً بطلت صلاته ويعتبر كونه القاري يصلح إماماً للمسا ^{رض كفاية ويشعير حفظ ما يجب في الصلاة} فلا يستجد إن لم يسجد والآن عليه ولا قدمه ولا عصى يسجدوا فلهما إماماً ومأموماً ولو انقضى ولا تعتقد با
 مع خلوة عينيه ولا يسجد رجل لتلاوة امرأة وخشيت في الميز في الفرض وتسجد الجماعة في المسجد والنساء منفردات
 لتلاوة أي ونزله ويميز ويسجد سجود الشكر عند تحنن الرجال وحرم أن يؤمر بمسجد له إمام راتب فلا يصح
 التعمد اندفاع النعم وإن سجد له عالماً ذكر في صلاته بطاعة مع أذنه إن كره ذلك ما لم يفت الوقت ومن كثر قبل
 وصفته واحكامه كسجود التلاوة فيحصل في أو تسليمة الإمام الأولى أدرك الجماعة ومن أدرك الركوع
 الذي وهي من طلوع الفجر إلى ارتفاع الشمس قيد رمح غير شك إذا أدرك الركعة والطمأن ثم تابع وسنة دخول
 ومن صلاة العصر إلى غروب الشمس وعند قيامها حتى تنزل المأموم مع إمامه كيف أدركه فانه قام السجود قبل تسليمة
 فتحرر صلاة التطوع في هذه الأوقات ولا تعتقد إمامه الثانية ولم يرجع أنقلب نفلًا وإذا أقيمت الصلاة
 جاهلاً بالوقت والتحريم سوى السنة للفجر قبلها وركعتي ^{أقرب يريد أن يصلح مع إمامها لم تعتقد نافله وإن أقيمت} الطواف وسنة الظهر إذا جمع وإعادة جماعة أقيمته وهو فيها أتمها خفيفة ومنه صلى ثم أقيمت الجماعة ليست
 وهو في المسجد ويجوز فيها قضاء الواضحة وفعله أن يعيد الأولى فرضه ويتحمل الإمام عن المأموم القراءة ^{للهذرة} ولو نذر لها فيها والأعتبار في التحريم بعد الله وسجود الشهو وسجود التلاوة والنية ودعاء القنوت
 والتشهد الأول إذا سبق ركعة في رباعية وسن للمأموم

وما موم

ان يستفتح ويتعوذ في الجهرية ويقرأ الفاتحة وسورة ج

شرعت في سكتات امامه وهي قبل الفاتحة وبعدها وانه الشاء مع الكراهة ولا تصح امامة العاجز عن شرط او ركع
فراغ القراءة ويقرأ فيها لا يجهر فيه متى شاء ^{ومر} الا بمثل الا الامام الراتب بمسجد الرجوز والعلية فيصلي
احرم مع امامه او قبل امامه لتكبيرة الاحرام لم تنعقد ^{جاء} او يجلسونه خلفه وتصح قياما وان تركه الامام
والاولى للمأمور ان يشيع في افعال الصلاة ^{فان} امامه ^{فان} او شرطاً مختلفاً فيه مقلداً صحت وقته صلى خلفه
واقعة فيها او في السلام كره وان سبقه حرّم من ركع او معتقداً بطلان صلاته عاده ولا انفكاك في مسائل الاجتهاد
او رفع قبل امامه عند الزمان يرجح لما يفتي به مع امامه ^{فان} ولا تصح امامة المرأة بالرجل ولا امامة المميز بالبالغ
اباغاثاً بطلت صلاته لا صلاة ناس وجاهل ^{في} في النوى وتصح امامته في النفل وفي النوى بمنزلة ولا تصح
للامام التخفيف مع الامام مالم يؤثر المأمور التطور ^{امامة محدث} ولا نجس يعلم ذكره فان جهل هو والمأمور
وانتظار داخل ان لم يشك على المأمور ومن استاذن ^{حتى} انقضت صحت صلاة المأمور وحده ولا تصح امامة
او امتة الى المسجد كره منعها وبيتها خير لها ^{الا} التي وهو من لا يحسن الفاتحة الا بمنزلة ويصح النفل
الاولى بها الاجود قراءة النقرة ويقدم قارئ لا يعلم ^{خلف} في النوى ولا عكس وتصح القضية خلف الحاضر وعكسها
على فقيه ابي ثم الاستخفاف ثم الاشرف ثم الانتقاء والاورع ثم ^{حيث} تساوت في الاسم ^{يصح} وقوف الامام وسط
وصاحب البيت وامام المسجد ولو عبد الحق والحق ^{المأمومين} والتسديد وقوفه متقدماً عليهم ويقف الرجل الواحد
من العبد والحاضر والبصير والتوضي اول من صندهم ^{عن} يمينه مما ذاب له فلا تصح خلفه ولا عن يساره مع خلق
امامة غير الاولى بلا اذنه ولا تصح امامة القاسق ^{في} جمعة وعبد تعذرا خلف غيره وتصح امامة الاعمي ^{والاقلن} وكثير لحم حين لم يحل المعنى والتمائم الذي بمنع من اخلاصة باطله وان امكن المأمور الاقتداء امامه

الافقه

ولو كان بينهما فوق ثلاثمائة ذراع صح أنه رأى الإمام أدركه في صلاة المساء: قصر الصلاة الرباعية أفضل من نوى
 من قراءته وإن كان الإمام والمأمور الأختصاص بينهما في السفر أمثالاً لمعنيته يبلغ ستة عشر فرسخاً وهي يومانه
 لم تشتط الرؤية وكفى سماع التكبير وإن كان بينهما نهر تجري في نهر معتدل بسير الانتقال ودبيب الأقدام إذا فارق بيوت
 السفر أو طريق لم يصح وكراهة علو الإمام على المأمور لا عكسها العامة ولا يعيد منه قصر ثم رجع قبل استكمال السابعة
 وكراهة لمن أكل بصلاً أو فجلاً ونحوه حضور المسجد فيه يلزم إتمام الصلاة إن دخل وقراً وهو في الحضر وصلى خلف
 يعذر بتركه الجمعة والجماعة الرضخ والخاصة حدوث الرضخ يتم أو لم ينوي القصر عند الإحرام أو نوى إقامة مطلقة أو
 أحد الخشيتين ومنه أنه ضائع يرجوه أو يخاف ضياع المال أكثر من أربعين يوماً أو أقام للحاجة وظن أنه لا تنقضي الأبعد
 أو ضرافيه أو يخاف على ماله استأجر كمنظرة كنظرة بستان أربعة أو آخر الصلاة بلا عذر حتى ضاق وقتها عندها ويقصر إن
 إذا عجز عن حمل وثلج وجليد وريح باردة بليدة مظللة قام للحاجة بلانية الإقامة فوق أربعة ولا يدري متى تنقضي
 تطويل الإمام بالسبب المذكور لأن يلزم المريض أو جالساً أو بطراً ولو أقام سنية في بيته أو في بيته
 يصلي المكتوبة قائماً ولو مستنداً فإنه لم يستطع قواعداً بغير القصر أجمع بين الظهر والعصر والعشاء بوقت أحدهما
 لم يستطع فعلى جنبه والاعتدال أفضل ويؤتى بالركوع وإنه ويباح لمقيم مريض بالجمعة بتركه مشقة والموضع لم يشق كثرة
 ويجعل أخفض فإنه عجز أو على بطنه واستحضر الفعل بقوله النجاسة والعاجز عن الطهارة لكل صلاة وعذراً وشغل بباح
 وكذا القول إن عجزه بلساناً ولا تنقطع مادام عقله ثابتاً ترك الجمعة والجماعة ويختص بمجوز جميع العشاءية ولو صلى
 ومن قدر على القيام أو القعود في اثني عشر يوماً انتقل إليه ومنه ببيته إذا كان ثلج وجليد وحل وريح شديدة باردة ومطر
 قد رآه يقوم منفرداً أو يجلس في الجماعة خيراً وتصلح الصلاة قبل النسيان وتوجد معه مشقة والأفضل فعل الأرفق منه
 على الرحلة لمن يتأذى بنحو مطر وحل أو يخاف على نفسه تقديم الجمع أو تأخيره فإن جمع تقديماً اشترط الصلوة أجمع نيتاً
 نزوله وعلم الاستقبال وما يقدر عليه ويومي منه بالماء عند الإحرام الأولى وإنه لا يفارق بينهما بنحو نافلة بل بقدر إقامة

ووضوء خفيف وان يوجد العذر عند افتتاحها وان يبرأ على مقبيل خارج البلد اذا كان بينه وبين الجمعة وقت فعلها
الى فراغ الثانية وان جمع تأخيراً لشرط فيه اجمع بوقت نسخ فائق ولا يجب عليه مباح له القصر ولا على عبد ومقتضى
قبل ان يضيء قمرها عندها وبقاء العذر الى دخول وقت امرأة ومن قصرها منهم اجزأته ولم يحسب هو ولا من
لا غير ولا يشترط للضحية اتحاد الامام والمأموم فلو صدق من اهل البلد من الاربعين ولا تقص اما منهم فيها شرط
خلف اما من اولها او من الاول وباخر الثانية او خلف من عتقة الجمعة اربعة شروط الوقت وهو من اوله
او احدها منقوذاً والاخر جماعة او صلى بمه لم يجمع صحح وقت العيد الى آخر وقت الظهر وتجب بالزوال وبعده افضل
تصح صلاة الخوف اذا كان القتال مستمراً ان تكون بقرية ولو من قصب يستوطنها الاربعون
حصراً ومغراً ولا تأثير للخوف في عدد ركعات الصلاة سلطان اقامته لا يطعنونه صيناً ولا شتاً وتصح فيما
في صفته ما وبعض شروطها واذا اشتد الخوف صلوه رديت البناء من الصحراء في حضور اربعة خارج
وركباناً للقبلة وغيرها ولا يلزم افتتاحها اليها ولو اتصوا قبل تمامها استأنفوا ظهراً في تقديم خطبتين
يا منوت طاقتهم وكذا في حالة الهرب من عدو او سيله شرط صحته ما خمسة اشياء الوقت والنية ودقوعها
سبع اوتار او غير ظالم او خوف قوت وقت الوقوف بعرضاً وحضور الاربعين وان يكونا تمت تصح اما مترهم
او خاف على نفسه او اهلته او ماله او ذب عن ذلك وعنه ما واركنها سنة حمد الله والصلاة على رسوله صلى
غيره وان خاف عدواً ان تخلف عن رفقة فصل صلاة الله عليه وسلم وقراءة من كتاب الله والوضوء يتقوى الله
ثم بان أمن الطريق لم يعد ومن خاف او امة في صلاته او لا ترهما مع الصلاة ويجزئ يسمع العدد المعتبر
وبني لم يصل كروفر لمصلحة ولا تبطل بطوئه وجاز في حيث لا مانع وسننهما الظهارة وسير العورة وانزاله
حمل نجس ولا يعيد باب صلاة الخوف تجب على كل الفحاسة والدعاة للمسلمين وان يتولاهما مع الصلاة
مسلم مكلف خير لا عذر له وكذا على مسافر لا يباح له واحد ورفع الصوت بهما حسب الطاقة وان يخطب

قَائِمًا عَلَى مَرْتَبِهِ مَعْقِدًا عَلَى سَيْفٍ وَأَوْعَى وَأَنْ يَجْلِسَ نِيْمًا

فان ابى او خطب بحال افضل بينهما بتكليفه وشهده الزواة فمساير في مع كل تكبير الاحكام ويقول بينهما
والثانية اقصد الالباس ان يخطب من صيغة : الله اكبر كبروا واحمد الله كثيرا وسمى الله مكره واصيلا

الطاهر والامام يحطبه وهو منه بحيث يسمع ويباح اذ. وصلى الله على محمد النبي وآله وسلم سليماً ثم يتعوذ ثم يقرأ
شيئاً اوشع في دعاء ويحرم اقامة الجمع واقامة العيد
الفاخرة ثم يسبح في الاولى والغاشية في الثانية فاذا

ثم تعوذت لعز ذلك فالسابعة بالاحرام في القعدة
منه احرام بالجمعة فيها وقنها وادركها مع الاساءة ركعة اربع يستفتح الاولى وتسع تكديات والاشارة بسبع

ان ادرك اقل نوى ظهر او اقل السند بعد هجرته وان صلى العبد كما لنا فله صح لانه التكبيرات
تستوي قراءة سورة الكهف في يومها وان يقرأ في غيره الروايد والذكر سنهما وخطي من رتبته يستوي فائتم

قضاياها ولو بعد الزوال. واليست التكبير المطلق
والحرمة فيه في الامتثال.

في كل عشرين الحجّة والتكبير المقيّد في الأضحية

خير الامام ان وقت الصلاة واذا مضى في طريق
خروجه وكذا الجمعة وصلاة العيد ركعتان يكبر في الأولى
تسعة الاحرام وقيل اثنتي عشرة في الأولى والثانية

المرء

تیکم

القراء

وصنعته شفعاً الله أكبر الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر
الحمد لله لا بأس بقوله لغية تقبل الله منا ومنك ^{باب صلاة}
الركعتين وهي سنة من غير خطبة ووقتها من ابتداء
الركوع الى زهابه ولا تقص اذا قامت وهي ركعتا
يقرا في الاولى جزء الفاتحة وسورة طولة ثم يركع
طويلة ثم يرفع ^{في} فيسمع ويمجد ولا يسجد بل يقرأ
الفاتحة وسورة طولة ثم يركع ثم يرفع ثم يسجد سجدتين
طويلتين ثم يصل الثانية كالاولى ثم يتشهد ويقرأ
وان اتى في كل ركعة بثلاث ركعات او اربع
او خمس فلا بأس وما بعد الاول سنة لا تدرك بها
الركعة ويصح ان يصلها كما اننا قلنا ^{باب صلاة}
الاستسقاء وهي سنة ووقتها وصفتها واحكامها
كصلاة العيد واذا اراد الامام الخروج لها وعظ الناس
وامرهم بالتوبة والخروج من الظلم وتنظف لها ولا
يتطيب ويخرج متواضعاً متخضعاً منذ للامنة

ومعها هل الدين والصلاح والشيوخ ويباع خروج الأطفال
والجائز والبرهائم والتوسل بالصالحين فيصلي ثم يخطب خطبة
واحدة يفتتحها بالتكبير كخطبة العيد ويكثر فيها الاستغفار
وقراءة آيات فيها الامر به ويرفع يديه ويظهرها نحو السماء
في دعوا بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم ويؤمن للمؤمنين يستقبل
القبلة في اتناء الخطبة فيقول بسم الله امريتنا بدعائكم و
عدتنا اجابكم وقد دعوناكم كما امرتنا فاستجب لنا كما وعدتنا
ثم يحول رداءه فيجعل اليمين على الايسر والايسر على اليمين و
كذلك الناس ويتركونه حتى ينزعونه مع ثيابهم فان سقوا والاغما
دواماً نبأ واما الثانية وسيرة الوقوف في اول المطر والوضوء والاختال
منه واخراج رجله وثيابه ليصيبها وان كثر المطر حتى خيف منه
شئ قول اللهم حولنا ولا علينا اللهم على الاحكام والضراب وبطون
الاودية ومنابت اشجارنا لا تخلفنا ما لا طاقة لنا به
الاية وسن قول مطرنا بفضل الله ورحمته ويحمر بنو ويباع في
نؤكد انك ^{باب صلاة} سنة الاستعداد للموت والاعمال
كثيرة ذكره ويكره الانية وتمني الموت الا خوف فتنه
وسنة عبادة المريض المسلم وتلقينه عند موته لا اله الا الله
مرة ولم يزد الا انه يتكلم وقراءة الفاتحة وتوجهه الى

كا

الى القبلة على جنبه الايمن مع سعة المكان والافعل ظهره فاذا
سنة تخفيف عينيها وقول بسم الله وعلى وفاة رسول الله ولا يابا
بتقبيلهم والنظر اليه ولو بعد تكفينه في غسل الميت في
كفاية ومشرط في الماء الطهورية والاباحة وفي الغاسل الار
والعقل والتميز والافضل ثقة عارف باحكام الغسل والاد
به وصيته العدل واذا اشيع في غسله ستر عورته وجو
ثم يلف على يده خرقة فينجيه بها وتجب غسل ما به من
النجا ستماء ويحرم مش عورتها من بلع سبع سنين وس
انه لا يمسس سايقه الا بخرقة وللرجل ان يغسل راسه
وامتد وبنتادونه سبع وللرأة غسل زوجها وسبعة
وابنه دونه سبع وحكم غسل الميت في ما يجب ويسر كفا
اجنابة لكنه لا يدخل الماء في فيه ولا في انفه بل ياخذ خرقة
مبلولة فيمسح بها السنانة ويكره الاقتصاصا
غسله عا مرة ان لم يخرج منه شيء فان خرج وجب
اعادة الغسل الى سبع فان خرج منه بعد لها خشية
بقطن فان لم يستمكن فبطيه حر ثم يغسل المحل ويوصا
وجوبا ولا يغسل وان خرج بعد تكفينه لم يعد الوضوء والصغيرة في قميص ولعاقبة وبكره تكفيه بشعر وصوف
ولا الغسل وشربيد المعركة والقتول ظاهرا لا يغسل ومنه غفر ومعصفي ومنقوش ويحرم بجلد وحديد ومنه ذهب
فصل في الصلاة عليه فرض كفاية وتسقط بمكلف ولو انش

ولا يكفن

ولا يكفن ولا يصلي عليه ويجب بقاء دمه عليه ودفنه في ثيابه
فانه حمل فاكل او شرب او نام او بال او تكلم او عطس او طال
بقائه عرفا او قتل وعليه ما يجب الغسل من نحو جابة فهو غيره
وسقط لاربعة اشهر كالمرد حيا ولا يغسل مسلم كافرا ولو
ذنبيا ولا يكفنه ولا يصلي عليه ولا يتبع جنازة بل يوارى
لعدمه من يواريه سبعا وتكفينه فرض كفاية والواجب
ستر جميعه سوى راس المحرم ووجه المحرم بشوبا لا يصف البشر
ويجب انه يكون من ملبوس مثل ما لم يوصى بدونه والشد
تكفيت الرجل في ثلاثا كفاية بيض من قطن بسط بعضها على
بعض او يوضع عليها مستلقيا ثم يرد طرفي العليا من الجانب
الثالث كذلك والاثني في خمسة اثواب بيض من قطن ان اراد
وخمارا وقيصا ولعاقبة والقصي في ثوب وبياح في ثلاثة
والصغيرة في قميص ولعاقبة وبكره تكفيه بشعر وصوف
ومن غفر ومعصفي ومنقوش ويحرم بجلد وحديد ومنه ذهب
فصل في الصلاة عليه فرض كفاية وتسقط بمكلف ولو انش

وشروطها ثمانية التيمم والكف واستقبال القبلة وستر الم
واجتناب النجاسة وحضور الميت ان كانه بالبلد واسلام
والمصلي عليه وطهارتهما ولو بتراب لعذر ^{سبعة}
القيام في فرضها والتكبيرات الاربعة وقراءة الفاتحة والتم
على محمد صلى الله عليه وسلم والدعاء للميت والسلام والترتيب لك
لا يتعين كونه الدعاء في الثالث بل يجوز بعد الرابعة وصغرها ان
ثم يكبر ويقراء الفاتحة ويكبر ثم يصلي على محمد صلى الله عليه وسلم
التشهد ثم يكبر ويدعو للميت بنحو اللهم ارحمه ثم يكبر ويقف قليلا
يكلم ونحو واحدة ولو لم يقل ورحمة الله ويجوز ان يصلي على الميت
دفنه الى شهر وشيء ويجوز بعد ذلك فصل وحمله ودفنه
فرض كفاية لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر ويكفر
اخذ الاجرة على ذلك وعلى الغسل وسنة كونه الماشي امام الجنازة
والراكب خلفها والترب منها افضل ويكره القيام لها ورفع القفا
معهما ولو بالذكر والتروان وسنة ان يعحق القبر ويوسع بها
ويكفي ما يمنع السباع والارحمة ويكره ادخال القبر خشبا و
مشتد نار ووضع فراش تحته وجعل محدة تحت رأسه وسنة
قول من خلف القبر بسم الله وعلى ملته رسول الله صلى الله عليه وآله

ويجب ان يستقبل بالقبلة ويسير على جنبه الا يمن ويجوز دفن
غيره عليه او معه الا ضد رقة وسنة حثوا القرب عليه ثلاثا ثم
بها والاسحبت الاكثر تلقين بعد الدفن وسنة رمي القبر
بالماء وترفعه قدر شهر ويكره تزويقه او تجصيصه وتخي
وتقبيله والطواف به والاشكاء اليه والمبيت والضيء عنده
واحدة يشي في امر الدنيا والكتابة عليه واجلوس والبناء والشيء
بالعمل الا الحوق شوكة ونحوه ويجوز اسراج المقابر الدفن
بالمسجد وفي ملك الغير وينشر والدفن بالصوماء افضل
وان ماتت الحامل حرة شق بطنها واخرج النسائي من
ترجي حياته فانه تعذر لم تدفن حتى يموت فانه خرج بعضها
حياتك لبقا في سنة تعزية المسلم الى ثلاثة ايام
فيقال له اعظم الله اجره واحسن عزاك وغفر لمتك ويقول
هو استجاب الله دعائك ورحمنا واياك ولا بأس بالبكاء على
الميت ويجوز الذنب وهو البكاء مع تعداد محاسن الميت والثناء
وذكرى رفع الصوت بذلك بدنة ويجوز شق الثوب ولعلم
احذوا الصراخ ونسف الشعر ونشره وطلقة تسعة زيارة القبور
للرجال وتكره للنساء وان اجازت المرأة بقبر في طريقها

وتجوز في الحل المحرم وكذا المباح العبد للكر أو التفتة إذا بلغ نصاباً أو
 ويخرج عن قيمته إن زادت ^{في} وتحرر تحلية المسجد
 أو فضة ويباح للذكر من الفضة الخاتم ولو زاد على مثقال ذه
 بخنصر يارا افضل ويباح قبعة الشيف فقة أو لوم ذه
 وحلية المنطقة والجوشن والحوذة لا الركاب والجمام والذ
 ويباح للنساء ما جرت عادتهن بلبسه ولو زاد على الف مث
 وللرجل المرأة التحلي بالجواهر والياقوت والزبرجدة ذكره تختم
 بالحديد والفضة والبرصاوي ويتحب بالعقيق ن
 وهو ما يعلو للبيع والشرى لأجل الأرجفة
 إذا حال الحول وأول من حبه بلوغ قيامه بلا حظ للمساكين
 ذهبا وفضة فإن بلغت القيمة نصابا وجب ربع العا
 والآ فلا وكذا أموال الصيارف ولا عبدة بعيمة آنية الذهب
 والفضة بل بوزنها ولا بما يكتسب صناعة محرمة فيقوم عاريا غ
 ومنه عنده عرض للتجارة أو ورثة فنواه للعتية ثم نواه للتجارة
 لم يصح بغيره الشية غير حلي اللبس وما استخرج من المعادن
 فنية بمجرد احرازه ربع العشر إن بلغت القيمة نصابا بعد ذلك
 والتصفية باب ^{في} إذا أخذت حجب بأول ليلة العيد
 فمن مات أو عسر قبل الغروب فلا زكاة عليه وبعده تستقر في

ذمته

العيد

ذمته وهي واجبة على كل مسلم يجد ما يفضل عن قوته وقوت عياله
 يوم العيد وليلت بعد ما يحتاج منه مسكن وخادم وذاتة
 وثياب بذلة وكتب علم وتلزمه عن نفسه وعن من يموله مئة
 المسلمين فإن لم يجد لم يجز لهم بدأ بنفسه فزوجه فريضة
 فأمر قابيه فولده فأقرب في الميراث وتجب على متبرع مئة تبرع
 بمائة شخص شهر رمضان لا على مئة من استأجر جيرا
 بطعامه وتسرع عن اجنيته والا فضل اخراجها يوم
 العيد قبل الصلاة وتكره بعدها ويحرم تأخيرها عن يوم
 العيد ويقضيها ويجزى قبل العيد بيوميه والواجب على كل
 شخص صاع تمر أو بر أو زبيب أو شعير أو قطن ويجزى د
 قيقا البر والشعير إذا كان وزنه الحب ويخرج مع عدم
 ذلك ما يقوم مقامه من حب يقات كذرة ودخس
 وباقلا ويجوز ان تعطي الجماعة فطرتهم لو احدث وان يعطي
 الواحد فطرته لجماعة ولا يجزى اخراج القيمة في الزكاة
 مطلقا ويحرم على الشخص شراء ما كانه وصديقه ولو اشترا
 هامة غيره من اخذها منه ^{في} باب ^{في} ما يجب من الزكاة
 اخراجها فوراً كالنذر والكفارة وله تأخيرها لزمه الحاجة

لقرب وجار ولتعدّ أخراجها عن النصاب ولو قدر ان يخرجها
 غيره ومنه محمد وجوبها عالمًا كفر ولو أخرجها ومنه منعه
 أو تمّا وأنا أخذت منه وعزروا من ادّعى أخرجها أو بقاء المهر
 أو نقص النصاب أو أن المال صدق بلاميّه ويلزم ان يخرج
 عن الصغير والجنون وليّهما ويستأجرها وان يفرّ
 برّها بنفسه ويقول عند فعلها اللهم اجعلها مغنًا وك
 تجعلها مغرمًا ويقول الأخذ أجره الله فيما أعطيت وبأ
 لك فيما أبقيت وجعل لك طهورًا ويشتره
 لأخراجها نية منه مكلف وله تقديمها يسير والا فقل
 قرنها بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة ولا يجزئ
 ان ينوي صدقة مطلقة ولو صدق بجميع ماله ولا يجزئ
 نية الغرضية ولا تعييت المال الذي عنه وانه وكل في أخرج
 ملّا اجزأت نية الموكّل مع قرب الأخراج والألف في
 الوكيل ايضًا والأفضل جعل زكاة كل مال في فقراء بلده
 ويحرم نقلها إلى مسافة قصر وتجزئ ويصح تعجيل الزكاة
 لحوليه فقط اذا اكمل النصاب الحولي فانه تلف النصاب
 أو نقص وقع فلا يابى إلى الزكاة وهم ثمانية

الفقيد وهو من لم يجد نصف كفايته من المسكبة وهو من
 يجد نصفها أو أكثرها من المال العام عليها كجاء وحافنا
 وكاتب وقاسم المال المؤلف وهو السيد المطاع في عشرته
 فمن يرحى أسلما أو يخشع شره أو يرحى بعطيته قوة إيمانه
 أو جباة يترها تمت لا يعطها المكاتب
 الغارم وهو من تدينه للأصلاح بين الناس أو تدينه للنفس
 وأخرى الغارم في سبيل الله ابن السبيل
 وهو الغريب المنقطع بغير بلده فيعطى إجماع من الزكاة
 بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر أجرته ولو غنيا أو قنا
 ويجزئ دفعها إلى الخوارج والبغاة وكذلك أخذها من
 السلاطين قهرًا أو اختيارًا أو عدل فيها أو جازيًا ولا يجزئ
 دفع الزكاة للكافر ولا للرجيع ولا للغني بماله أو كسب ولأن
 تلزمه نفقته ولا لزوم ولا لبني هاشم وانه دفعها لغير
 مستحقها وهو تجهل ثم علم لم تجزه ويستردّها منه بنمائها
 وانه دفعها لمن يظنه فقيرًا فإن غنيا اجزاه وستة انه
 يفرق الزكاة على أقاربه الذين لا تلزمه نفقتهم عما قد سر
 حاجتهم وعلى ذوي أرحامه كعمته وبنت أخيه وتجزئ لمن

وقهرها لمن تبرع بنفقة بصفة الوعيل
في كل وقت لا سيما سرا وفي الزمانه والكانه الفاضل ولا وعيل
وذوي رحمه وفي صدقة وصلته ومن تصدق بما ينقص مؤنه
تلتزمه او ضرر بنفسه او غيره اثم بذلك وكراهه لا صبر له
عادة له على الفسق انه ينقص نفسه عن الكفاية التامة
والملة بالصدقة الكبيرة ويطلب بها الثواب كتاب الصوم
يجب صوم رمضان برؤية هلاله على جميع الناس وعياله
حال دونهم ودونه مطلع غيم او قتر ليلة الثلاثاء من شعب
احتياطاً بنية ومضاه ويجزئ ان ظهر منه وتصلى التراويح
ولا تثبت بعيته الاحكام كوقوع الطلاق والعتق وحل
الأجل وثبت رؤية هلاله بخبر مسلم مكلف عدلاً ولو عد
او انثى وثبت بعيته الاحكام تبعاً ولا يقبل في بعيته الشك
الا رجلاه عدلان فصاعاً وشرط وجوب الصوم اربعة
اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والعفة عليهم فمن
كبر او مرض لا يرجى شفاؤه افطر فاطم عن كل يوم مسك
متدبراً ونصف صاع منه غيره بشرط صحته ستة اشياء
الاسلام والنطق دم الحيض والنفس الزج التيمية

فوجب على ولي المير المطلق للصوم امره به وضربه عليه ليعتد
في الحس العقل لكن لو نوى ليلاً انه صائم فقد نوى وكذا
الاكل والشرب بنية الصوم ولا يضاه ان بعد النية بمن
للصوم او قال ان شاء الله غير متردد وكذا الوقال ليلة الثلاثاء
من رمضان انه كاه غداً من رمضان فغرضي والا فانا منظر
ويضاه قاله في اوله وفرضه الامساك عن المفطرات من
طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس ستة تعجيل الفطر وتأخير
الشحور والزيادة في اعمال الخير وقوله جهراً اذا شتم ابي صائم
وقوله عند فطره اللهم كن صحت وعلمه فطره سبهاً
وبحمدك اللهم تقبل مني انك انت الشحيح العليم وفطره على
رطب فان عدم فطره عدم فطره فاما غسل يحرم على من لا
عذر له الفطر بدمه ويحب الفطر على الحيض والنساء
وعلى من يحتاجه لا تقاذ معصوم من مملكة ويسر لمساخر
يساع له الفطر لمريض يخاف الضرر ويباح للحاضر مسافر
في اثناء النهار ولو لم يرضع خافتا على نفسها او على
الولد لكن لو افطرت الخوف على الولد فقط ازم وليه اطعام
مسكين لكل يوم واذا اسلم الكافر وطهرت الحيض وبرء

الريض وقدم المسافر وبلغ الصغير وعقل الجنون في أثناء الزجر ولو كنت ابرهية في حالة يلزمه فيها الامساك مكرها كان
 وهم منظره لزمهم الامساك والقضاء وليس له جازا بولائها لزمه القضاء والكفارة وكذا امت جومع ان طاق
 له الفطر في رمضان ان يصوم غيره فيه
 غير ناس وجاهل والكفارة عتق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيا
 وهي اثنا عشر خروج دم الحيض والنفس والموت والاشهر من متابعيه فانه لم يستطع فاطعام سنتيه مسكنا فان
 والعزم على الفطر والتردد فيه والعقبي عدا والاحتقان من لم يجد سقطت بخلاف غيرها من الكفارات ولا كفارات في
 وبلغ التي امد اذا وصلت الى النعم خاضعة رمضان بغير اجماع والانزال بالمسابقة فحصل ومثاقاة
 جمادى ومجموعا انزال النبي بتكرار النظر لا بمطرفة رمضان قضاء عدا ايامه وسنة القضاء على الفور الا اذا بقي
 بالتفكير والاحتلام والهدي خروج النبي اوانه شعبان بقدر ما عليه فيجب التمسك ولا يصح ابتداء تطوع
 بتقبيل او لمس او استمنا او مباشرة دونه الفرج من عليه قضاء رمضان فانه نوى صوما واجبا ثم قلبه فعلا صح
 مستكمل ما وصل الى الجوف او اخلت او اذنت ما غصت ما ويست صوم التطوع وافضل يوم ويوم ويسر صوم ايام البيض
 وغيره فينظر ان قطري اذنه ما وصل الى دماغه او د
 الجائفة فوصل الى جوفه اراخل بما علم وصوله الى الجائفة ومنتهى من شوال وسنة صوم الحرم وكده عاشورا و
 او مضغ على اذنا او ذاق طعاما او وجد الطعم بخلقه او هو كفارة سنة وصوم عشرة ذي الحجة وكده يوم عرفة و
 ربيعة بعد ان وصل الى بيه شفتيه ولا ينظر ان فكم وكده صوم يوم الشك وهو الثلاثون من شعبان اذ لم يكن
 شيئا منه جميع المنطرات ناسيا او مكرها ولا ان فقيم او قتر ويحرم صوم العيدين وايام التشريق ومنه دخل
 الغبار خلقه او الذباب بغير قصده ولا ان جمع في تطوع لم يجب اقامته وفي فرض يجب ما لم يقبله نفلا
 فابتلعه او من جامع نهار رمضان في قبل

كان صح

ولا يتعد الاحرام مع وجود اجنونه او لاغماء او الكروا اذا استعمل في اكل وشرب بحيث يظهر طعمه او ريحه في لبس او تطيب
لم يبطل الا بالردة لكن يفسد بالوطي في الفرج قبل التخلل ونظاوا سيدنا سببا او جاهلا او مكرها فلا شيء عليه ومتى
ولا يبطل بل يلزمه اتمامه والقضاء بخير منه يريد الاحرام بين عذره انزاله في احوال والا فذئب ان ينج انزاله الشعر ميت البه
ينوي التمتع وهو افضل او ينوي الافراد او الزنا فالمتنوع من الانف وتقليم الاظفار بمس قتل صيد البر الوشي
انه يحرم بالعمرة في اشهر الحج ثم بعد فراغه منها يحرم باج والا كولا والاله لاله عليه والاعانة على قتل وافساد ببيضه وقتل
هو ان يحرم باج ثم بعد فراغه منه يحرم بالعمرة والزنا هو ان يدخل باج عليه باج ثم بعد فراغه منه يحرم بالعمرة
يحرم باج والعمرة معا او يحرم بالعمرة ثم يدخل باج عليه باج ثم بعد فراغه منه يحرم بالعمرة ولا يصح
الشرع في طوافها فانه احرم به ثم بها لم يصح ومن احرم ولا مباشرة دونه الفرج ولا يستمنا في جميع المحضورات
صح وصرفه لما شاء وما عمل قبل فلعنوا لكن السنة لم تكن الا قتل القمل وعقد النكاح وفي البيض والجراد قيمته
اراد نسكا ان يعينه وانه بشرط فيقول اللهم اني اريد مكانه وفي الشعرة او الظفر اطعام مسكبه وفي الاثنية اطعام
النسك الفلاني فيسري وتقبله مني وانه جاني جاني الفية والضرويات تباع للحر المحضورات ويفدي باج الغدية
فما له حيث حبستني يا رب وارت يا رب وهي ما يجب بسبب الاحرام او الحر وهي قسيان قسمه على التحنير
وهي بسعدا شيئا اخر ما تعمد لبس الخيط على الرجلين وقسمه على الترتيب فقسم التحنير كغذية اللبس والطيب وتغطية
اكتفيه الثاني تعمد تغطية الرأس من الرجل وكوتبة الرأس وانزاله اكثر من شعرتين او ظفرين والامنا بنظرة والباشرة
او استظلاله على وتغطية الوجه من الانثى لكن تسدل بعد انزاله مني بخير بينه ذبح شاة او صيام ثلاثة ايام او اطعام
على وجهها الحاجة انما قصد شتم الطيب ومس ما به شتم مسكبه لكل مسكبه مذبة او نصف صاع من غيره ومن
التحنير جزاء الضب بخير فيه به المثل من النعم او تقويم المثل
معد التمد ويشترى بغيره طعاما بخير في النظر فيطعم لكل مسكبه مذبة
واستعماله

والوطي ونحوه فيجب على من تمتع وقارن وتارك واجب دم فانه عديمه او تمتع صام ثلاثة ايام في الحج والاداء
يوم عرفه ويصح ايام التشريق وسبعة ايام اهل مكة وجب على من حرم دم فانه لم يجد صام عرفه
تحت عامه وطى في الحج قبل التحلل الاول وانزال مني بمباشرة او استمنا او تقبيل او لمسه بشئ
نظر بدنه فانه لم يجد صام عشرة ايام ثلاثة ايام في الحج وسبعة ايام مع ذي العروة اذا افدها
شاة والتحلل الاول يحصل باثنين من رمي وحلت وطوف وحمل كل شئ الا النساء والنار
مع المتع انه لم يجد سعى قبل غسله والصيد الذي له من ذر النعم كالنعامة وفيها بدنة وفي يوم
وبتوبرة وفي الضبع كبش وفيها بدنة في الغزال شاة وفي الوبر والضب جديد له نصف سنة
جفنة لها اربعة اشهر وفي الاربع عناق دون الجفرة وفي الحمام وهو كل ما عت اليه
الورش والغواخت شاة وما لا مثل له كالاوز والجرار والكركي فغير قيمة كما
ويحرم صيد حرم مكة وحكم صيد الاحرام ويحرم قطع شجره وحشيشه والحل والوجع
سوى فظلمة الشجر الصغيرة عرفا بشاة وما فوقها ببقرة ويظلم الحشيش والوجع
ويحرم من البدنة ببقرة ككسبه ويجزئ عن سب

٧٩
الحج احدهما فافضل ويجب كمالا
اركان الحج وواجباته اركان الحج
الحج الاخر له وهو مجرد البيت فمن تركه
يعتقد بحجته الثاني الوقوف بعرفة ووقفته
الطوى فجر يوم عرفته الى طلوع فجر يوم النحر
حصل في هذا الوقت بعرفة لحظة واحدة
مواهل ولو مارا او نايما او حايضا او جاهلا
ما عرفة صح حجه لان كان سكرانا او
يجزئنا او منى عليه ولو وقف الناس
كلهم او كلهم الا قليلا في اليوم الثامن والعاشر
اربعة اجزاء هم الثالث طواف الاء فاضمة واول
فيه من نصف ليلة النحر لمن وقف والاف بعد
ثوب ولا حجة لا خيره الرابع السعي بين
نما والنسوة وواجباته سبعة الاحرام من
اب والوقوف الى الغروب لمن وقف لها را

فان ذبح

وَأُمِّيَتْ لَيْلَةُ النَّحْرِ بِمَرَدِّ لَيْلَةٍ إِلَى بَعْدِ نَحْرِ وَنَظَرُ آتَمَةِ الْحَرِّ وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَرِيَّةً رَكْنًا
 وَالْبَيْتُ يَمْنَى فِي لَيْلَةِ النَّحْرِ بِمَرَدِّ لَيْلَةٍ إِلَى بَعْدِ نَحْرِ وَنَظَرُ آتَمَةِ الْحَرِّ وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَرِيَّةً رَكْنًا
 مَا خَلَقَ أَوْ التَّقْصِيرُ وَطَوَافُ الْوُدَّاعِ وَزِيَارَةُ الْوَدَّاعِ وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَرِيَّةً رَكْنًا
 الْعُمْرَةُ ثَلَاثَةُ الْأَجْرَامِ وَالطَّوَافُ وَزِيَارَةُ الْوَدَّاعِ وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَرِيَّةً رَكْنًا
 وَوَجِبَ مَا شَاءَ مِنَ الْأَجْرَامِ لَهَا مِنَ الْحِلِّ وَالْأَسْوَدِ وَتَقْبِيلُهُ وَاللِّدَاعُ وَالذِّكْرُ وَالنُّومَةُ الْبَيْتَ وَالرُّكْعَتَانِ بَعْدَهُ
 أَوْ التَّقْصِيرُ وَالْمَسْنُونُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي الْبَدْءِ فَضْلٌ وَشَرْطُ صِحَّةِ السَّجْدِ ثَمَانِيَةُ النِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَقْلِ
 وَطَوَافُ الْقُدُومِ وَالرُّمْلُ فِي الثَّلَاثَةِ ثَلَاثُونَ لَوْلَاةٍ وَالشَّيْءُ عَلَى الْقَدْرِ وَكَوْنُهُ بَعْدَ طَوَافٍ وَلَوْ مَسْنُونًا كَطَوَافٍ
 مِنْهُ وَالْأَدَاءُ ضَطْبَاحٍ فِيهِ وَتَحَرُّدُ الرَّجُلِ مِنَ الْقَدَمِ وَتَكْمِيلُ السَّبْعِ وَاسْتِعَابُ مَا بَيَّهَ الصَّنَا وَالْمُرُوءَةُ وَ
 عِنْدَ الْإِدَاءِ حُرَامُ وَلِبْسٍ زَارٍ وَرَدَّاءُ أَيْضًا أَهْدَابُ الْمُرُوءَةِ لَمْ يَعْتَدِ بِذَلِكَ الشُّوَاطِيفُ فِي الطَّهَارَةِ وَسَرِّ
 نَظِيفِينَ وَالنَّيَّةُ مِنْ جِوْنِ الْإِحْرَامِ إِلَى أَقْلِ الْعَوْرَةِ وَالْمَوَالِاتِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الطَّوَافِ وَسَرُّهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْهُ مَا
 عَنْ تَرْكِ زَكَاةٍ لَمْ يَكُنْ حُجَّةً إِلَّا بِهِ وَمَنْ زَمَّ مَا أَحَبَّ وَبَرَّ عَلَى بَدَنِهِ وَتَوْبَهُ وَيَقُولُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 وَاجِبًا فَعَلَيْهِ دَمٌ وَحُجَّةٌ صَبِيحٌ وَمَنْ تَرَكَ أَجْعَلْنَا عِلْمًا نَافِعًا وَزُقَا وَاسْعَا وَبِرَّيَا وَشَبَعًا وَشَفَاءً
 مَسْنُونًا فَلَا شَيْءَ وَشَرْطُ صِحَّةِ مَسْنُونٍ كُلُّ دَاءٍ وَغَسَلَ بِهِ قَلْبِي وَأَمْلَأَهُ مِنْ حَشِيَّتِكَ وَ
 الطَّوَافُ أَحَدُ عَشْرِ النِّيَّةِ وَالْإِسْلَامِ وَتَسْتِ زِيَارَةُ قَبْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَبْرِ صَاحِبَيْهِ
 وَدُخُولُ وَقْفِهِ وَسَرُّ الْعَوْرَةِ وَاجْتِنَابُ

عليه

هذه النماذج

وَهُيَ بِأَلْفِ صَلَاةٍ وَفِي السَّجْدِ الْحَرَامِ بِمِائَةِ أَلْفٍ وَفِي الْمَسْجِدِ هَذِهِ الثَّلَاثَةُ وَتَجْزِي الثَّلَاةَ عَنِ الْوَاحِدِ وَعَنِ أَهْلِ بَيْتِهِ
 الْأَقْصَى بِخِصَايَةِ بَابِ الْمَوْتِ وَتَحْصِي مِائَةِ وَقِيلَ وَتَجْزِي الْبَدَنَةَ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةِ وَأَقْلَ مَا يَجْزِي
 فَجَرِ يَوْمِ الْكُرْمِ لَمْ يَتَغَبَّرْهُ لَعْدُ حَصْرٍ أُخْرٍ فَاتَّخَذَ مِنْ الْفَنَاءِ مَالَهُ نِصْفَ سَنَةٍ وَمِنَ الْغَنَاءِ مَالَهُ سَنَةٌ وَمِنْ
 انْقَلَبَتْ أَحْرَامُهُ عُمَرُ وَلَا تَجْزِي عَنْ عُمَرُ الْأَسْطَلَامِ فَيَقُولُ الْبَدَا بِمَا مَوْسَى مَالَهُ سَنَتَانِ وَمِنَ الْأَبْلِ مَالَهُ خَمْسُ سَنِينَ
 بِهَا وَعَلَيْهِ دَمٌ وَالنِّسَاءُ فِي الْعَامِ الْقَابِلِ كَلَنْ لَوْ صَدَّ عَنْ الْوُجْهِ الْجَمَاءُ وَالْبَدَا وَالْخَصِي وَالْحَامِلُ وَمَا خَلَقَ إِلَّا أَذِنَهُ
 فَتَحْلُلُ قَبْلَ فَوَائِدِهِ فَلَا قِضَاءَ وَمَنْ حَصَرَ عَنِ الْبَيْتِ وَلَوْ بَادَ زَهَبَ نِصْفَ لَيْتِهِ أَوْ أَذِنَهُ لَا بَيْتَ الرِّضَى وَلَا بَيْتَ الْعَوْرِ
 الْوَقُوفِ ذُبُحٌ هَدْيًا بِبَيْتِهِ التَّحْلُلُ فَإِنَّهُ لَمْ يَجِدْ صَامَ عَشْرَةَ بَانَ انْخَفَسَتْ عَيْنَاهُ وَلَا قَائِمَةُ الْعَيْنِ مَعَ ذَهَابِ أَبْصَارِهَا
 أَيَّامَ الْبَيْتِ وَقَدْ حَلَّ وَمَنْ حَصَرَ عَنِ الطَّوَافِ الْأَفَاضِ لَا يَجْعَلُ وَهِيَ الْهَزِيلَةُ الَّتِي لَا مَخَ فَبِهَا وَلَا عَرَجَاءَ لَا تَطْبِقُ
 نَقَطًا وَقَدْ رُمِيَ وَخَلَقَ لَمْ يَتَحَلَّلْ حَتَّى يَطُوفَ وَمَنْ شَرَطَ فِي شَيْءٍ مَعَ صِحَّةٍ وَلَا هَتْمًا وَهِيَ الَّتِي ذَهَبَتْ ثَنَائِيَا هَامِ
 ابْتَدَأَ أَحْرَامَهُ إِنْ كَانَ فِي حَيْثُ جِئْتَنِي أَوْ قَالَ إِنْ مَرَفْتُ أَوْ عَجَزْتُ وَلَا أَعْصَاءَ وَهِيَ مَا نَكَسَ غُلَاقَ قَرْنِهَا وَلَا خَصِي مَجْبُوتَ
 أَوْ ذَهَبَتْ تَفَقَّتِي فَلِي أَنْ أَحِلَّ كَافٍ لَهُ أَنْ يَتَحَلَّلَ وَلَا أَعْصَاءَ وَهِيَ مَا ذَهَبَ أَكْثَرُ أَذْنَاهُ أَوْ قَرْنَاهُ فَسُئِلَ أَوْ سِئِلَتْ
 مَتَى شَاءَ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَلَا قِضَاءَ عَلَيْهِ بِأَسْبَابِ الْأَوَّلِ وَالْأَخِيرِ وَتَجْزِي الْبَدَنَةَ وَالْبَقَرَةَ عَنْ سَبْعَةِ وَأَقْلَ مَا يَجْزِي
 وَهِيَ سَنَتَانِ مُؤَكَّدَةٌ وَنَجِبٌ بِالْأَنْذَرِ وَيَقُولُ هَذِهِ أَصْحَابُ الْأَلَمِ هَذَا مِنْكَ وَكَذَلِكَ وَأَوَّلُ وَقْتُ الذَّبْحِ مِنْ بَعْدِ اسْتِ
 أَوْ بَدَا وَالْأَفْضَلُ الْأَبْلُ وَالْبَقَرُ فَالْغَنَمُ وَلَا تَجْزِي مِنْ

صَلَاةُ الْعِيدِ بِالْبَلَدِ أَوْ قَرَاهِمِهِ لَمْ يَصِلْ فَلَا تَجْزِيهِ قَبْلُ
لَكَ وَيَسْتَمِرُّ قَتُّ الذَّجْرِ زَمَانًا أَوْ لَيْلًا إِلَى آخِرَتَيْنِ أَيْ لَا بَقْعَةَ الْكَامِلَةِ وَالسَّنَةُ ذِي الْحِجَّةِ سَابِعُ يَوْمٍ وَلَا دَرَّةٍ
التَّشْرِيقُ فَإِنَّ قَاتَ الْوَقْتِ قَضَى الْوَجِبَ وَسَطُ النَّطَوْنِ فَإِنَّ فِي أَرْبَعَةِ عَشْرَةَ نَفْسًا فِي أَحَدِ عَشْرِينَ
وَسَبْعًا لِكُلِّ مَهْدِيَّةٍ التَّطَوُّعُ وَمَنْ أَضْحَيْتَهُ وَكُوِّرَ لَا تَعْتَبَرُ إِلَّا سَابِعُ بَعْدَ ذَلِكَ وَكَرِهَ لَطْفُهُ مِنْ دَمِهَا
جَبَّةً وَيَجُوزُ مِنَ الْمَتْعَةِ وَالزَّوَانِ وَيَجِبُ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِسَبْعَةِ الْأَذَانُ فِي إِذْنِهِ لِلْوُلُودِ الْيَمْنَى حَيْثُ يُولَدُ وَأَكْلُ
قُلُوبِ مَا يَتَعَلَّقُ عَلَيْهِ اسْمُ الْحِمِّ وَيَعْتَبَرُ تَمْلِكُ الْفَقِيرَ فَلَا يَكْفِيهِ فِي الْبَرِّ وَبِسَبْعَةِ أَنْ يَحْلُقَ رَأْسَ الْغُلَامِ فِي الْيَوْمِ
أَطْعَامُهُ وَالسَّنَةُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ ثَلَاثًا وَيَرْبِيهَا وَيَتَصَدَّقُ بِوَنَزْنِ نَفْسَةٍ وَيَسْتَبِي فِيهِ وَاجِبٌ
ثَلَاثًا وَيَتَصَدَّقُ بِثَلَاثٍ وَيَحْرُمُ بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهَا حَيْثُ الْأَسْمَاءُ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ وَتَحْرُمُ التَّحْمِيلَةُ بَعْدَ غَيْرِ اللَّهِ
مِنْ شَعْرَهَا وَجِلْدُهَا وَلَا يُعْطَى إِمَّا زَرْجَرًا شَيْءٌ مِنْهُ كَعَبْدِ النَّبِيِّ وَعَبْدِ الْمَسِيحِ وَتَكْرَهُ بِحَبِّ وَبِسَارٍ وَمُبَارَكٍ
شَيْءًا وَلَوْ أَعْطَاهُ صَدَقَةٌ وَهَدِيَّةٌ وَإِذَا دَخَلَ الْغَدُ وَمَنْعُ وَخَيْرٌ وَسُرُورٌ وَنِعْمَةٌ لَا بِأَسْمَاءِ الْمَلَائِكَةِ وَالْأَنْبِيَاءِ
حَرَّمَ عَلَيْهِ بَعْضُهُ أَوْ يَضْمُرُ عَنْهُ أَخَذَ شَيْءًا مِنْ شَعْرٍ وَأَنْ تَنْقُ وَفَتْ عَقِيْقَةُ وَأَضْحِيَّةٌ أَجْزَاءُ ثَلَاثَ أَحْدَانِهَا
أَوْ ظَفَرُهَا إِلَى الذَّجْرِ وَبِسَبْعَةِ أَحْلَقَ بَعْدَهُ دَعَا فِي عَمِّ الْأُخْرَى كِتَابُ جِهَانِ زَوْهُ هُوَ غَرَابَانِ
الْعَقِيْقَةُ وَهِيَ سَنَةٌ فِي حَقِّ الْأَبِّ وَلَوْ مَعْلُومٌ فَمَنْ بَسَّ مَعَ قِيَامٍ مَنْ يَكْنِي بِهِ وَلَا يَجِبُ الْجِهَادُ إِلَّا ذَكَرَ حَرْبَ مُسْلِمٍ
مَكْلَفٌ صَحِيحٌ وَاجِدٌ مِنَ الْمَالِ مَا يَكْنِيهِ وَيَكْنِي أَهْلَهُ فِي غَيْبَتِهِ
وَعَنْ الْغُلَامِ شَانَانَهُ وَعَنْ الْجَارِ يَدُ شَاةٍ وَلَا تَجْزِي وَيَجِدُ مَعَ مَسَافَةٍ قَصِيرًا يَحْمِلُهُ وَأَفْضَلُ مَتَّطَوُّعٍ بِهِ الْجِهَادُ

دَلَالَةُ

وَيَسْتَمِرُّ قَتُّ الذَّجْرِ زَمَانًا أَوْ لَيْلًا إِلَى آخِرَتَيْنِ أَيْ لَا بَقْعَةَ الْكَامِلَةِ

وغزو البحر افضل وتكفر الشهادة بجميع الذنوب سوى الزنا
 ولا يتطوع به مدين لا وفاء له الا باذنه غريمه ولا
 واحد ابويه حر مسلم الا باذنه وبيته الرباط وهو
 لزوم الثغرة في الجهاد واقله ساعة وتما من ربعه
 وهو فضل من المقام بمكة وفضله ما كان است
 خوفا ولا يجوز للمسلم الفرار من مثليهم ولو راد
 من انية فان زادوا على مثليهم جازوا الرحمة
 جنة على كل من عجز عن اظهار دينه بمثل يغلب
 فيه حكم الكفر والبدع المضلة فان قدر على اظها
 دينه فمسنونه من الاسارى والكفار عن
 فما يكون رقيقا بمجرى الشبي وهم النساء والضي
 وقسم لا وهم الرجال البالغون العاتلون والام
 فيهم مخير بين قتل ورفق وميت وفداء بمالك
 اجيل ولا يسهم الامم فيه اربعة شروط البلوغ
 او باسيرة مسلم ويجب عليه فعل الاصلح ولا يصح بيع مسترق
 منهم ككافر ويحكم باسلام من لم يبلغ من ادلا الكفار
 عند وجود احد ثلاثة اسباب آ ما ان يعلم احد
 ابويه خاصة الثاني ان يعلم احد ابويه انا ثالث
 ابويه مسلم منفذ عن احد ابويه فانه سبانه
 ذي فعلى دينه اوسبي مع ابويه فعلى دينهما ذل
 رمت قتل قتيلا في حالة الحرب فله سلبه وهو
 ما عليه من ثياب وحلي وسلاح وكذا اذ ابته التي
 فأنزل عليها وما عليها واما نفقة ورجله وخيمته
 وجنبيه فغنية وتقسيم الغنيمة بين الغانمة فيعطى
 لم اربعة اخماسها للراجل سهم ولل فارس على فارس
 هجيرة سهمان وعلى فارس عربي ثلاثة اسهم ولا يسهم لغير
 اجيل ولا يسهم الامم فيه اربعة شروط البلوغ

او باسيرة مسلم

والعقل والحرية والذكورية فان اختلف شرط وضع ولم يسهل
 ونفسه اختلف الباقي خمسة اسمهم ستم لله ولرسوله بغير
 صرف الغني وسمهم لذي القربى وهم بنوا هاشم وبنو
 المطالب حيث كانوا للذكر مثل حظ الانثيين وسبعة
 البناي وهم من الابل لم ولم يبلغ وسمهم للمساكين
 وسمهم لابناء السبيل والفقير هو ما اخذ منه مال
 الكفار بحق من غير قتال كالجزية والخراج وعشر الثمار
 من احرابي ونفس العشرة التي وما تركوه فنزل
 ارض من ميت ولا وارث له ومصرفه في مصالح المسلمين
 ويبدل بالاهم فالاهم من سد ثغره وكفاية اهله وعياله
 من يدفع عن المسلمين وعمارة القنابر ورزق الفقراء
 والفقهاء وغير ذلك فان فضل شيء قسم بين اهل
 المسكن غنيهم وفقيرهم وبيت المال ملك للمسلمين
 يضمنونه متلفه ويحرم الاخذ منه بلا اذن الا

ويجوز
 باب

باب ضعف الذمة لا تعقد الا لاهل الكتاب او
 له له بشبهة كتاب كالمجوسي ويجب على الامام
 عقد هاتين ائمة مكرهم والتزموا النساء بأمر بعة
 احكام اخذت ان يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
 الثاني ان لا يدكروا دين الاسلام الا بالخير الثالث
 انه تجزي عليهم ان لا يفعلوا ما فيه الضرر على المسلمين الرابع
 انه تجزي عليهم احكام الاسلام في نفس وما سلك
 بعرضه واقامة حد فيما يحرمونه كالزنا لا فيما
 يحلونه كالزنا ولا تؤخذ الجزية من امرأة وفتنة
 وصبي ومجنون وقتيل وزميمة واعمر وشيخ فانه
 وراهب بصومعة وميت اسلم منهم بعد احواله
 سقطت عنه الجزية فضل ويجرم قتل اهل الذمة

واخذوا المومنين ويحبون على الامام حفظهم ومنع من
يؤذيهم ويمنعونهم من ركوب الخيل وحمل السلاح
ومن احدث الكنايس ومنه بناء ما انهدم منها
ومن اطهر النكاح والعيد والصلب ومنه
الناقوس ومنه اجهر بكتابه ومنه الاكل والشرب
نهار رمضان ومنه شرب الخمر واكل الخنزير
ويمنعونهم من قراءة القرآن وشراء المصحف
وكتب النسخة والحديث ومنه تعلية البنات
على السليمة ويلزمهم التمييز عفا بلبسهم
وبكرة الشبهة بهم ويحرم القيام لهم وتعبه
هم في الحج ليس وبتاءتهم بالسلامة
وبكيف اصبحيت او امسيت

وكيف

وكيفات او حالك وبجهر من نيتهم وتغز
بهم وعيادتهم ومنه سلم على ذي نية علمه
سنة قوله رد علي سلامي وان سلم الذي
لزم رده فيقال وعليكم وان تمت كافر
مسما اجابه وتكره مصاحفة فصل
ومنه اوجب من اهل الذمة بدله الجزية او ابى
الصغار واجب التنازع حكما او زنا بمسليمة
او اصابها باسم نكاح او قطع الطريق وذكر الله
نقالي او رسوله بسوء او تعدى على مسلم
بقتل او فتنه عنه دينه انتقض عمره

وَيُخَيَّرُ الْإِمَامُ فِيهِ كَالْأَسِيرِ وَمَالُهُ فِيهِ وَلَا يَنْتَفِعُ
عَهْدُ نَسَائِهِ وَادِلَادِهِ فَإِنْ أَسْلَمَ حُرِّمَ قَتْلُهُ
وَلَوْ كَانَ سَبَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

كِتَابُ الْبَيْعِ

وَيَنْعَقِدُ لَا هَذَا بِالْقَوْلِ الدَّالِّ عَلَى الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ
وَالْعَطَايَاتِ كَأَعْطَيْتُ بِهِمْ هَذَا الدَّرْهَمَ خَبْرًا فَيُعْطِيهِ
الْبَائِعُ مَا يَرْضَاهُ وَشَرْطُهُ سَبْعَةٌ أَحَدُهُمْ
الرَّضَى فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْمَكْرَهَةِ بِغَيْرِ حَقِّ الشَّاهِدِ
الرَّشْدِ فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ الْمُمِيزِ وَالشَّغِيرَةِ مَا لَمْ
يُؤْذَنَ وَلَيْتَمَّا الثَّالِثُ كَوْنُ الْمُبِيعِ مَالًا فَلَا
يَصَحُّ بَيْعُ الْخَمْرِ وَالْكَلْبِ وَالْبَيْتَةِ الرَّاجِ أَنْ
يَكُونَ الْمُبِيعُ مُدْكَالًا لِلْبَيْعِ

أَوْ مَا ذُوْنَا

وَالْمَالُ الَّذِي فِيهِ وَقْتُ الْعَقْدِ فَلَا يَصَحُّ بَيْعُ
النَّصُولِ وَلَوْ أَنَّ خَيْرَ بَعْدَ الْغَائِبِ الْقَدْرَ كَالْعَلَى
فَيُصَحُّ بَيْعُ الْأَبْنَى وَالشَّارِدِ وَلَوْ
لَعَادَ رَأَى عَلَى غَيْبِهِمَا السَّادِسُ مَعْرِفَةُ الثَّمَنِ وَالْمَنْفَعَةِ
أَيُّهَا الْوَصِيفُ أَوِ الْمَشَاهِدَةُ وَقَدْ حُلِيَ
الْعَقْدُ أَوْ قَبْلَهُ بِتَسْيِيرِ السَّابِعِ أَوْ يَكُونُ مُنْجَزًا
لَا تَلَفًا كَيْفَ تَعْلَمُ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ لَوْ
رُبَّمَا نَزَلَ وَيَصَحُّ بَيْعُهُ وَقِيلَتْ أَنَّ شَأْنَهُ
وَمِنْ بَائِعٍ مَقْلُومًا وَبِجْهٍ لَوْ لَمْ يَتَعَذَّرْ عَلَيْهِ رَحِمَهُ
الْعُلُومُ يَقْسِطُ طَرِيقًا أَنْ تَعْدَرَ مَعْرِفَةُ الْمَجْهُولِ
وَمِنْ بَيْنَ ثَمَنِ الْمَقْلُومِ قَبْاطِلُ
وَيَحْرُمُ وَلَا يَصَحُّ بَيْعُ وَلَا يَشْرَاءُ فِي الْمَسْجِدِ وَلَا فِي
لِزْمَةِ الْجُمُعَةِ تَعْدُنَا بِمَا الَّذِي عِنْدَ الْمُبِيعِ وَكَذَا
لَوْ تَضَلَّقَ وَقْتُ الْمَكْتُوبَةِ وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ الْعَلَبِ
أَوْ الْوَصِيرِ بِمَنْ خِذْلَةٍ غَرًّا وَلَا يَصَحُّ الْبَيْعُ الْبَيْضِ وَالْجَوْزِ

وَيُخَوِّمُهُ لِلْقَارِ وَلَا يَبِيعُ السِّلَاحَ فِي الْفِتْنَةِ أَوْ
الْحَرْبِ أَوْ قَطَاعِ الطَّرِيقِ وَلَا يَبِيعُ قَبْلَ مُسْتَلِمِ
لَا يَتَعَقَّبُ عَلَيْهِ وَلَا يَبِيعُ عَلَى بَيْعِ السِّلَاحِ كَقَوْلِهِ
اشْتَرَيْ شَيْئًا بِعَشْرَةِ أَغْطِيكَ كَمَنْ يَبِيعُ
شَيْئًا عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ يَبِيعُ شَيْئًا بِعَشْرَةِ
عَشْرِينَ فِيهِ عَشْرٌ وَأَمَّا الشُّوْطُ عَلَى سَوَاءٍ
مَعَ الْوَسْطِ الْفَرْجِ وَيَبِيعُ الْمُصَفِّ وَالْأَمِيَّةُ
يَطَاوُهَا قَبْلَ اسْتِبْرَاحِهَا فِي أَحَدٍ وَبِصَحِّ الْعَدَلِ
وَلَا يَبِيعُ النَّصْرُ فِي الْمَقْبُوضِ بِعَقْدٍ قَاسٍ
وَيُضْمَنُ هُوَ وَزِيَادَتُهُ كَمَقْصُوبٍ
بِأَنْ يَشْرُوطَ فِي الْبَيْعِ وَهُوَ قَدْرُ
لَا يَزِيدُ وَفَاسِدٌ مُبْطِلٌ لِلْبَيْعِ فَالصَّحِيحُ كَقَوْلِهِ
تَأْخِيلُ الْمَنْ أَوْ بَعْضُهُ أَوْ رَهْنٌ أَوْ ضَمَنٌ
أَوْ شَرْطٌ صِفَتُهُ فِي الْبَيْعِ كَالْعَبْدِ كَالْمَنْ
أَوْ ظَاهِرًا أَوْ أَلَمِيَّةً يَكُونُ أَوْ خَافِضًا
وَأَمَّا

بِخَلَّةٍ أَوْ لُبُونًا أَوْ حَامِلَةً وَالْفَرْجُ أَوْ الْبَارِ
أَقَانُ وَجَدَ الشَّرْطُ لِرَأْيِ الْبَيْعِ وَلَا
يَبِيعُ فِي الْفُسْخِ أَوْ أَرَشَ فَقَدْ يَصْنَعُ وَيَصَحُّ
أَنْ يَشْرُوطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي مَنَافِعَةً مَا بَاعَهُ
مُدَّةً مَعْلُومَةً كَقَوْلِهِ كُنِيَ الدَّارُ شَهْرًا أَوْ خَلَا
الْوَالِدَةُ إِلَى مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ وَأَنْ يَشْرُوطَ الْمُشْتَرِي عَلَى
الْبَائِعِ مَحَلَّ مَا بَاعَهُ أَوْ تَكْسِيرًا أَوْ خِيَاطَةً
أَوْ فَيْسَلَةً وَفَيْسَلُ الْبَيْعِ وَالْفَاسِدُ الْبَيْعُ كَقَوْلِهِ
أَوْ سَلَفٌ أَوْ قَرْضٌ أَوْ جَاهِلٌ أَوْ شَرْكَ
أَوْ مَرْبٍ لِلْمَنْ وَهُوَ يُعْتَمَدُ فِي بَيْعَةِ الْمَنْهُي عَنْهُ
وَلَا يَكُونُ كَقَوْلِهِ مَكَانٌ فِي مَعْنَى ذَلِكَ قَوْلُكَ أَنْ تَرَوْنَ
الْمَنْ أَوْ أَرَشَ وَجَعَكَ ابْنِي أَوْ تَنْفِقَ عَلَى عَبْدِي
مَنْ أَوْ ابْنِي وَمَنْ بَاعَ مَا يَدْرِي عَلَى أَنْ يَكُونَ قَبْلَ أَنْ
يَكُونَ أَوْ أَقَلَّ صَحَّ الْبَيْعُ وَلَيْسَ الْفُسْخُ
بِأَنْ يَشْرُوطَ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي مَنَافِعَةً مَا بَاعَهُ

الغيب على التراجيح لا يثبت إلا أن وجد من المشتري
ما يدر على رضاء تصرفه واستعماله لغيره
بغير التسخير في حضور البائع ولا يحسب
وإن بعد التسخير أمانة يدي المشتري وإن
اختلف بعد ذلك حدث الغيب مع الاحتياط
بينه فنقول انشترى بيمينه وإن لم يحصل الأثر
أحد قبل بدعيين السادس خيار الخلف
فإذا وجد المشتري ما وصف أو تقدمت روثية
قبل تحقير من يمينه بغير اطلاع الفسخ ويجوز
اختلف السابع خيار الخلف وقد رثى فاد
من قدر حلف البائع ما بعته بكذا
بعته بكذا ثم المشتري ما اشتري بكذا
اشترى بكذا أو يتفاسحان فمن
وبلغ المشتري البيع مطلقا بجزء العقد ويقع
غير قبل قبضه وإن تلف في ضايرة إلا البيع بكذا

موت المشتري
موت البائع
موت المالك
موت المالك

فإن لم يضمن ما قد جاز أو يضمن
مضمون يضمن ما قد جاز أو يضمن
حادثا أو كان غير أمين فحينئذ لا يضمن
لا يضمن في هذه الحالة إلا إذا انتهى المشتري

المحسوب والأبازير والمائعات لكن الماء الذي
يرتوي ومن التمار **ك** التمر والزبيب والتمر
والشذق والنوز والبطم والزعفران والبنفسج
والمشمش والزيتون والملح والموزون كالتمر
والنخلة والخامس والرصاص والحديد
الكتاني والقطن والحبر والشعر والفضة
والزعفران والخيزولبي وما عدا ذلك
لا يجرى فيه الرتبة ولو قطعوا كالقطر
والجوز والبنيص والرمثان ولا
الصناعة عن الوزن **ك** الثياب والبر
والفلوس والأواني غير الذهب والفضة
فضة فادبايع المكيل بحسبه
تمر أو الموزون بحسبه **ك** ذهب
صح بشرطين المائلة في القدر والقبض
التفريق واذابيع بغير جنسه **ك**

في شرب صمغ بشرط القبض قبل التفريق وحاز
بماض وان بيع المكيل بالموزون كبريد
حاز التفاضل والتفريق قبل القبض ولا يصح
بيع المكيل بحسبه وزنا ولا الموزون
بحسبه كذا ويصح بيع التمر مثله اذا وزع
قطعة وبجوان من غير جنسه ويصح بيع دقيق
الديوي بدقيقه اذا اشتويا لغو منه او خشونة
طرية برطبة وبأيسه بأيسه وعصرة بعصرة
ومطبوخة بمطبوخة اذا اشتويا صا فادلو
ولا يصح بيع فروع يا صلب **ك** زيت الزيتون
ويصح بيع سمسسم وجبن بلبي وجبن بعين وزلاية
ولا يصح بيع الحنط المشد في سبيله بحسبه ويصح
بيع جنسه ولا يصح بيع تربوي بحسبه ومما
لا يصح احد ما من غير جنسه كما كد محبو
في شربها او ديار ودرهم بديار ويصح

في شرب صمغ بشرط القبض قبل التفريق وحاز
بماض وان بيع المكيل بالموزون كبريد
حاز التفاضل والتفريق قبل القبض ولا يصح
بيع المكيل بحسبه وزنا ولا الموزون
بحسبه كذا ويصح بيع التمر مثله اذا وزع
قطعة وبجوان من غير جنسه ويصح بيع دقيق
الديوي بدقيقه اذا اشتويا لغو منه او خشونة
طرية برطبة وبأيسه بأيسه وعصرة بعصرة
ومطبوخة بمطبوخة اذا اشتويا صا فادلو
ولا يصح بيع فروع يا صلب **ك** زيت الزيتون
ويصح بيع سمسسم وجبن بلبي وجبن بعين وزلاية
ولا يصح بيع الحنط المشد في سبيله بحسبه ويصح
بيع جنسه ولا يصح بيع تربوي بحسبه ومما
لا يصح احد ما من غير جنسه كما كد محبو
في شربها او ديار ودرهم بديار ويصح

أُعْطِيَ يَصِفُ هَذَا الدَّيْرَ هُمْ فِضَّةً وَبِالْأَخْرَفِ
وَيَصِحُّ حَرْفُ الدَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةُ فَهِيَ
وَرَمًا لَا عَدَّ أَيْ شَرَطَ الْفِضَّةُ قَبْلَ التَّغْرِ وَوَلَدَ
أَحَدُ النَّقْدَيْنِ عَنِ الْآخَرِ سِتْرَ يَوْمِهِ بِأَنْ
يَبِيعَ الْأَصُولَ بِأَلْيَا مِنْ بَاعَ أَوْ وَفَدَ
أَوْ رَحَنَ أَوْ وَقَفَ أَوْ أَمَرَ أَوْ وَصَّى بِهَا
أَرْضَهَا وَبَنَاءَهَا وَفَنَاهَا إِنْ كَانَ مِنْ
بِهَا الْمَصْلَحَةُ كَالسَّلَامِ وَالرَّحْمَةِ وَالْإِسْلَامِ
وَالْأَبْوَابِ الْمَنْصُونَةِ وَالْحَوَائِ الْمُدْفُوعَةِ وَمَا يَنْبَغِي
مِنْ شَجَرٍ وَغَرْشٍ لَا كَرٍّ وَحَجْرٍ مَذْمُومٍ
مُتَفَصِّلٍ كَحُلَّةٍ وَبَكْرَةٍ وَفَرَسٍ وَشَاةٍ
وَإِنْ كَانَ الْمَنَاعُ وَحُجُوبُهُ أَرْضًا دَخَلَ مَا فِيهَا مِنْ
غَرَايِسٍ وَبَنَاءٍ لَا مَا فِيهَا مِنْ تَرْجٍ لَا يُحْصَدُ إِلَّا
كَبُرٌ وَشَعِيرٌ وَبَصِلٌ وَحُجُوبُهُ وَيَبْقَى لِلدَّيْرِ
إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ أَخْذِهِ إِلَّا أَخْرَجَ مَا لَمْ يَسْتَرْ

الشَّيْءَ لِنَفْسِهِ وَإِنْ كَانَ عَجْرَةً مَرَّةً بَقِيَ
مِنْ كَرِّ طَبْعِهِ وَيَقُولُ أَوْ تَجَرَّتْ مَرَّةً مَرَّتَهُ
وَأَوْ نَادَى حِجَارًا قَالَ أَصُولُ لِلْمُشْتَرِي وَالْجَزْءُ
الْقَاهِرُ وَالْفِضَّةُ الْأُولَى لِلْبَائِعِ وَعَلَيْهِ
قَطْعُهُ بِأَيِّ خَالٍ فِيهِ قَطْعٌ وَادِّابِيعُ
الشَّجَرِ النَّخْلُ بَعْدَ تَشْقِيقِ طَبْعِهِ فَالْمَرْءُ لِلْبَائِعِ
مُتْرُوكًا إِلَى أَوَّلِ وَقْتِ أَخْذِهِ وَكَذَا إِنْ
شَجَرٌ مَا ظَهَرَ مِنْ عَيْبٍ وَتَوَيْتُ وَرَمَانٍ
فَشَجَرٌ أَوْ ظَهَرَ مِنْ تَوَيْتٍ كَشْمِشٍ وَتَفَاجٍ وَشَعْرَجٍ
وَلَوْ بَرٍّ أَوْ حَرٍّ مِنْ إِيكَامِهِ كَوَزْدٍ وَمَا يَبِيعُ قَبْلَ ذَلِكَ
فَلْيُسْتَرِ وَلَا يَدْخُلُ الْأَرْضَ يَتَعَالَى الشَّجَرُ فَإِذَا
بَادَلَكَ تِلْكَ غَرْشٍ مَكَانَهُ فَهِيَ كَالْمَرْءِ
وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهَا لِغَيْرِ
مَالِكِ الْأَصْلِ وَلَا يَبِيعُ الزَّمْعُ قَبْلَ اسْتِدَادِ
غَيْرِ لغير مَالِكِ الْأَرْضِ وَصَلَاحُ بَعْضِ الثَّمَرَةِ

شجره صلاه لجميع نوعها الذي بالبستان
البلح ان يحمر او يصفر والعنب ان يتم
للخلو وثقه الفواكه طيب اكلها وظهر
نضجها وما يظن بها بعد فركها القاش
والحيات ان يوك كل عادة وماتلف
قبل اخذها فمن البائع ما لم يرجع
او يورث المشتري اخذها عن عادت
باب المسلم ينعقد بكذا ما
عليه ويلفظ البيع وشروطه تسعة
انضباط صائب المسلم فيه كالمكيل
والمدروغ والمعدود من الحيوان ولو ادى
فلا يصح في المعدود من الفواكه ولا في
كالبقول والجلود والرويش والاكارج
والاواني المختلفة رؤسا واورسا طاك
وغوفا الثاني ذكر جنسه ونوعه بالنص

بمختلف نوا الثمن ويجوز ان ياخذ دون
ما وصف له ومن غير نوعه من جنسه الثالث
بمختلف قدره بمعياريه الشرعي فلا يصح في كيل
وزن ولا في مؤزون ككيل الرابع
ان يكون في الذمة الى اجل معلوم له وقع في
العادة كشهرو وعجوه الخامس ان يكون مما
عده غالب الباع عند حلول الاجل السادس
بمختلف قدره راس مال السلم وانضاطه فلا
يصح مشاهدته ولا يصح بما لا ينضبط السابع
بمختلفه قتل المقرق من مجلس العقد ولا
بمختلف مكان العقد ما لم الوفاء لا يوجب
كان العقد ما لم يعقد بترتبه وغوفا في شرط
الاصح اخذ دهن او كليل يسلم فيه وان تعدر
بغيره غير تربت السلم بين صرا وفسخ ورجع
في مال له او بدل له ان تعدر ومن اراد قضا دين عن

اصلا

انما يظن
اسم الفواكه

بغيره
فانما يظن

لا يصح

فَيَرَى رُبَّهُ لَمْ يَلْزَمْهُ قَوْلُهُ بِأَبِ الْقَرَضِ
يَصِحُّ بِكُلِّ عَيْنٍ يَصِحُّ بِهَا ابْنُ آدَمَ وَيَشْتَرِ
عِلْمَ قَدَرِهِ وَوَصْفِهِ وَكُونَ قَرْضٍ يَصِحُّ بِهِ
وَلَمْ يَلْزَمْهُ بِالْقَبُولِ وَبِالْمَلِكِ وَيَلْزَمُ الْقَبُولَ
بِمَلِكٍ الْمَقْرَضُ اسْتِزْجَاعُهُ وَيَنْتَبِهُ لَهُ الْبَدَلُ حَالَهُ
فَإِنْ كَانَ مَقْتَضٍ مَا يَقْتَضِيهِ وَقَدْ قَرَضَ وَإِنْ
مِثْلًا فَمِثْلُهُ مَا لَمْ يَكُنْ مَحْبُوبًا أَوْ فُلُوسًا فَمِثْلُهُ
السُّلْطَانُ فَلَهُ الْقِيَمَةُ وَبِحُجُورٍ شَرْطُ رَهْنٍ
فِيهِ وَبِحُجُورٍ قَرْضٍ لِلْمَاءِ كَيْلًا وَالْخَبْرُ وَالْخَبْرُ
عَدَدًا أَوْ رَدُّهُ عَلَيْهِ إِلَّا قَصْدَ زِيَادَةٍ وَكَ
قَرْضٍ حَرَفًا قَرَأَ لَمْ يَكُنْ دَائِمًا أَوْ يَبْدُو
أَوْ يَقْضِيهِ خَيْرًا مِنْهُ وَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِلَا شَرْطٍ
خَيْرًا مِنْهُ بِلَا مَوَاطَأَةٍ جَائِزٌ وَمَنْ بَدَّلَ الْمَقْرَضَ
بِغَيْرِ بَدَلٍ الْقَرْضُ وَلَا مَوْنَهُ لِحُجْلِهِ لَزْمٌ رَدُّهُ
مَعَ أَمْنِ الْبَلَدِ وَالْطَّرِيقِ بِأَبِ الْقَرَضِ

بِشَرْطٍ يَحْتَسِبُ كَوْنُهُ مُنْجَرًا وَكَوْنُهُ مَعَ جِقْ
رَبْعَةً وَكَوْنُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ بَعْدَهُ وَكَوْنُهُ مِلْكًا
أَنْزِلُ مَا لَهُ فِي رَهْنِهِ وَكَوْنُهُ مَقْرَضًا حَالَهُ
بِقَدَرِ صِفَتِهِ وَكَوْنُهُ مِمَّنْ يَصِحُّ بَعْدَهُ رَهْنُهُ إِلَّا
لِلْمُخْتَفِ وَمَا لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ بَعْدَهُ لَا يَصِحُّ رَهْنُهُ إِلَّا
الْقُرْبَةُ فَضْلٌ بَدَلٌ وَصَلَاةٌ حَيَاةٌ وَالزَّمْعُ قَبْلَ اسْتِزْجَاعِهِ
خَيْرٌ وَالرَّهْنُ دُونَ رَهْنِ الْمُسْرَمِ وَلَا يَصِحُّ رَهْنُ
بِالْبَيْتِ لِلْفَاسِقِ فَضْلٌ وَالزَّاهِي وَالزَّاهِي
بِالرَّهْنِ مَا لَمْ يَقْضِهِ الْمَرْهُونُ فَإِنْ قَضَاهُ لَمْ يَزَلْ
بِالرَّهْنِ فِيهِ بَلَا أَدْنَى الْمَرْهُونِ إِلَّا بِالْعَقْدِ وَعَلَيْهِ
بَعْدُ مَكَانَهُ لَوْ كُنْ رَهْنًا وَكُسِبَ الْوَرْدُ هُنَّ
وَمَا أَوْ رَهْنٌ وَهُوَ أَمَانَةٌ بِيَدِ الْمَرْهُونِ لَا يَصِحُّ
بِالْبَيْتِ لِلْفَاسِقِ وَبِقَبْلِ قَوْلِهِ يَمِينُهُ فِي تَلْفِهِ وَأَمَّا لَمْ
بِالرَّهْنِ وَأَنْ تَلْفَ بَعْضَ الرِّغْبِ فَيَأْخُذُ بِهِ رَهْنٌ جَمِيعٌ
وَلَا يَصِحُّ لِقَبْلِ شَيْءٍ حَتَّى يَقْضِيَ الدَّيْنَ

وَقَدْ بَيَّنَّا فِي بَابِ
الرَّهْنِ وَالْزَّمْعِ

الرَّهْنُ فِي خَوَارِجِ فُضْطٍ
وَمَنْ عَلَيْهِ لَمْ يَطْلُقْ الْكَلِمَةُ
مَنْ يَمِينُ الْوَرْدِ وَبَعْدَ
بَعْدَ فَيَقَالُ الْمَرْهُونُ
عَنْهَا وَبَعْدَ

حِينَ لَا يَسْتَعِزُّ فِي قِيَمَةِ الْوَرْدِ
حِينَ لَمْ يَسْتَعِزَّ أَنْ يَسْأَلْ وَلَا يَسْتَعِزَّ

كَلَهُ وَإِذَا أَحَلَّ أَجَلَ الدَّيْنِ وَكَانَ الرَّاهِنُ فَرَسًا
شَرَطَ لِلْمُرْتَهِنِ أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَأْتِهِ بِحَقِّهِ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ
وَالْأَقْرَبُ لَهُ لَمْ يَصَحَّ الشَّرْطُ بَلْ يَكُونُ
أَوْ بَاءُ ذَلِكَ لِلْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ أَشْبَعُهُ
بِنَفْسِهِ لِيُؤْتِيَهُ حَقَّهُ فَإِنْ أَتَى خَيْسَ أَوْ غَيْرَهُ
أَمَرَ بِبَاعِهِ لِلْحَاصِلِ فِيهِ
رُكُوبُ الرَّهْنِ وَخَلِيْقُهُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ بِلَا
الرَّاهِنِ وَلَوْ حَاضِرًا وَلَهُ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ مَجَانًى
بِأَذْنِ الرَّاهِنِ لِكَيْ يَصِيرَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ
بِالْإِنْتِفَاعِ وَمَوَاقِفَةُ الرَّهْنِ وَاجْتِرَافُ خَيْرِهِ وَاجْتِرَافُ
رَدِّهِ مِنْ أَيْدِيهِ عَلَى مَا لَيْسَ بِهِ وَأَنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهِنُ
عَلَى الرَّهْنِ بِلَا أَذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ
أَسْبَدَ أَيْدِيَهُ فَتَرَعُ فَضْلُ كُلِّ مَنْ تَرَعُ
الْعَيْنُ لِحَقِّ نَفْسِهِ كَمَنْ هُنَّ وَاجِبُونَ وَمُسْتَأْذِنُونَ
وَمُسْتَقْرِبُونَ وَغَائِبُونَ وَمُسْتَقْرِبُونَ وَمُسْتَقْرِبُونَ

وَأَذْنُ الرَّاهِنِ فَإِنَّهُ إِذَا أَتَى بِحَقِّهِ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ
وَالْأَقْرَبُ لَهُ لَمْ يَصَحَّ الشَّرْطُ بَلْ يَكُونُ
أَوْ بَاءُ ذَلِكَ لِلْمُرْتَهِنِ فِي بَيْعِ الرَّهْنِ أَشْبَعُهُ
بِنَفْسِهِ لِيُؤْتِيَهُ حَقَّهُ فَإِنْ أَتَى خَيْسَ أَوْ غَيْرَهُ
أَمَرَ بِبَاعِهِ لِلْحَاصِلِ فِيهِ
رُكُوبُ الرَّهْنِ وَخَلِيْقُهُ بِقَدْرِ نَفَقَتِهِ بِلَا
الرَّاهِنِ وَلَوْ حَاضِرًا وَلَهُ الْأَنْتِفَاعُ بِهِ مَجَانًى
بِأَذْنِ الرَّاهِنِ لِكَيْ يَصِيرَ مَضْمُونًا عَلَيْهِ
بِالْإِنْتِفَاعِ وَمَوَاقِفَةُ الرَّهْنِ وَاجْتِرَافُ خَيْرِهِ وَاجْتِرَافُ
رَدِّهِ مِنْ أَيْدِيهِ عَلَى مَا لَيْسَ بِهِ وَأَنْ أَنْفَقَ الْمُرْتَهِنُ
عَلَى الرَّهْنِ بِلَا أَذْنِ الرَّاهِنِ مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَيْهِ
أَسْبَدَ أَيْدِيَهُ فَتَرَعُ فَضْلُ كُلِّ مَنْ تَرَعُ
الْعَيْنُ لِحَقِّ نَفْسِهِ كَمَنْ هُنَّ وَاجِبُونَ وَمُسْتَأْذِنُونَ
وَمُسْتَقْرِبُونَ وَغَائِبُونَ وَمُسْتَقْرِبُونَ وَمُسْتَقْرِبُونَ

هذا هو الحق في بيع الرهن

هذا هو الحق في بيع الرهن

هذا هو الحق في بيع الرهن

تبرعه

بِرِي الْمَذِينُونَ بِرِي صَامِنُهُ وَلَا عَمَلُهُ
وَلَوْ هُنَّ أَشَارَ وَاحِدًا وَقَالَ كُلُّ هُنَّ
لَكَ الذِّينَ كَانَ لِرَبِّهِ طَلَبُ كُلِّ وَاحِدٍ
بِالذِّينِ كُلِّهِ وَأَنْ قَالَ لَا ضَمَائِلَ الذِّينِ
فَبَيْنَهُمَا بِالْحَسَنِ مَا فِيهِ بَسْطٌ وَالْكَافِرُ
أَنْ يَلْتَزِمَ بِأَحْضَارِ بَدِيٍّ مِنْ عَلَيْهِ حَقٌّ
إِلَى رَبِّهِ وَيَقْبَلُ مِنْهُ الْكَفِيلُ لَا الْمَكْفُورُ
وَلَا الْمَكْنُونُ لَهُ وَمَنْ سَلَّمَ الْكَفِيلُ الْمَكْفُورُ
لِرَبِّ الْحَقِّ بِحُلِّ الْعَقْدِ أَوْ سَلَّمَ الْمَكْفُورُ
نَفْسَهُ أَوْ مَا يَتَبَرَّى الْكَفِيلُ وَالْكَفِيلُ
تَعَدَّى عَلَى الْكَفِيلِ أَحْضَارُ الْمَكْفُورِ
جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ وَمَنْ كَفَّلَهُ أَشَارَ نَفْسَهُ
أَحَدًا هِيَ بَيْنَ الْأَعْرَ وَأَنْ سَلَّمَ نَفْسَهُ
بِأَسْفَلِ السُّؤَالِ وَشُرُوطَهَا غَسْبٌ
أَحَدًا هِيَ الْإِقْفَاءُ الدِّينِيَّ فِي الْجَنَسِ وَالْحَسَنِ

ثم

والله

وَالْأَجَلُ الشَّارِي عِلْمٌ قَدَرٌ كُلُّ
الذِّينِ الشَّارِي اسْتِقْرَارُ الْمَالِ الْمُخَالِفِ
بِالْمَخَالِفِ الرَّابِعُ كَوْنُهُ يَصْنَعُ السَّلَامَةَ
لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَخِيلِ لَا الْخُشْيَانِ أَنْ كَانَ الْمَخَالِ
عَلَيْهِ مَلِكًا وَهُوَ مِنْ لَدُنْ الْقَدَرِ عَلَى الْوَفَاءِ
وَلَيْسَ بِمَا ظَلَمَ وَمَنْ كَانَ حُضُورُهُ إِلَى الْمَخِيلِ
لَمْ يَمُتْ تَوْفَرَتِ الشُّرُوطُ بِرِي الْمَخِيلِ مِنَ الذِّينِ
فِي الْمَخَالِفِ أَمَّا الْمَخَالِفُ عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ
فَمَنْ تَقَوَّى الشُّرُوطَ أَوْ يَصْنَعُ السُّؤَالَ
وَكَا لَمْ يَكُنْ وَكَالَتْ بِأَسْفَلِ السُّؤَالِ
بِمَنْ يَصْنَعُ بَرْعَهُ مَعَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
أَوْ يَمُتْ بَدِيٍّ أَوْ يَمُتْ حَسَنًا عَلَى
بَعْضِ الذِّينِ أَوْ يَمُتْ الْعَيْنَ لِلدِّينِ فَهُوَ هَبَّةٌ
بِمَنْ يَصْنَعُ بَرْعَهُ مَعَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
فَمَنْ يَصْنَعُ بَرْعَهُ مَعَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ
فَمَنْ يَصْنَعُ بَرْعَهُ مَعَ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ

وَتَبَيَّنَتْ فِيهِ أَحْكَامُ الْبَيْعِ فَلَوْ صَلَحَ عَنْ الدَّعَى
بَعَيْنٍ وَالْفَقَافِي عَلَيْهِ الرِّبَا مُشْتَرَكَيْنِ
فِي الْمَجْلِسِ وَبَيَّنَّتْ فِي الدَّيْمَةِ يَبْطُلُ بِالْمَقْرُونِ
الْقَبْضُ وَإِنْ صَلَحَ عَنْ عَيْبٍ فِي الْبَيْعِ فَتَحَ فَوَ
الْعَيْبُ شَيْئًا وَلَمْ يَكُنْ رَجْعُ بَعْدَ فَعْلِهِ
الْصَّالِحُ تَعَدُّرَ عِلْمِهِ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ
لِي يَدَّ بَيْنِي وَأَعْطِيَهُ مِنْهُ كَذَا أَقْرَبُ
الدَّيْنِ وَتَمْ يَكُنْ مِنْهُ أَنْ يُعْطِيَ وَفَضْلُ
وَأَذْ أَلْكَو دَعْوَى الْمَدْعَى أَوْ سَكَتَ وَتَوَجَّهَ
صَالِحُهُ صَحَّ الصَّالِحُ وَكَانَ ابْنُ آدَمَ فِي حَقِّهِ وَيَبْعَا
الْمَدْعَى وَمَنْ يَلْمِ بِكَذِبٍ لِنَفْسِهِ فَالْصَّالِحُ
فِي حَقِّهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَمْرٌ وَمَنْ قَالَ صَالِحِي
الْبَيْعِ الَّذِي تَدَّعِيَهُ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا وَإِنْ
اجْتَبَى عَنْ مُنْكَرٍ لِلدَّعْوَى فَتَحَ الصَّالِحُ إِذَا
أَوْ لَا لَكِنْ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ يَدَّ وَإِنْ دَيْنٌ وَمَنْ صَالَ

وَتَبَيَّنَتْ فِيهِ أَحْكَامُ الْبَيْعِ فَلَوْ صَلَحَ عَنْ الدَّعَى
بَعَيْنٍ وَالْفَقَافِي عَلَيْهِ الرِّبَا مُشْتَرَكَيْنِ
فِي الْمَجْلِسِ وَبَيَّنَّتْ فِي الدَّيْمَةِ يَبْطُلُ بِالْمَقْرُونِ
الْقَبْضُ وَإِنْ صَلَحَ عَنْ عَيْبٍ فِي الْبَيْعِ فَتَحَ فَوَ
الْعَيْبُ شَيْئًا وَلَمْ يَكُنْ رَجْعُ بَعْدَ فَعْلِهِ
الْصَّالِحُ تَعَدُّرَ عِلْمِهِ مِنْ دَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ
لِي يَدَّ بَيْنِي وَأَعْطِيَهُ مِنْهُ كَذَا أَقْرَبُ
الدَّيْنِ وَتَمْ يَكُنْ مِنْهُ أَنْ يُعْطِيَ وَفَضْلُ
وَأَذْ أَلْكَو دَعْوَى الْمَدْعَى أَوْ سَكَتَ وَتَوَجَّهَ
صَالِحُهُ صَحَّ الصَّالِحُ وَكَانَ ابْنُ آدَمَ فِي حَقِّهِ وَيَبْعَا
الْمَدْعَى وَمَنْ يَلْمِ بِكَذِبٍ لِنَفْسِهِ فَالْصَّالِحُ
فِي حَقِّهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ أَمْرٌ وَمَنْ قَالَ صَالِحِي
الْبَيْعِ الَّذِي تَدَّعِيَهُ لَمْ يَكُنْ مُقَرَّرًا وَإِنْ
اجْتَبَى عَنْ مُنْكَرٍ لِلدَّعْوَى فَتَحَ الصَّالِحُ إِذَا
أَوْ لَا لَكِنْ لَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ يَدَّ وَإِنْ دَيْنٌ وَمَنْ صَالَ

يراجع من غير اذنيه وحرمان تصرف في طهر
نافذ بما يصرف المارة كالحراج وكان ودع
وجناح وساباط وميزاب ويضمن ما يملك
ويحرم التصرف في ملكه في ملك
او هو اير او ذوب غير نافذ الا ياد ان
ويحرم الشريك على العمار مع شريكه
في الملك والوقف وان هدم الشريك
وكان خوف سقوطه فلا شئ عليه ولا حصة ولا يخرج له حتى يتيقن امره فان
لزمه اعادة ثله وان اهل شركه بناء حاليه
انفق عليه فالتلف من ثمرته يسبب
حقيقة شريكه كتاب الحجة
منع المالك من التصرف في ماله وقوله من اجابتهم وسبق اظهار حجة فليس
الاول لحق الغير كالحج على مفلس وراي
وقين ومكاتب ومزبذ ومشتوب بعد
الشفيع الثاني لحق نفسه على صفة

وطلب به بعد ذلك الجز عنه الشئ
من وجد عين ما باعه أو أقرضه فله
بها شرط كونه لا يعلم بالحجر وإن كان
حيثاً وإن يكون عوض العين كله ما
في دينه وإن لم يكن كماله ملكه
تكون بحالها ولم تنقص صفها بما يزيل
ولم يزد زيادة متصلة ولم يخلط بغير
متميز ولم يتعلق بالحق للغير متى وجب
شيء من ذلك امتنع الرجوع التام
لزم الحالك قسم ماله الذي من حصة
الدين وينبغي ما ليس من حصة ويقسم
على الغرماء بقدر ديونهم ولا يكره لهم فيما
أن لا يخرجهم سيوهم قسم أن ظهر من
حالت رجوع على كل عوهم يقسم
ويجب أن يترك له ما يحتاج من ثمن

وما يتجر به وآله حره فيه ويجب له
الدين نفقة مثلهم من ما كل ومثل
الرابع القطاع الطلب عنه ثمن
أو أقرضه شيئاً على ما يحجره لم يملك
الدين حتى ينفك حجرة خصه
دفع ماله إلى صغير أو مجنون أو سفیه
فله الرجوع ولو لم يضمه ومن أخذ من أحد
هم حصة حتى يأخذ له ولبيته لآء أن أخذه
فله الرجوع ولو لم يفرط كمن أخذ
بالحفظ لوليه ومن بلغ سفيهاً أو بلياً
لم يعقل وترسد الفصك الحجر
فله الرجوع ماله لا قبل ذلك بحال
أو كسر ثلاثة أشياء بالادماء
عشر سنة أو ثياب شعر خشن
أو بلوغ الأنثى بدلك وبالحيض

وَالرَّشْدُ إِصْلَاحُ الْمَالِ وَمَوْنُهُ عَمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ
بِشْرُطَيْنِ وَوَلَايَةُ الْمَمْلُوكِ لِمَالِكِهِ وَلَمْ
يَأْسَقْ وَلَا يَهْ الصَّغِيرُ وَالْبَالِغُ يَسْقُهُ أَوْ جُنُو
لَا يَمِيهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَوْصِيهِ لَمْ يَحَاكَمْ فَإِنْ عَدَّ
لِلْحَاكِمِ قَامِينَ يَقُومُ مَقَامَهُ وَيُشْرَطُ فِي الْوَلِيَّةِ
الرَّشْدُ وَالْعَدَالَةُ وَالْوُظَاهِرُ وَالْجِدُّ وَالْأَمْنُ
الْعَصَبَاتِ لَا وَلَا يَهْ لِحُكْمِ الْأَبَالِ وَالْحَصِيَّةِ وَ
عَاطِي الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ أَنْ يَشْرَعَ
فِي مَا لِحُكْمِ الْأَيْمَانِيهِ عَقْدُ وَحَلْمُهُ وَتَقَرُّنَ
الْتَلَاثَةُ يَبْتَغِ أَوْ شَرَاءُ أَوْ عَيْتُ أَوْ وَفِي
أَوْ أَقْرَبُ غَيْرُ صَحِيحٍ لَكِنْ التَّيْفِيهِ أَنْ
أَقْرَبُ حَيْدٍ أَوْ نَسَبٍ أَوْ ظَلَامٍ أَوْ قِصَامٍ مِنْ حُرِّ
بِهِ فِي الْحَالِ وَأَنْ أَقْرَبُ بِمَا لِي أَخِذَ بَعْدَ
الْمَجْرُوعِ فَصَحَّ أَنْ يُلَوَّى مَعَ الْعَاجِزَةِ أَنْ
مِنْ مَالِ مَوْلِيَةٍ أَوْ قُلٍّ مِنْ أَجْرٍ مِثْلِهِ وَكَانَ

بِشْرُطَيْنِ يَأْكُلُ مَا فَرَضَ لَهُ الْحَاكِمُ وَلِزِيَّةٍ
بِشْرُطَيْنِ فِي بَيْتٍ أَنْ يَتَّخِذَ فِي سِنِهِ بِرَأْسِ
بِشْرُطَيْنِ لَا يَفْرُشُ كَرَعِيْفٍ وَخَوْفٍ إِلَّا أَنْ
أَنْ تَمْنَعَهُ أَوْ يَكُونَ بِخِلَافٍ مُحَرَّمٍ
بِشْرُطَيْنِ وَهِيَ اسْتِثْنَاءُ جَائِزٍ
بِشْرُطَيْنِ مِثْلُهُ فِيمَا بَدَلَهُ الْيَتَابَةُ كَعَقْدٍ وَفَيْحٍ
وَقِلَافٍ وَرَجْعَةٍ وَحَيْثَابَةٍ وَنَذِيرٍ وَصَلَحٍ وَفَرْ
مَدْفُوعَةٍ وَنَذِيرٍ وَحَيْثَابَةٍ وَفَيْحٍ وَفَرْ
بِشْرُطَيْنِ لَا تَدْخُلُهُ الْيَتَابَةُ كَصَلَاةٍ وَصَوْرٍ وَخَلْفٍ
بِشْرُطَيْنِ مِنْ حَدِيثٍ وَصَحِّحَ الْوَسَاةُ مِثْلَهُ
بِشْرُطَيْنِ وَتَوْفِيقُهُ وَتَشْفِيقُهُ بِكُلِّ مَا جَرَى
بِشْرُطَيْنِ مِنْ قَوْلٍ وَفِعْلٍ وَبِشْرُطَيْنِ أَنْ يَكُونَ
بِشْرُطَيْنِ وَأَوْ يَصِحَّ فِي بَيْتٍ مَا لِي كَلِمَةٍ أَوْ مَلْأَةً
بِشْرُطَيْنِ وَبِشْرُطَيْنِ بِحَقِّ قَوْلِهِ وَبِشْرُطَيْنِ
بِشْرُطَيْنِ أَوْ مَلْأَةً مِنْهَا وَلَا تَصِحُّ إِلَّا قَالَ وَكَتَبَ

قَدْرُ

في كل قليل وكثير ونسعى المظومة والمو
ان يوكل فيما يعجز عنه لا ان يعجز مع فقير
او طاع طريق او يبيع مؤجلا او غنما او غنم
او يغير نقد البذل الا باذن مؤجلا او غنما
والوكالة والشركة والمضاربة والبيع
والمرارة والوديعة والحقا عفو وجاز
الطرفين ليكل من المتعاقدين فسحق
وتبطل كلها بموت احدهما وجنونه وبالح
لبيته حيث اظهر الرشد وتبطل الوكالة
فسحق لموكل او وكيل فيما ينافيه كاجابة
وغيره موكل فيما جهر عليه فيه ويرد
وتسدي به او كتابته قنا وكل في عتق
ويوطئه روجه وكل في طلاقها وبما يذ
على الرجوع من احد بها وينعزل الوكيل بموت
مؤجلا ويغير له ولازم يعلم ويكلم

في كل قليل وكثير ونسعى المظومة والمو
ان يوكل فيما يعجز عنه لا ان يعجز مع فقير
او طاع طريق او يبيع مؤجلا او غنما او غنم
او يغير نقد البذل الا باذن مؤجلا او غنما
والوكالة والشركة والمضاربة والبيع
والمرارة والوديعة والحقا عفو وجاز
الطرفين ليكل من المتعاقدين فسحق
وتبطل كلها بموت احدهما وجنونه وبالح
لبيته حيث اظهر الرشد وتبطل الوكالة
فسحق لموكل او وكيل فيما ينافيه كاجابة
وغيره موكل فيما جهر عليه فيه ويرد
وتسدي به او كتابته قنا وكل في عتق
ويوطئه روجه وكل في طلاقها وبما يذ
على الرجوع من احد بها وينعزل الوكيل بموت
مؤجلا ويغير له ولازم يعلم ويكلم

بعد

اللَّهُ وَارِثُهُ وَنَمَّ بِدَفْعِهِ كِتَابُ الشَّرِّ
 وَفِي حَسَنَةِ أَنْوَاعٍ كُلِّهَا جَائِزَةٌ مِمَّنْ يَجُوزُ
 تَعْرِفُهُ أَحَدُهَا شِرْكَةُ الْوَلَدَانِ وَفِي
 بَشَرِكَةٍ أَشْيَانٍ فَأَكْثَرُ فِي مَا يَسْتَحِبُّ
 فِيهِ وَيَكُونُ الرِّمْحُ مِنْهَا بِحَسَبِ مَا تَقَعُ
 وَشَرُّهَا الرِّبْعَةُ الْأُولَى أَنْ يَكُونَ
 الْمَالُ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَضْرُوبِ بَيْنَ الرَّهْبِ
 وَالْمَرْيُطِ مِنَ الْجَنْسِ الشَّالِي أَنْ يَكُونَ
 مِنَ الْمَالَيْنِ مَعْلُومًا الشَّالِي حُضُورًا لِلْإِثْمِ
 وَلَا يَشْتَرُطُ خَلْطُهَا وَلَا الْأَذْنُ فِي التَّصَرُّفِ
 أَنْ يَشْتَرُطَ الْكُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا جُزْءٌ مَعْلُومٌ
 مِنَ الرِّمْحِ سَوَاءٌ شَرُّهُ الْكُلُّ وَاحِدٌ مِنْهُمَا أَوْ
 قَدْرٌ مِمَّا لَهُ أَوْ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرُ فَفِي قَدْرِ
 فَرَقٍ فَايِسِدَةٌ وَتَجِلْتُ فَسَدَتْ فَالرِّمْحُ عَلَى قَدْرِ
 الْمَالَيْنِ لَا يَحِلُّ مَا شَرُّهُ لِيَكُنْ يَرْجِعُ كُلُّهُمَا عَلَى

١١٣
 مَا يَحِلُّ بِأَجْرِهِ لَصِفِ عَلَيْهِ وَكُلُّ عَقْدٍ لَظَانٍ
 وَفِيهِ لَظَانٌ فِي فَايِسِدَةٍ الْآبَالِ تَعْدِي وَفِي
 الشَّرِكَةِ وَالْمَضَارِبَةِ وَالْوَكَاةِ وَالْوَدِيعَةِ
 وَالرَّهْنِ وَالْهَبَةِ وَلَيْسَ بَيْنَ الشَّرِكَيْنِ أَنْ
 يَبِيعَ وَبَشَرِي وَيَأْخُذُ وَيُعْطِي وَيُطَالِبُ وَيُخَامِمُ
 وَيَعْمَلُ كُلُّ مَا فِيهِ حَقٌّ لِلشَّرِكَةِ وَفِي
 الشَّالِي الْمَضَارِبَةِ وَفِي أَنْ يَدْفَعَ مِنْ مَالِهِ
 أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ وَيَكُونُ الرِّمْحُ مِنْهُمَا بِحَسَبِ
 مَا تَقَعُ وَشَرُّهَا ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ
 مِنَ الْمَالَيْنِ مِنَ التَّقْدِيرِ الْمَضْرُوبِ بَيْنَ النَّاسِ
 أَنْ يَكُونَ مَعْلُومًا وَلَا يَتَّخِذُ قَبْضَةً
 مِنَ الْمَالَيْنِ وَلَا الْعُقُولُ الشَّالِي أَنْ يَشْتَرُطَ
 لِلْعَامِلِ جُزْءٌ مَعْلُومٌ مِنَ الرِّمْحِ فَإِنْ قَعْدَ
 شَرُّهُ فَرَقٍ فَايِسِدَةٌ وَيَكُونُ الْعَامِلُ أَجْرَهُ
 عَلَيْهِ وَمَا حَصَلَ مِنْ خَسَارَةٍ أَوْ مِنْ رَجْعٍ فَلَا مَالَكِ

وَالَّذِينَ يُدْعُونَ إِلَى شِرْكٍ مِّنْ دُونِ اللَّهِ يَقُولُونَ سُبْحَانَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَفَلَا يُفْقَهُونَ
فَإِنَّ فَعْلَ عَمَلٍ وَضَمَّنَ ثَمَنَهُ وَلَوْ لَمْ يَخْلُفْ وَلَا يَفْقَهُ
لِلْعَامِلِ إِلَّا شِرْكُهُ فَإِنْ شَرِكْتَ مَطْلَمَةً وَاحْتِلَافًا
نَقَعَهُ مِثْلَهُ عَزَّ فَا مِنْ طَعَامٍ وَكَسْبٍ وَغَدَاةٍ
الْعَامِلُ حَصَّتْهُ مِنَ الرِّجْحِ بَطْرُورَةً فَيَقُولُ الْقَسْبُ
كَالْمَالِ لَا لَأَحْزَمْتُهُ إِلَّا بَادُونَ وَحَيْثُ لَمْ
وَالْمَالُ مَرُوضٌ فَرَضِي رَبِّهِ بَاخِلٍ وَقَوْمُهُ
لِلْعَامِلِ حَصَّتْهُ وَإِنْ لَمْ يَرْضَ فَعَلَى الْعَامِلِ يَغِي
وَيَتَبَنَّى ثَمَنُهُ وَالْعَامِلُ أَمِينٌ يَصْدُقُ بِمِثْلِهِ
تَحْذِيرًا مِّنَ الْمَالِ فِي الرِّجْحِ وَغَدَاةٍ وَفِي
الْهَلَاكِ وَالْخُسْرَانِ حَتَّى وَلَوْ أَتَى بِالْذِّمَّةِ
وَيُقْبَلُ قَوْلُ الْمَالِكِ فِي تَذِيرِ مَا شَرَطَ الْمَالُ
فِيهِ سَبِيلُ الثَّلَاثِ شَرِكُهُ الْوَجُودُ
وَعَنْهُ أَنْ يَشْتَرِكَ أَتْسَانٌ لَا مَالٌ لَّهُمَا فِي
مَا يَشْتَرِيَانِ مِنَ النَّاسِ فِي ذِمَّتِهِمَا وَيَكُونُ

لِلْمَالِكِ وَالرِّجْحُ كَمَا شَرَطَ وَالْخُسْرَانُ عَلَى فِئَةِ الْمَالِكِ
الْوَجْعُ شَرِكُهُ الْأَبْدَانِ وَهِيَ أَنْ يَشْتَرِكَ كَانِهَا
مَلِكًا أَنْ يَأْتِيَ مِنْهَا مِنَ الْبَاحِ كَالْأَوْحِشَانِ
وَالْإِحْطَابِ أَوْ يَشْتَرِكَ كَانِهَا يَتَقَبَّلُ فِي ذِمَّتِهِمَا
مِنَ الْعَمَلِ الْخَامِسُ شَرِكُهُ الْمَطَاءُ ضِدُّهُ وَهِيَ أَنْ
يَقْوُضَ كُلُّ شَيْءٍ إِلَى صَاحِبِهِ شَرِكُهُ وَبَيْنَهُمَا فِي الذِّمَّةِ
وَمُضَارَبَةٍ وَتَوْكِيدًا وَمُسَافَرَةٍ بِالْمَالِ
وَأَرْقَانًا وَيُصْبِحُ دَفْعُ ذَاتِهِ أَوْ عِبْدٌ لَمْ يَفْعَلْ بِهِ
رِجْحًا مِنْ أَجْرِهِ وَمِثْلُهُ خِيَاظَةُ تَوْبٍ وَتَسْجِ
مَنْ لَمْ يَحْصَادْ ذَرْعَ وَرَضَاعٍ فَيَنْوَاسِي طَائِفًا مَالًا
مِنْ مَسَاعٍ مِنْهُ وَيَبِيعُ مَتَاعَ بَحْرٍ مِنْ مَرْتَجِهِ
وَيَبِيعُ دَفْعُ ذَاتِهِ أَوْ يَحِلُّ لَوْ خَوَّجَهَا لَمْ يَقُومْ بِمَا
مِنْ مَقْلُومَةٍ جِزْءٍ مِنْهُمَا وَالْمَاءُ مِلْكُهُ
لَا لَكَ أَنْ يَكُونَ جِزْءٌ مِنَ الْمَاءِ كَالدَّرِّ وَالْمُسْلِ
وَالصُّوفِ وَالصَّبِيلِ وَالسَّابِلِ الْجِزْءُ مِثْلُهُ

باب المساقاة وهي دفع شيء
من ثمر من مصلحه بجزء من ثمره بشرط
الشجر معلوما وان يكون له ثمر يوجب كل
بشرط انما يجره من ثمره معلوم من ثمره
دفع الأرض والحطب لمن يزرعه ويقوم به
بشرط كون البذر معلوما جنته وقد يجره
يؤكل وكونه من رتب الأرض وان لم يجره
للمعاينة بجزء من ثمره معلوم دونه ويصح كونه
والبذر والبذر من واحد والعمل من واحد
فان بعد شرط المساقاة والمراد به فائدة
والقرو والزرع لربه وللعايل العجوة مثله
شبه له ان قسح او ضرب قبل ظهور
الثمره وان قسح بعد ظهورها فالثمره
على ما شرط وعلى العايل تمام العمل بما فيه
او صلاح الثمر والجذر عليه ما يقدر عليه

والتحان العرف في الصكف الشطانية ما لم
يكن شرط فيشيع **باب الاجارة**
وهي ما دلالة من مرفقة المنفعة ومعرفة
الجزء ويكون النفع مباحا يستوفى دون
الآخر فتصح اجارة كل ما امكن الاشتاء
بمع بقائه عليه اذا قدر ثمره منفعة بالمال
لرب كسب الدابة لمحل معين او قدر ثمره بالامد
وان طال عينه كان بفك على الظن بقاء
العين **فصل** والاجارة ضربان الاول
على عين فان كانت مؤصوفة اشترط فيها استقصاء
مفاتيح السلم وكيفية السهر من جهات وغيره
الا **الذكورة** والاثوثة والنوع وان كانت
عنه اشترط مخرقتها والقدره على تسليمها
يكون المجرى ملك نعمها وصحة بيعها
كما يروي حرة ووقف وام ولد واشتراكا على

النفع المقصود منها فلا تصح في زمينه
 لزوم الثاني على متقعة في الذمة فيشتد
 بما لا يخلف كجاء عليه في بصفة
 او بها احاط يذ كر طوله وعرضه
 والكتفه وان لا يجمع بين تقدير المدة والحد
 كحيطه في يوم وكون العمل لا يشترط
 ان يكون فاعله مسئلا فلا تصح الاجارة
 وقامه وامامه وتعليم قرآن وفيه وحده
 قربا به في حج وتضاد ولا يقع الاقرب
 لفاعله ويجزى احد الآخر عليه ويجوز
 فصل في المستاجر مستيف النفع
 بنفسه ومن يتصور مقامه لكن بشرط
 مثله في الضرب او دونه وعلى الموجه
 مجبرته بالعادة من اية المراكب
 والنفوذ والسوق والشيل والمحيط وترميم

الخارج المنكسر واقامة المايل وطين السطح
 سطحه من الشلج وخيرة وعلى المتاجر المحمل
 شلج البالوعة والكيف وكس الدار من
 بل ونحوه ان حصل غداه فمستعمل
 والاجارة عقد لا يبرأ لا تنفس يموت المتعاقد
 ولا ينفك المحمول ولا يوقف العين الموحرة ولا ينفك
 اليك فيها تجزئته ويجوز بيعه ويشترط ان يعلم
 المبيع او الاية مضاء والاخر له وتنفس ينفك
 العين الموحرة المعينة ويموت المرفيع وعلم الدار
 التي تعد شر استيفاء النفع ولو قبضه من حكمة
 الموجه فله شئ له ومن جهة المستاجر على جميع الاجرة
 وتعلمه بفعل احد هما كشر ودال حرة
 من الدار وجب من الاجرة بقدر ما استوفى
 كحرب الموجه وترك كتابته وانفق عليها
 المستاجر بئله الرجوع مرجح لان افة على الموجه

١١٩
 فانما القاموس ومطلقة كالكس والنفقة
 الكبير ماخوذ من الانسية والمحمول والخوف
 السجل وحبل القمار بين المجلدين شرح

فعليه

عليه

كَالْمَعِيرِ فَصَلِّ وَلَا جَبْرَ قَسِيرَ
 خَاضَ وَهُوَ مَنْ قَدْ رَفَعَهُ بِالزَّمَنِ
 وَهُوَ مَنْ قَدْ رَفَعَهُ بِالْعَمَلِ فَلِلْخَاسِ لَا يَطْرُقُ
 مَا تَلَفَ يَدِهِ إِلَّا أَنْ شَرَطَ وَالْمَشْرُوكُ يَنْتَهِ
 مَا تَلَفَ بِفِعْلِهِ مِنْ تَحْرِيبِي وَعَلِيَّ فِي تَقْصِيدِي
 وَتَرْكِيهِ وَيُسْقُوطُ عَنْ ذَاتِيهِ وَبِالْقَطَاعِ خُذْ
 لِمَا تَلَفَ جِزْرُهُ أَوْ يَغْيِرُ قِيْلُهُ أَنْ لَمْ يَفْرِطْ وَلَا
 يَنْتَهِ حُجَامٌ وَنَحْتَانٌ وَيُظَاهِرُ خَاصًّا كَانَ
 وَمُشْرَكًا أَنْ كَانَ حَادِقًا وَلَمْ يَحْزَلْ
 بَدَهُ وَأَذِنَ فِيهِ مَكَلَّفٌ أَوْ وِلِيُّهُ وَلَا
 مَرَاةَ لَمْ يَتَعَدَّ أَوْ يَفْرِطْ يَنْوِمُ أَوْ يَغْتَبِهَا عَنْهُ
 وَلَا يَصِيحُ أَنْ يَرْعَاهَا جِزْرٌ مِنْ لَمَائِيهَا
 عَصَبٌ وَلَسْتُمْ قَسِيرُ الْأَجْرِمْ يَفْرُزُ
 الْعَمَلُ وَبِالنَّهْيِ الْمُدَّةُ وَبِكَيْدِ ابْتِدَائِيهَا
 الْعَيْشُ إِذَا مَضَتْ مَدَّةٌ يَمُكِّنُ

سَمَاءُ الْمَنْفَعَةِ فِيهَا وَلَمْ تَسْتَوْفَ وَيَصِحُّ تَعْيِيلُ
 الْخَيْرِ وَتَأْخِيرُهَا وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِهَا
 الْعَادَاتُ فَاسْتَحْأَوْا أَنْ كَانَ قَدْ اسْتَوْفَى
 الْخَيْرَ الْخَيْرُ فَأَجْزَمُ الْمَثَلِ وَالْمُسْتَأْجَرُ أَمِينُ
 وَلَوْ شَرَطَ عَلَى نَفْسِهِ الضَّمَانُ إِلَّا بِالتَّفْرِيطِ وَيُقْبَلُ
 قَوْلُهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَفْرِطْ وَإِنْ مَا اسْتَأْجَرَ الْبَيْتُ أَوْ شَرَدَ
 أَوْ مَرَضَ أَوْ مَاتَ وَأَنْ شَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَسِيرَ بِهَا
 فِي اللَّيْلِ أَوْ وَقْتُ الْقَائِلَةِ أَوْ تَأْخَرُ عَنْهَا عَنِ الْقَائِلَةِ
 وَبِحُجُودِ ذَلِكَ مِتَابِيهِ غَرَضٌ صَحِيحٌ فِي الْقَبْلِ
 مَبْنِيٌّ وَمَتَى انْقَضَتْ الْأَجَلُ رَفَعَ الْمُسْتَأْجَرُ يَدَهُ
 وَلَمْ يَلْزَمْهُ الرَّدُّ وَلَا مَوْنَةُ كَالْمَوْدَعِ
 الْمُسْتَأْجَرُ وَهِيَ جَائِزَةٌ
 وَالسُّقْنُ وَالْمَذَارِيقُ وَالطُّيُورُ وَغَيْرُهَا وَعَلَى
 الْقَدَامِ وَبِكُلِّ الْغَيُوثَاتِ لَكِنْ لَا يَحْجُوزُ
 حُجُودُ الْعَوَظِ إِلَّا فِي مُسَابَقَةِ الْخَيْلِ وَالْأَبْلِ

والتهام بشرط خمسة أحدها تعيين المكن
 أو التامين بالروية الثاني اتحاد المكن
 أو القوسين بالسوم الثالث تحديد المساحة
 بما جرت به العادة الرابع علم العوض
 وأما حصة الخامس الخروج عن مثله
 بأن يكون العوض من واحد فان اخرج
 معاً لم يجز إلا بحلل كما يخرج شياء ولا
 يجوز **أكثر** من واحد يكره
 من كونه موكوبينها أو رمية رمية
 سقماً معاً اخر استبقها ولم يأخذ من
 المحلل شياء وان سبق أحدهما في سبق
 المحلل اخر من السبقين والمسا بعة جاز
 لا يؤخذ بعوضها رهن ولا كفيل
 فحما ما لم يظهر الفصل لصاحب
 كتاب الحماير وفي مستحبة منعقة

بكل قول أو فعل يدل عليها بشرط ثلاثة
 كون العين متشعلاً جامع بقاء عينها
 وكون النفع مباحاً وكون المبيع أهلاً
 للبيع وللبيع الرجوع في ما رتبته أي وقت
 ما لم يصر بالمستعير من اعادة سفينته لحمل وأرضا
 لا في أو مزرع لم يزرع حتى تربي السفينة
 ويأبى الميث وخصص الزرع ولا اجرة منذ
 زرع الإبي الزرع **فصل** والمستعير
 في استيفاء النفع كالمستأجر إلا أنه لا يعبر
 ولا يجر إلا بأذن المالك وإذا قبض المستعير
 العارية فهي مضمونة عليه بمثل مثلاً
 بثلثة مستعير يوم تلف فتركه أو لا يكن
 ضمان في أربع مسائل فيما إذا **كان**
 العارية وفقاً لكتب علم وصلاحاً
 أو أعارها المستأجر أو يكثر فيما أعيرت له

اَوْ اَنْزَلَكَ دَابَّةً مُنْقِطَةً تَكْفُلُكَ فَيَلْقُوكَ
 نَحْتَهُ وَمِنْ اَسْخَامِ رُلْيَا مَنْ قَالَتْ هِيَ اَمِينٌ
 وَيَضَعُ الْمُنَافِقُ ثِقْلَهُ عَلَى امْرِئٍ مِمَّا يَبْلُغُ
 الدَّابَّةُ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا رُكُوبٌ فَاتَّخَذَتْ لَهُ رَقِبًا
 يَأْذِنُ شَرًّا بِكُفْرٍ يَلْمِزُكَ وَتَلْقَى بِهَا الْكَافِرَ لَمَّا
 تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ الرَّاسِبُ
 عَرَفًا عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ غَدَاً وَاَنَا وَبِلَدِّ الْمَخَاصِبِ
 مَا غَصْبَهُ بِتَأْيِيدِهِ وَكَوْنُ غَرْمٍ عَلَى رَدِّهِ اِنْصَافَ
 قِيَمَتِهِ وَاَنْ تَمُوتَ الْمُسَالِمَ تَابًا قَلْعًا وَاَوْرَدَكَ هَا
 تَمْرًا عِ الْاَرْضِ فَلْيَسْ لِي رَهًا بَعْدَ حَصِيدِ
 الْاُخْرَى وَقَبْلَ الْخَصْدِ خَيْرٌ بَيْنَ رَيْبِكَ
 بِاَجْرِهِ اَوْ تَمْلِكُهُ بِتَقْيِهِ وَهِيَ مِثْلُ الْبَدَنِ
 وَغَوْصٌ لَوْ اَصْفَهُ وَاَنْ غَرَسَ اَوْ بَنَى فِي الْاَرْضِ
 اَنْ يَرْقُبَ غَرْسَهُ وَيُنَازِلَ حَتَّى وَلَوْ كَانَ اَوْ
 الشَّرَّ يَسْكُنُهُ يَغْبِرُ اَذِنْ شَرًّا بِكُفْرٍ

وَمِنْ اَسْخَامِ رُلْيَا مَنْ قَالَتْ هِيَ اَمِينٌ
 وَيَضَعُ الْمُنَافِقُ ثِقْلَهُ عَلَى امْرِئٍ مِمَّا يَبْلُغُ
 الدَّابَّةُ وَلَمْ يَكُنْ لَهَا رُكُوبٌ فَاتَّخَذَتْ لَهُ رَقِبًا
 يَأْذِنُ شَرًّا بِكُفْرٍ يَلْمِزُكَ وَتَلْقَى بِهَا الْكَافِرَ لَمَّا
 تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ وَهُوَ الرَّاسِبُ
 عَرَفًا عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ غَدَاً وَاَنَا وَبِلَدِّ الْمَخَاصِبِ
 مَا غَصْبَهُ بِتَأْيِيدِهِ وَكَوْنُ غَرْمٍ عَلَى رَدِّهِ اِنْصَافَ
 قِيَمَتِهِ وَاَنْ تَمُوتَ الْمُسَالِمَ تَابًا قَلْعًا وَاَوْرَدَكَ هَا
 تَمْرًا عِ الْاَرْضِ فَلْيَسْ لِي رَهًا بَعْدَ حَصِيدِ
 الْاُخْرَى وَقَبْلَ الْخَصْدِ خَيْرٌ بَيْنَ رَيْبِكَ
 بِاَجْرِهِ اَوْ تَمْلِكُهُ بِتَقْيِهِ وَهِيَ مِثْلُ الْبَدَنِ
 وَغَوْصٌ لَوْ اَصْفَهُ وَاَنْ غَرَسَ اَوْ بَنَى فِي الْاَرْضِ
 اَنْ يَرْقُبَ غَرْسَهُ وَيُنَازِلَ حَتَّى وَلَوْ كَانَ اَوْ
 الشَّرَّ يَسْكُنُهُ يَغْبِرُ اَذِنْ شَرًّا بِكُفْرٍ

فَأَنْدَقَ فِيهِهِ وَلَوْ فِي الْحَيَوَانِ وَالطَّيْرِ
يَحْتَجُّ نَفْسُهُ أَوْ فِي خَيْمِ الْمُسْتَعْرِ وَمَنْ أَوْفَقَ دَابَّةً
يَطْرُقُ وَلَوْ وَاسِعًا أَوْ تَرَكَّهَا غَوِي طَرِيقًا
أَوْ خَشِيَهُ فَمِنْ مَا تَلَفَ بِذَلِكَ لَكُلِّ
كَانَتْ الدَّابَّةُ بِطَرِيقِ وَاسِعٍ فَضْرًا خَافِرًا
فَلَوْ ضَمَانَ وَمَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا غَفُورًا أَوْ أَسْرَ
نَهْمًا أَوْ أَسَدًا أَوْ ذِي بَيِّنٍ أَوْ جَارِحًا فَاتْلَفَ رَحْمَةً
فِيهِ لَأَنْ دَخَلَ دَارَ رَحْمَةٍ يَلْزِمُ دِينَهُ وَمَنْ
أَجْحَجَ نَارًا بِمِلْكِهِ فَتَغَدَّتْ إِلَى مِلْكِهِ
غَيْرَ يَنْفَرُ بِطَبْعِهِ فَمِنْ لَأَوْ أَنْ طَرَفَتْ رِيحٌ وَمَنْ
أَضْطَرَّ إِلَى مَسْجِدٍ أَوْ فِي طَرِيقٍ أَوْ وَضَعَ حَجْرًا
بَطْنِيًّا فِي الطَّرِيقِ لِيَطَأَهُ عَظْمُهُ النَّاسُ
يَصْنَعُ ذَلِكَ وَلَا يَضْمِنُ مَرْبُّهُ بِهَيْبَةٍ
غَيْرِ ضَائِرٍ فِيهِ مَا تَلَفَتْهُ خَافِرًا مِنْ الْأَعْيُنِ
وَالْأَبْدَانِ وَيَضْمِنُ مَرْبُّكَ وَسَابِقًا

١٢٧
وَمَا يَدُ قَادِرٍ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهَا وَاهْ تَعْدُدْ مَرَكَبَ
فِيهِ الْأَوَّلِ أَوْ مِمَّا خَلْفَهُ أَوْ انْفِرَادَ بِنْدِ بَرٍّ أَوْ
أَوْ اشْتَرَاكَ فِي تَدْبِيرِهَا أَوْ لَمْ يَكُنْ إِلَّا قَائِدًا
وَسَابِقًا اشْتَرَاكَ فِي الضَّمَانِ وَبِضْعَةٍ رُبُّهَا
مَا تَلَفَتْهُ لَيْلًا إِنْ كَانَ يَنْفَرُ بِطَبْعِهِ أَوْ كَذَا مُنْعَبِرًا
وَمَسَاجِرَها وَمَنْ يَحْفَظُهَا وَمَنْ قَتَلَ صَائِلًا
عَلَيْهِ وَلَوْ أَدَمِيًّا دَفَعَ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ
أَوْ تَلَفَ مِنْ مَارًا أَوْ آلَةً لَهْوًا أَوْ كَسْرًا نَاقِصَةً
أَوْ ذَهَبًا أَوْ فِئَةً خَيْرٌ مَأْمُورًا بِإِقْرَافِهَا أَوْ كَسْرَ
حُلْيَا أَوْ تَلَفَ آلَةً سَحِيرًا أَوْ تَعْنِيمًا أَوْ نَجِيمًا أَوْ صُورًا
خَيَالًا أَوْ تَلَفَ كِتَابًا مَبْتَدَعَةً مُضْلِمَةً أَوْ

اتلف كتاباً باقية أحاديث رديته لم يضمن في
 الجمع باب الشفعة لا شفعة لكافر على مسلم
 وثبت للشريك فيما انتقل منه ملكه شريكه
 بشه ط خمسة أحدها كونه مبيعاً فلا شفعة
 فيما انتقل عنه ملكه بغير بيع الثاني كونه
 متاعاً بعقار كشيء وبنا مفرد وياخذ الغراس
 والبناتبع للأرض الثالث طلب الشفعة
 ساعة يعلم فإذ آخر الطلب لغير عذر سقط
 وجعل بالحكم عذر الرابع أخذ جميع المبيع فإذ
 طلب أخذ البعض مع بقاء الكل سقطت والشفعة
 بين الشفعاء على قدر ما لا يهرأ خمس سبق ملك
 الشفع لرقبة العقار فلا شفعة لأثنين

اشترى

اشترى عقاراً معاً ونصرف المشتري بعد أخذ الشفع

بالشفعة باطل

ولا صحيح ويلزم الشفع أن يدفع للمشتري
 الثمن الذي وقع عليه العقد فإن كان
 مثلاً فله وإن كان مضمواً فقيمته ما بين
 رجل الثمن ولا حيلة سقطت الشفعة وكذا
 في غير المشتري ولو عن بعض الثمن والشرط
 ثلثة أيام ولزمه ما بين

اشترط بيعها كونهما من
 بئز الشرف مثله فلو أودع ماله لصغيره
 أو فحشون أو سيفيه له فأنلفه فلو ضاقت
 وإن أودعه أحد بهم صار صامئاً ومبيراً
 الأربعة إلى لوليه ويلزم المودع حفظ
 لبيعته في حرره مثلاً لنفسه أو من يقوم
 مقامه كزوجته وعنده وإن دفعا
 بعد إلى اجنبي لم يضمن وإن لحاهم
 مالاً يضمن آخرهما من الخنزير فأخرهما لطران

شيء الغالب منه الهلاك لم يضمن وان
تركها ولم يخرجها او اخرجها لغير خوف
فان قال له لا يخرجها ولو خفت عليها لخص
خوف واخرجها او لا يضمن وان المقاتلين
هجوم ناحي وخوف اخفاء لهما يضمن وان لم
يغلب البينة حتى ماتت فكل واحد
اراد المودع السفر ردا للوديعة الى مالكيها
او الى من يحفظ ماله عادة فان تعدد ولم
عليها مع في السفر سافر بها ولا ضمان فان
عليها ادفعها للحاكم فان تعدد فليقر ولا يضمن
مسافر اذ وقع فاسفر بها فليقت بالسفر وان تعدد
المودع في الوديعة بان تركها لاسبقها
او ليسها لا يخوف من عت او اخرج الدراجة
ليتيقن او لينظر اليها ثم ردها او حصل اليها
فقط حرر عليه وصار ضامنا ووجب عليه

ردها

ردها فوراً ولا تعود امانة بغير عقد متجدد
وحتى كلما خلت ثم تعدت الى الامانة فانت
ان فصل وان المودع أمين لا يضمن
الا ان تعدى او فرط او خان وقبل قوله يمينه
عند ذلك وفي انما تلفت او لا
اذت لي في دفعها لفلان وفعلت وان ادعى
الرد بعد مطلقه بلا عذر او ادعى ورثته الرد
لم يقبل الا بيمينه وكذلك كل أمين وحيث
اخرس ردها بعد طلب بلا عذر ولم يكن
لجها مؤثر يضمن وان اكره على دفعها لغير
رضاها لم يضمن وان قال له عندى الف
ودفعها فمات قبضها او تلفت قل ذلك
وطشها باقية ثم علمت تلفها صدق يمينه
ولا ضمان وان قال قبضت منه الف
ودفعته فمات فقل بل غصبها او عارتها يضمن

باب اسماء الثواب وهي الارض والارض
 الدائريه التي لم تجر عليها ملك لاحد ولم يوجد
 فيها اثر عماره او وجد لها اثر ملك وعمارته كالارض
 التي ذهبت الهامها واندرست آثارها ولم يبق
 لها ملك فمن احيا شيئا من ذلك ولو كان
 دميًا او بلادًا او امارة ملكه بها قيمه من معدن
 جامد كذهب وفضه نوحيد وكل ولا
 خراج عليه الا ان كان ذميًا لما فيه من
 معدن جامد كفضة وقار ومن حفر بئرًا بالثابته
 لم ينفق لها كالفارقه لغيره ودواهم
 فهم احق بما لها ما اقاموا وبغدير جليليه
 يكون سبيلًا للمسلمين فان عاهدوا
 كانوا احق بها فكل من فعل
 احيا الارض ثواب اما يحاطط منبع او حفر
 ماء ولا تزرع الارض او غرس شجر او حفر

بئرًا فان تجر موانا بان اذار حوله ارجار
 او حفري بئر الماء يصل ماءها وسقى شجرًا
 او حاكم كزيتون ونحوه او اصلحه ولم
 يركبه لم يملكه لكنه احق به من غيره
 بغيره ثم بعده فان اعطاه لاحد كان
 له ومن سبق الى مباح فهو له كصيد وعنبر
 ولؤلؤ ومرجان وخطب وتمر وفسود
 مرغبه عنه والمالك مقصور فيه
على قدر الماخوذ **باب**
 الحاله وهي جعل مال معلوم لمن يفعل له
 عملاً مباحاً ولو جهز ولا كقولهم من
 كقطعتي لوني يحيى لي هذا المسجد شهرًا
 ليطأ اواءه ان هذا المسجد شهرًا فله
 كذا فمن فعل العمل بعد ان بلغه الجعل
 استحقه كله وان بلغه في انشاء العمل

مَا لِيَقْطَعُ مِنْ حَيَوَانٍ فَيَلْزِمُهُ خَيْرٌ تَلَاثَةً أَمْ يُرِيدُ
 أَنْ يَكُونَ بِقِيَمَتِهِ أَوْ يَنْفَعُهُ وَحِفْظُهُ وَيَنْفَقُ عَلَيْهِ
 مِنْ مَالِهِ وَلَهُ الْوَجُوعُ بِمَا انْفَقَ أَنْ تَوَاهُ قَارَنَ
 اسْتَوَاتِ الثَّلَاثَةِ خَيْرٌ الشَّائِي مَا يَحْتَسِي قَالَتْ
 فَيَلْزِمُهُ قَطْلُ الْأَخْلَاجِ مِنْ بَيْعِهِ وَأَكْلِ بَيْعِهِ
 أَوْ بِخَفِيفٍ مَا يَحْتَقِفُ فَإِنْ اسْتَوَى ثَلَاثُ بَيْعَاتٍ
 خَيْرٌ الثَّلَاثُ بَارِقِ الْمَالِ وَيَلْزِمُ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْ مَوْعُودَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا الْبَدَلُ وَمَنْ
 فِي الْبَيْعِ قَوْلٌ لَهَا نَهْمًا أَوْ لَمْ يَكُنْ يَوْمَ مَرَدِّهَا خَيْرٌ فِي حَيَوَانٍ لَقَدْ أَوْدَرَهُ فَلَقَطَهُ لَوْ أَجْلِي
 اسْتَوْعِ لَمْ عَادَةً مَدَّةَ حَوْلٍ وَتَقْرِيفَهَا بِأَنْ تَبْدَأَ بِتَقْرِيفِهِ وَمَنْ اسْتَيْقِظَ فَوَجَدَ فِي قَرْبِهِ مَالًا
 فِي الْأَشْيَاقِ وَأَنْبَوَابِ الْمَسَاجِدِ مَنْ صَاعَ مِنْ شَيْءٍ أَوْ نَفَقَهُ وَأَجْرَمَ الْمُنَادِي عَلَى الْمُسْتَفِ
 فَإِذَا لَعَنَ قَرْبَهَا حَوْلًا وَلَمْ يَتَّقِ دَخَلَ فِي مَالِهِ
 قَهْرًا عَلَيْهِ فَيَتَصَرَّفُ فِيهَا بِمَا شَاءَ بِشَرِّطِ
 ضَامًا لَهَا فَصَلِّ كُلَّ وَحَرِّمْ تَقْرِيفُهَا
 حَتَّى يَتَّقِ وَمَا هَا وَوَكَاةً هَا وَهِيَ مَا شَاءَ

لا يمتنع

تخرجه

لما دى

به الدعاء

الْوَارِثُ وَعَقَابَتُهَا وَهِيَ صِفَةُ الشَّدِّ وَتَعْرِفُ قَدْرَهَا
 أَوْ صِفَتَهَا وَمَتَى وَصَفَهَا طَالِبُهَا يَوْمَ مَمْنِ الدَّهْرِ
 دَفَعَهَا إِلَيْهِ بِمَا رَزَقَهَا الْمَتْلُ وَأَمَّا الْمَنْفَصِلُ بَعْدَ
 التَّقْرِيفِ فَلَوْ أَجِدَهَا وَأَنْ لَيْفَتْ أَوْ لَقِصَتْ
 التَّقْرِيفِ وَلَمْ يَقِرْ لَمْ يَرْضَ وَتَعْلِي الْحَوْلِ
 مَطْلُكَ دَوْلَةً وَكَهْلًا بَعْدَ الْحَوْلِ
 وَيَلْزِمُ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَوْ مَوْعُودَةٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا الْبَدَلُ وَمَنْ
 لَقَدْ أَوْدَرَهُ فَلَقَطَهُ لَوْ أَجْلِي
 اسْتَيْقِظَ فَوَجَدَ فِي قَرْبِهِ مَالًا
 هُوَ صَرَّةٌ فَهَوَّلَهُ وَلَا يَبْرَأُ مَنْ أَحْدَرَ
 إِلَّا يُسْلِمُهُ لَهُ بَعْدَ التَّبَايُحِ
 وَهُوَ طِفْلٌ يُوجَدُ لَا يُؤْفَ
 وَلَا رِقَّةً وَالْيَقَاطُ وَالْأَنْفَاقُ عَلَيْهِ
 وَبِحُكْمِ الْإِسْلَامِ وَحَرِّ شَرِّهِ وَيَنْفَقُ
 تَمَامُهُ أَنْ كَانَ قَدْ لَمْ يَكُنْ مِنْ بَيْتِ

به الدعاء
وهو

نزل

حول

في حول

بضم

مبعدة

وهو

يلزم

لا بد من

من

من

من

من

من

من

تَعَدُّ فَإِنْ أَقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاصِلُ فَانْتِ
تَعَدُّ فَعَلَى مَنْ عَلِمَ بِحَالِهِ وَالْإِخْوَانُ بِحَقِّهِ
وَاجِدَةٌ أَنْ كَانَ حُرًّا أَمْ كَلْفًا رَشِيدًا أَمْ
عَدْلًا وَلَوْ ظَاهِرًا شَبَّ وَهِيَ رَأْسُ
الْقَبِيلِ وَدِينُهُ أَنْ قُبِلَ لَيْتَ الْمَالِ رَأْسُ
أَدْعَاءُ مِنْ تَمُكِّنُ كَوْنَهُ مُعَدُّ مَنْ دَكَرَ
أَوْ انْتَقَى لِحَقِّهِ وَلَوْ مَيْتًا وَثَبَّتْ لَسَبُّهُ وَارْتِ
وَأِنْ أَدْعَاءُ انْتِزَاعٍ فَكَثُرَ مَعَاذِمُ مَنْ
لَهُ بَيْتُهُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَرَضُ عَلَى الْقَدْرِ
فَأَنْ الْحَقَّةَ بِوَاحِدٍ لِحَقِّهِ وَإِنْ الْحَقَّةَ بِالْجَمْعِ
لِحَقِّهِ وَإِنْ أَشْرَكَ كُلَّ أَمْرٍ أَضَاعَ لَسَبُّهُ وَيَكْفُرُ
فَأَيْفَ وَاجِدٌ وَخَوَّلَ كَالْحَاكِ كَرَفَكَ
حُرٌّ وَخَبَرٌ بِشَرْطِ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا ذَكَرًا عَدْلًا
حُرًّا أَمْ جَرًّا بِالْأَوْصَابَةِ كِتَابُ
يَحْفَظُ بِأَحَدٍ أَعْرَبَ بِالْفِعْلِ مَعْدُودٌ

هذا هو الوجه الثاني في بيان ما هو المشروط في كون المالك حراً

بَدَلًا عَلَيْهِ كَانَ أَحَبُّ يَسْنَى بُنْيَانًا عَلَى هَيْئَةٍ
لَسَجْدٍ وَيَأْذَنُ إِذَا عَامًا بِالصَّلَاةِ فِيهِ أَوْ يَجْعَلُ
رَقَّةً مُقْبَرَةً وَيَأْذَنُ إِذَا عَامًا بِالَّذِينَ فِيهَا وَالْقَوْلُ
أَمْ مَرَجٌ وَكَتَابَةٌ فَضَرَحَهُ وَقَفْتُ وَحَبَشْتُ
وَكِتَابَتُهُ تَصَدَّقْتُ وَحَرَمْتُ وَأَبْدَلْتُ
يَسْتَأْذِنُ مَنْ يَبْنَى الْوَقْفَ مَا لَمْ يَقُلْ عَلَى قِيلَةٍ كَذَا
وَيُطَاقَةُ كَذَا فَهِيَ شَرْطُ
سَبْعَةٌ أَحَدُهَا كَوْنُهُ مِنْ
الَّذِينَ جَازِيَ التَّحْرِيفِ أَوْ مِنْ بَعْوَمُ مُقَامَهُ
ثَانِي كَوْنُ الْمَوْثُوفِ عَيْنًا يَصِحُّ بَيْعُهَا
ثَلَاثٌ تَعَالُفُهَا مَعَ خَلْقٍ لَا يَصِيرُ
مِنْهُمْ مَشْرُوبٌ غَيْرُ الْمَاءِ وَكَأَنَّ
ثَانِي وَشَيْءٌ وَالثَّانِي وَقَدْ بَدَلُ نَحْوِ
الْمَاءِ وَلَا عَلَى غَيْرِهَا الثَّلَاثُ كَوْنُهُ عَلَى
رَقَّةٍ وَفَرِيَّةٍ كَالْمَسَاكِينِ وَالْمَتَاطِرِ

في حقه

والمساجد والاقارب فلا يصح على الكافر
ولا على اليهود والنصارى ولا على جنس الاعبي
او الفساق اما لو وقف على ذمي او قاي
او غني معين مع الرابع كونه
معين معين نفسه يصح ان يملك فلا يفر
على مجهول كرجل وسفاح او على احد
ولا على نفسه ولا على من لا يملك كالزوجة
ولو مكاتب او املا بركة والجن واليه
والاموات ولا على الحمل استقلا لا يان
الخامس كون الوقف مختارا فلا يفر
تعليقه بالاموات بموته فيلزم من حيث
ان يخرج من المالك السادس ان يكون
فيه ما ينافيه كقوله وقف كذا على ان ابيع
واهبه مسمى شئت او بشرط الجباري الذي
ان احواله من جهة الى جهة السابع

على التاييد فلا يصح وقفه شهر او الى
شهر ونحوها ولا يشترط تعيين الجهة فلو قال وقف
كذا وسلمت صح وكان يومئذ من النسب
الذي ارادهم فمستل ويلزم الوقف بمجرده
كأنه الموقوف عليه فينظر فيه هو او وليه
بشرط الوافق ناطرا فيستعين ويشعب
نظرة الى الجهة التي وقف عليها في الحال
يستثنى الوافق منفعته او غلته له او لولده
المستد بقرعة مدة حياته او مدة معلومة فيعمل
والصك وحلت القطع للجهة والوافق
يرجع اليه وقفا ومن وقف على الفقراء
من كماله منه ولا يصح عيق الرقيق
من كماله لكون لو وطئ الائمة
فقط عليه حرم فان حلت صار حرام
فيكون بموته ويحب قيمته في تركه يشترى
ولا يوصف في ميراث الوقف

فائدة في الوقف
قال الفقهاء ان الوقف
هو ما وقف عليه من
الملك من غير ان
يكون له منفعته او
غلته له او لولده
المستد بقرعة مدة
حياته او مدة معلومة
فيعمل والصك وحلت
القطع للجهة والوافق
يرجع اليه وقفا ومن
وقف على الفقراء من
كماله منه ولا يصح
عيق الرقيق من كماله
لكون لو وطئ الائمة
فقط عليه حرم فان
حلت صار حرام فيكون
بموته ويحب قيمته في
تركه يشترى ولا يوصف
في ميراث الوقف

يقع

للشرط الواقف فان جهل عمل بالعادة الجارية
 فان لم يكن فالعرف فان لم يكن فالتسليم
 بين المستحقين ويرجع الى شرطه في الترتيب
 بين البطلان والاشتراف في اجبار الوقف
 او عدمه وفي مدته الاجبار فلا يزاد على
 ما قدره ونقص الواقف كنقص البناء
 يجب العمل بجميع ما شرطه ما لم يفيض الى
 الاخلاق بالمقصود فيعمل به فيما اذا شرط
 ان لا يترك في الوقف فاسق ولا يشترط
 ولا ذوجه وان خصص مقبرة او مذكبة
 او امامتها باهل مذهب او ببلد او قبيلة
 خصصت لا المصلين لها ولا ان شرط عند
 استحفاظ من ارتكب طريق الصلاة
 ففسد ويرجع في شرطه الى الناظر
 ويشترط في الناظر خمسة اشياء الاسد

١٢١
 الخلف والكفاية للشرط والخبرة به والوقف
 فان كان صغيفاً ضم اليه قولي أمين ولاح
 شرط الذكورة ولا العدالة حيث كان يحمل
 الواقف له فان كان من غيره فلا بد من
 العلم به فان لم يشترط الواقف ناظراً فالنظر
 للوقوف عليه مطلقاً حيث كان محصوراً
 والآفلح **أكبر** ولا نظر لحاكم مع ناظر
 خاص بكون له وان يعترض عليه ان
 قبل ما يسوغ ووظيفة الناظر حفظ الوقف
 وممارسته واجارته وزرعته والمخاضة
 بغيره وتخصيص ترتبه والاجتهاد في تمييزه وحرف
 وضع في جهانه من عمارته واصلاح واعطاء
 المستحقين وان اخرج به بانقص صحه وعن
 النقص وله الاكل معروف ولو لم يكن
 محتاجاً وله التقرير في وظائفه ومن قرر في وظيفة

عَلَى وَفْقِ الشَّرْعِ حَرَّمَ اخْرَاجَهُ مِنْهَا بِلاَ مُوجِبٍ
 شَرْعِيٍّ وَمِنْ ثَلَاثٍ عَنْ وَطْفَةٍ سَهْلٍ يَسِيرٍ
 لِمَنْ هُوَ أَهْلُ لِحَاصِحٍ وَكَانَ أَحَقُّ طَائِفَةً
 وَمَا يَأْخُذُهُ الْفَقْرُ بَلَّغَ مِنَ الْوَقْفِ فَكَالْزَرْفِ
 مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَا كَعَمَلٍ وَلَا كَأَرْجِيٍّ
 أَفْزَلُ لِدَغِيرَةٍ حَلَّ الْمَوْجُودُونَ فَقَطْ مِنْ
 ذِكْوَرٍ وَارْتَابَ بِالسَّوِيَّةِ مِنْ مَقَرٍ
 يُفَضِّلُ وَدَحَلْ أَوْلَادُ الذِّكْوَرِ خَاصَّةً
 وَأَنْ قَالَ عَلَى وَلَدِي دَحَلْ أَوْلَادُهُ
 دَحَلْ أَوْلَادُهُ الْمَوْجُودُونَ وَمَنْ يُولَدُ لَهُمْ
 لَا الْحَاصِثُ عَلَى وَلَدِي وَمَنْ يُولَدُ لَهُمْ
 دَحَلْ الْمَوْجُودُونَ وَالْحَادِثُ بِنْتُ بَعَاوَتِ
 وَقَفَّ عَلَى عَقْبِهِ أَوْ نَسْلِهِ أَوْ وَلَدٍ وَلَدِهِ
 أَوْ ذُرِّيَّتِهِ دَحَلْ الذِّكْوَرُ وَالْإِنَاثُ «أَوْ»

إِنَّمَا

بِبَابِ الْإِقْرَبِيَّةِ وَمَنْ وَقَفَ عَلَى بَيْتِهِ
 وَلَمْ يَلِدْ فَلِلَّذِكْوَرِ خَاصَّةً وَيَكُونُ
 أَنْ يُفَضَّلَ بَعْضُ أَوْلَادِهِ عَلَى
 الْغَيْرِ وَالشَّيْءُ أَنْ لَا يُزَادَ دَحَلُ
 لِي فَإِنْ كَانَ لِبَعْضِهِمْ عِيَالٌ
 فَالْحَادِثُ أَوْ عَاجِزُهُنَّ التَّلَسُّبُ أَوْ
 الْعِلْمُ أَوْ خَصَّ ذِي الدِّينِ وَالصَّبْرُ
 وَالْوَقْفُ عَقْدٌ
 بِاللَّيْلِ وَلَا غَيْرَهَا وَلَا يُؤْهَبُ وَلَا
 يَبْرُكُ وَلَا يُبَاعُ إِلَّا أَنْ تَعْطَلَ مِنْهُ
 فَتُؤَدَّ وَلَا يُؤْجَدُ مَا يُعْتَرِيهِ
 فِي مِثْلِهِ أَوْ بَعْضُ مِثْلِهِ وَبِ
 بَابِ تَصْيِيرِ وَفَقَا وَكَ
 لِحَاصِقٍ عَلَى أَهْلِهِ أَوْ خَرِبَتْ
 مَرْغَمُهُ وَتَجَوَّزَ نَقْلُ الْكَيْفِ وَحِ

آخره محتاج اليها وذلك اولى من بيعه
 ونحوه نقص منارة المسجد وجعلها في
 ليخص به ومن وقف على ثغر فاختل حروف
 اليه وعلى قياسه مسجد ورياح
 ويحرم حفرة البيروني وخرش الشما
 ولعل هذا حيث لم يكن
 في المال في حبال الحياة وفي
 حبة منعقدة بكل قول
 يبدل منها وشر وطها لثانية كونه
 غير التصرف وكونه مختار
 حاربه وكونه الموهوب يصح بيعه
 كون الموهوب له ويصح ملكه ولو
 يقبل ما وهب له يقول او قيل بدل
 منه قبل تسليمها بما يقطع البيع عزه

يكون الهبة منجزة وكونها غير موقوفة
 لكن لو وقتت بغير احد هما الزمت وكفا
 الويت وكونها بغير عوض فان كانت
 عوض معلوم فيصح وبغير عوض فيأطله
 ويهدى لهدى لهدى له اكبر فلا بأس
 ويكره رد الهبة وان قلت بل السنة ان
 يكافي او يدعو وان علم الله اهدى
 ما وجب الرد في مال
 الهبة بالعقد وتلزم بالقض بشرط ان
 يكون القبض باذن الواهب فقبض
 ما وهب بكنه او وزر او وعد او ذرع
 او كس وقبض الصبر وما ينقل بالقل
 قبض ما يتناول بالتناول وقبض
 غير ذلك بالتحليل ويقبل ويقبض
 الصغير ومنجوز وليها ويصح ان يهب شيئا

وَلَيْسَتْ تَنِي نَفْعُهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَأَنْ تَهَبَ
حَامِلًا وَتَسْتَتِي حَمْلَهَا وَأَنْ وَهَبَهُ وَتَرْطِ الرُّمَّةَ
مَتَى شَاءَ لَزِمَتْ وَلَعَا الشَّرْطُ وَأَنْ وَهَبَ
لِغَيْرِهَا أَوْ نَوَاهُ مِنْهُ أَوْ تَرَكَهُ لَمْ يَصِحْ
بِمَجَرَّدِهِ وَلَوْ قِيلَ حُلُولُهُ وَتَصَحُّ الْمَجْلُوهُ وَلَوْ
مَجْزُوءًا وَلَا تَصَحُّ هَبَةُ الدِّينِ لَعَبْرَ مِنْ هُوَ
عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ كَانَ صَاحِبًا
وَلِكُلِّ وَاهِبٍ أَنْ يَرْجِعَ فِي هَبَتِهِ فَإِنْ
أَقْبَضَهَا مَعَ الْمَكْرَاهَةِ وَلَا يَصَحُّ الرُّمَّةُ
إِلَّا بِالْقَوْلِ وَتَعَدُّ أَقْبَاضُهَا بِحُرْمٍ وَلَا
يَصَحُّ مَا لَمْ يَكُنْ أَبَاقِلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِشُرْطٍ
أَوْ بَعْدَهُ أَنْ لَا يَسِيْلَ حَقُّهُ مِنَ الرُّجُوعِ وَأَنْ
لَا يُزِيدُ بِلَا دَعَا مُتَّصِلَةً وَأَنْ لَيْسَ
بِأَقْبَضَةٍ فِي مَالِهِ وَأَنْ لَا يَرْطِبُهَا وَلَا يَبْطُلُ
بِمَلَاكٍ مِنْ مَالٍ وَلَيْدِهِ مَا شَاءَ بِشُرْطٍ

١٢٠
مَالِهِ أَنْ لَا يَضُرَّهُ وَأَنْ لَا يَكُونُ فِي مَرَضٍ
مَنْ أَحَدِهَا وَأَنْ لَا يُعْطِيَهُ يُولَدُ أَوْ لَا
يَكُونُ التَّمْلِكُ بِالْقَبْضِ مَعَ الْقَوْلِ أَوْ الْبَيْتِ
وَأَنْ يَكُونَ مَا يَمْلِكُهُ غَدًا مَوْجُودَةً فَلَا يَصَحُّ
إِلَّا بِمَا فِي دِينِهِ مِنْ دَيْنٍ وَلَيْدِهِ وَلَا أَنْ
يُولَدَ نَفْسُهُ وَلَيْسَ لَوَلَدِهِ أَنْ يَطَالِبَهُ بِمَا فِي
دِينِهِ مِنَ الدِّينِ بَلْ إِذَا مَاتَ أَخَذَ كَيْفَ
يَكُونُ مِنْ مَرَاثِلِ الْمَالِ
وَيَسَاحُ لِلنَّاسِ أَنْ يَقْسِمَ مَالَهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ
فِي حَالِ الْحَيَاةِ وَيُفْعَلَ مِنْ حَلَّتْ حَسَنَةً
وَمُحِبًّا وَتَحِبَّ عَلَيْهِ الشُّبُوكُ بَيْنَهُمْ
فَإِنْ رَأَوْهُمْ فَإِنْ شَرَحَ أَحَدُهُمْ أَوْ خَصَصَهُ
بِشَيْءٍ مِنَ الْبَقِيَّةِ حَرَّمَ عَلَيْهِ وَلَزِمَتْ أَنْ
يَقْسِمَ حَتَّى يَسْتَوُوا فَإِنْ مَاتَ قَبْلَ التَّسْوِيَةِ
وَلَيْسَ التَّخَصُّصُ بِمَرْضٍ مَوْتِهِ الْمُخَوِّفِ

ثَبَّتْ لَدَا خَدَّيْهِ وَأَنَّ كَانَ يَمْرُضُ مَوْتٌ
 لَمْ يَثْبُتْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ أَيْدِيهِمْ إِلَّا بِأَجَازِهِمْ
 يَكُنْ وَقْفًا فَيُصْعَقُ بِالثَّلَاثِ كَالْأَجَازِ
 وَالْمَرَضُ غَيْرُ الْمَخُوفِ
 كَالْمَقْدَارِ وَوَجْهُ الصَّرِيحِ تَبَيَّنَ فِي صَلَاحِهِ
 نَافِعٌ فِي جَمِيعِ مَالِهِ كَبَرِّ عِصْمَةِ الصَّحِيحِ
 حَتَّى وَتَوَصَّاهُ مَخُوفًا وَمَاتَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ
 وَالْمَرَضُ الْمَخُوفُ كَالْبَرْسَامِ وَذَاتِ الْجَبِّ
 وَالرَّغَافِ الدَّائِمِ وَالصَّيَامِ الْمُنْدَارِ كَوَدِّ
 مَنْ بَيْنَ الصَّفَيْنِ وَقْتُ الْحَرْبِ أَوْ كَانَ بِاللَّجَّةِ
 أَلَمْ يَهْجَأْ أَوْ وَقَعَ الطَّاعُونَ بِبَلَدِهِ أَوْ قَدْ
 لَاقَتِ أَوْ حَسِبَتْ لَهُ أَوْ جَرَحَتْ جَوْحًا مَوْجِيًا
 فَكُلٌّ مِنْ أَصَابَةٍ وَسَيِّئٌ مِنْ ذَلِكَ
 سَمٌّ تَبَرَّعَ وَمَاتَ كَقَدِّ بَرُّنَةٍ بِهَا الثَّلَاثُ
 فَقَطُّ لِلْأَجْنَبِيِّ فَقَطُّ وَأَنَّ لَمْ يَثْبُتْ فَكُلُّهُ

كِتَابُ الْوَصِيَّةِ يُصْنَعُ الْوَصِيَّةُ
 كُلُّ مَقَاقِلٍ لَمْ يَغَايِبْ الْمَوْتُ وَلَوْ مَمِيَّةً
 وَسَفِيهَا فَتَسْتَحْسِنُ مَخْمَسٌ مِنْ تَرِكَ خَيْرًا
 وَهُوَ الْمَالُ الْكَثِيرُ عَمْرًا وَتُكْرَهُ لِفَقِيرٍ
 رِثَّةٌ وَتَبَاحٌ لَهُ إِنْ كَانَ نَوَافِلِيكَ
 وَتَبَيَّنَ عَلَى مَنْ عَلَيْهِ عَنْ بِلَا تِلْكَ
 الْحَرَمُ عَلَى مَنْ لَهُ وَأَمْرٌ بِرَأْدِهِ مِنَ الثَّلَاثِ
 بِرَأْسِ يَشْتَبِي وَتُصْعَقُ وَتَقِطُّ عَلَى
 جَانِبِ الْوَرِثَةِ وَالْأَعْيَابِ رُبُّكَ
 مَنْ وَصِي أَوْ وَهَبَ لَهُ وَإِنَّمَا أَوْلَا عِنْدَ
 الْمَوْتِ وَالْأَجَازِ جَازَةٌ أَوْ الرَّدُّ بَعْدَهُ فَإِنْ
 شَرَعَ الْوَصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْوَصِيِّ مِنْ
 الْفُتُولِ وَمِنْ الرَّدِّ حَكْمٌ عَلَيْهِ
 الرَّدُّ وَمَسْقُطٌ حَقُّهُ وَأَنَّ قَبْلَ تَمَرُّدِهِ
 لَمْ يَمُتْ وَلَمْ يَجْعَلْ الرَّدُّ وَتَدْخُلُ فِي مَالِكِهِ

من حين قبوله فما حدث من نكاح منفصل قبل
 ذلك فلو رثته وتبطل الوصية بخمسة
 يرجوع الموصى بقول او فعل بدلت عليه
 وموت الموصى له او بقتله للموصى وبرده
 للوصية وتبطل العين المعينة الموصى بها
 ليكل من يصح تملكه ولو مرقدا او حيا
 ولا عليك كحمل ونجاسة ويصرف في ملها
 وتصح للمساجد والقناطر ونحوها وله
 ترسوله وتصرف في مصالح العامة وان
 وصى باخراف ثلث ماله صح وصرف في تجديد
 الكعبة وتوسيع المساجد وبسببها في الزمان
 صرف في تكفين الموتى وبرقيه في الماء
 صرف في سفن للجهاد ولا تصح لكاتب
 او بيت نار او كتب التورات والانبيل

او مبيت او جنيت ولا يملك كاحد
 من قلوبهم حتى يثلب ماله لمن تصح له الوصية
 لا تصح كان الكل لمن تصح له لكن
 الموصى لم يوصى كان للموصى النصف فقط
 واذا وصى لا هل سيك
 لا هل وقاقه حال الوصية ولجبرانه تناول
 ربع دار من كل جانب والصغير
 والصبي والغلام والبايع واليتيم ممن لم
 يبلغ والممتر من بلغ سبعة والطفل من دون
 سبع والمراهق من قارب البلوغ والشاب
 والفني من البلوغ الى ثلاثين والكامل
 من الثلاثين الى الخمسين والشيخ من الخمسين
 والتسعين ثم بعد ذلك حرم والايم
 العازب من لا تزوج له من رجل وامرأة
 الذكور من لم يزوج ورجل ثيب وامرأة

وهو من لم يزوج
 والبايع من لم يزوج
 واليتيم من لم يزوج
 والممتر من لم يزوج
 والشيخ من لم يزوج
 والتسعين من لم يزوج
 والبايع من لم يزوج
 واليتيم من لم يزوج
 والممتر من لم يزوج
 والشيخ من لم يزوج
 والتسعين من لم يزوج

شَيْبَةً إِذَا كَانَ قَدْ تَزَوَّجَ وَجَاءَ التَّيْبُ تَزَوُّجًا
 الْبَكَارَةِ وَلَوْ مِنْ غَيْرِ تَزْوُجٍ وَالْأَمْرُ لِلنِّسَاءِ
 اللَّائِي قَارِئَتْنِ أَوْ أَجْمَعَتْنِ يَمُوتُ أَوْ جِبَاءٌ وَالرَّهْطُ
 مَا دُونَ الْعِشْرِ مِنَ الرِّجَالِ خَاصَّةً يَا
 الْمَوْصِي إِذَا نَصَحَ الْوَصِيَّةَ حَتَّى تَمُوتَ لَا يَصِحُّ
 بَعْدُكَ إِلَّا بَقِيَّةُ الشَّامِ وَالطَّبْرُ بِالْهَدْيِ
 وَالْحَيْلُ بِالْبَطْنِ وَاللِّينُ بِالضَّرْعِ وَبِالْمَعْدَمِ كَمَا
 حَمِلَ أَمْنُهُ أَوْ شَحْرُهُ أَيْدِي الْأَوْمَةِ مَغْلُومَةٌ
 فَإِنْ حَصَلَ شَيْءٌ لِلْمَوْصِي لَهُ الْإِخْلَ الْأَمْرُ فَيَقِيمُهُ
 يَوْمَ وَصِيَّتِهِ وَنَصَحَ بِالْمَنْفَعَةِ بَعْدَ مَا لَكَ كَلِّ
 مَنَاجِ النِّعَمِ وَتَرَبَّتْ مَنَاجِيسُ وَنَصَحَ بِالْمَنْفَعَةِ
 الْمَضْرُودَةِ كَعَدَمِهِ عِنْدَ وَجْهِهِ دَارِ
 وَخَوَّعَهَا وَنَصَحَ بِالْمَنْفَعَةِ كَوَيْدٍ وَتُعْطَى أَيْدِي
 عَلَيْهِ الْأَسْمُ فَإِنْ اخْتَلَفَ الْأَسْمُ بِالْعَرَفِ
 وَالْحَقِيقَةُ غَلَبَتْ الْحَقِيقَةُ فَالْشَّاءُ وَالْبَيْعُ

وَالتَّوْضُؤُ اسْمٌ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى مِنْ صَنِيعِهِ
 كَبِيرٌ وَالْحَصَانُ وَالْجَمَلُ وَالْبَغْلُ وَالْعَبْدُ
 اسْمٌ لِلذَّكْرِ خَاصَّةً وَالْجَدُّ وَالْأَمَانُ وَالْأَقْدَمُ
 الْقَفْرُ اسْمٌ لِلْأُنْثَى وَالْفَرْسُ وَالرَّاقِبُ
 الْهَيْمَةُ وَالنَّجْمَةُ اسْمٌ لِلْأُنْثَى مِنْ الصَّافِي
 وَالْكَيْشُ اسْمٌ لِلذَّكْرِ الْكَبِيرُ مِنْهُ
 الْمَرْزُ وَالْدَابَّةُ عَرَفَ اسْمٌ لِلذَّكْرِ وَالْأُنْثَى
 مِنَ الْبَيْتِ وَالْبَغَالُ وَالْحَمِيرُ
 الْمَوْصِي الْبَيْتُ نَصَحَ الْوَصِيَّةَ الْمُسْلِمَ إِلَى كُلِّ
 مَسْلَمٍ مَكْلَفٌ مَرَشِدٌ عَدْلٌ وَلَوْ ظَاهِرًا
 أَوْ أَعْيَى أَوْ أَمْرًا أَوْ مَرْقِيًّا كَلَّ لَا يَقْبَلُ
 إِلَّا بِإِذْنِ مَحْتَدٍ وَنَصَحَ مَنْ كَلَّمَ إِلَى عَدْلٍ
 بِهِ وَيُعْتَدُ بِجُودِهِ هَذِهِ الْإِصْفَاتُ
 عَلَى الْوَصِيَّةِ وَالْمَوْتُ وَالْمَوْصِي إِلَيْهِ أَنْ يَقْبَلَ
 وَإِنْ تَعَرَّضَ نَفْسُهُ مَنَى سَكَتًا وَنَصَحَ

وَالْحَمِيرُ

اسْمٌ لِلذَّكْرِ
 وَالنِّسَاءِ اسْمٌ لِلْأُنْثَى
 الْكَبِيرُ

الوصية معلقة **ك**اذا بلغ او حضر او
اوتاب من فقهه وان مات مريضا فعمدة
مكانه وتصح موقنة **ك**زبد وحي
سنة بثمره ووليس للوصي ان يوصي
الا ان جعل له وليا ولا ينظر للمال مع
الوصي الخاص اذا كان كفوا
ولا تصح الوصية الا في شي من معلوم يملك الموصي
فعله لفضاء الدين وتضرير الوصية وردد الموقوف
على اهلها والطريق امر غير مكلف لا باستيفاء
الدين مع رشد وارثه ومن وصي في شيء لم
يصر وصيا في غيره وان صرف اخيه الوصي
بمخفى في جهته لم يرضه واذا قال له ضع
ثلث ثالي عيت شئت اداء عطية او تصدق
به على من شئت لم يحزر له اخذها لادته
لا اقارب الوارثين ولا ابورثة الموصي ومن

رثته وخوفا ولا حاكم ولا وصي فليكل
بم تعد تركته ويصح ما يراه ويجزئه
ان كانت والاخر من عنده وله الرجوع
وقد ان نوى الرجوع **ك**ا
بعضه وهي العلم بقبضه الموارث
واذا مات الانسان بدى من تركته لغيره
وجنوبه وموئنه تجهيزه من ماله سواء
ان تعلق به حق رهق او انش جانيه او لا
ان يبعد ذلك تقضى منه ديون الدية
وديون الاء ديون وماله بعد ذلك تقضى
وصاياه من ثلثه ثم بقى ما بقي بعد
ذلك على ورثته
باب الارث ثلاثة النسب والنكاح
الصحيح والياد وموانعة ثلاثة القتل
والزرق واختلاف الدين والمجوع على تورث

من الذكور بالأختصار عشر الآباء
 وابنه وإن تزكيت والاب والابن وإن علاه
 والاع مطلقاً وإن الاعم كالأمة والعم
 وابنه كذلك والزوج والمفترق وبين
 الإختصاص بالاحتصار منسج البنت وبنت
 الابن وإن تزكيت ابوها والام والجدة
 مطلقاً والأخت مطلقاً والزوجة والعمدة
 والولاء والولاء ثلاثه ذوات
 وعصبه ورحم والفرع من المقدّم منسج
 النصف والرابع والتمن والثلاثان والثلاث
 والسدس واصحاب هذه الفرع
 بالأختصار عشر الزوجات والابوان
 والجدة والجدة مطلقاً والأخت مطلقاً
 والبنت وبنت الابن والاعم من الام فالنصف
 فرض محبة فرض الزوج حيث لا فرع وارث

للزوجة

للزوجة وفرض البنت وفرض بنت الابن مع
 تمام اولاد الصلب وفرض الاخوات الشقيقة مع
 تمام الفرع الوارث وفرض من الاخوات للاب مع
 تمام الاخوة والشرع فرض اثنين فرض الزوج مع
 تمام الفرع الوارث وفرض الزوجة فالفرع مع
 تمام الاثنين فرض واحد هو الزوجة فالفرع مع
 تمام الفرع الوارث والثلاثان فرض
 الزوجة فرض البنت فاكتر وبنت الابن
 فاكتر والاخوات الشقيقات فاكتر والام
 فاكتر فاكتر والثلاث فرض اثنين فرض ولدي
 الام فاكتر يستوي فيه ذكرهم وانثاهم
 من الام حيث لا فرع وارث للبنت وللاخوات
 من الاخوة والاخوات لذكرهن
 هناك اب وام وزوج او زوجة كان
 الثلث الباقي والسدس فرض مبعية

خاتمة

فَرَضَ الْاُمُّ مَعَ الْفَرَضِ الْوَارِثِ اَوْ مَجْمَعٍ مِنَ
 الْاُمُوْمِ وَالْاُخْوَانِ وَفَرَضَ الْجَدُّ فَكَثَرُ
 الْاُمُوْمِ اِنْ تَسَاوَيْنَ مَعَ عَدَمِ الْاُمِّ وَفَرَضَ وَلَدُ
 الْاُمِّ الْوَاحِدُ وَفَرَضَ ابْنُ الْاُمِّ فَكَثَرُ
 مَعَ ابْنِ الصُّلْبِ وَفَرَضَ الْاُمُّ ابْنُ الْاُمِّ مَعَ
 الْاُمِّ الشَّقِيْقَةِ وَفَرَضَ الْاُمُّ مَعَ الْفَرَضِ
 وَفَرَضَ الْجَدُّ كَذَلِكَ وَلَا يَنْزِلُ عَنْهُ بِحَالٍ
 اَوْ الْجَدُّ مَعَ الْاُخُوَّةِ الْاَبْنَاءِ
 اَوْلَادُ ذَكَوْرًا كَانُوا اَوْ اُنْثَى كَانُوا لَمْ يَكُنْ
 هُنَاكَ صَاحِبُ فَرَضٍ فَلَمْ يَمْعَمْ خَيْرُ الْاُمُوْمِ
 الْمُقَاسَمَةُ اَوْ ثَلَاثُ جَمِيعِ الْمَالِ وَاِنْ كَانَ
 صَاحِبُ فَرَضٍ فَلَهُ خَيْرُ ثَلَاثَةِ اُمُوْمٍ اِمَّا
 الْمُقَاسَمَةُ اَوْ ثَلَاثُ الْبَاقِي بَعْدَ صَاحِبِ الْفَرَضِ
 اَوْ سَدَسُ جَمِيعِ الْمَالِ فَاِنْ لَمْ يَتَّقِ بَعْدَ صَاحِبِ
 الْفَرَضِ اِلَّا الْقُدْرَةَ اخَذَهُ وَسَقَطَ الْاُمُوْمُ

الا لامت

بَنَتِ الشَّقِيْقَةَ اَوْلَادُ ابْنِ الْمُسْلِمَةِ الْمَسْمُومَةِ
 اَوْ كَدَّرَتْهُ وَهِيَ زَوْجٌ وَاُمٌّ وَجَدُّ وَابْنُ
 الْوَجْهِ النِّصْفُ فَنُصْلُ الشَّقِيْقَةِ ثُمَّ يَقُومُ
 ابْنُ الْجَدِّ وَالْاُمُّ ابْنُ ابْنِهَا رُبْعٌ عَلَى ثَلَاثَةِ
 مِائَةٍ مِنْ سِتْعَةِ وَعِشْرِينَ وَاِذَا اجْتَمَعَ مَعَ
 الشَّقِيْقِ وَلَدُ الْاُمِّ عَدَّهُ عَلَى الْجَدِّ اِنْ اُجْتَنِبَ
 لَمْ يَكُنْ يَأْخُذُ الشَّقِيْقُ مَا حَصَلَ لَوْلَا ابْنُ
 اِنْ يَكُونُ الشَّقِيْقُ اُخْتًا وَاحِدَةً فَتَأْخُذُ
 النِّصْفَ وَمَا حَصَلَ فَهُوَ لَوْلَا ابْنُ ابْنِ
 اَوْ ذَكَوْرًا اَوْ اُنْثَى اَوْ اَبْنَاءُ الْعَشِيرَةِ وَهِيَ
 اَوْ شَقِيْقَةُ وَاَحَدُ ابْنِ الْعَشِيرَةِ وَهِيَ
 اَوْ شَقِيْقَةُ وَاَحَدُ اَخْتَلَابِ وَلَيْسَ لَهَا رِيبٌ
 اُمٌّ وَجَدُّ وَشَقِيْقَةُ وَاُخْوَانُ اَخْتَلَابِ
 اَعْلَمُ اَنَّ الْجَدَّ يَتَّخِذُ
 اَوْ اَبْنَاءُ اَوْ اَبْنَاءُ اَوْ اَبْنَاءُ اَوْ اَبْنَاءُ

وَاللَّامُ الْاُمُّ وَالْاُمُّ
 الشَّقِيْقَةُ وَالْاُمُّ
 النِّصْفُ

وَشَقِيْقَةُ
 وَتَحْتِ ابْنِ
 وَتَحْتِ ابْنِ

بِالْوَصْفِ
 وَفَقْدَانِ
 هَا الْبَابُ

كَذَلِكَ وَحَرَّمَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى عَمَلِهِ
 الرَّوْحَيْنِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْوَلَدِ وَأَنْ يَحْدُثَ
 بِالْأَبِ وَكَأَنَّ جَدَّهُ يُعَدُّ بِجَدِّ أَقْرَبَ
 الْجَدِّ مطلقاً سَقَطَ بِالْأُمِّ وَكُلُّ جَدٍّ
 يُعَدُّ بِجَدِّ قَرْنٍ وَأَنْ كُلُّ ابْنٍ أَبٍ
 يُسْقَطُ بِابْنٍ أَقْرَبَ وَسَقَطَ الْأَخُوَّةُ الْأَخِيَّةُ
 بِابْنَيْنِ بِالْأُمِّ وَأَنْ تَزَوَّجَ الْأَقْرَبُ وَالْأَقْرَبُ
 لِلْأَبِ يُسْقَطُونَ بِالْإِخْوَةِ الشَّقِيقِينَ أَيْضًا وَبَنُو
 الْأَخُوَّةِ يُسْقَطُونَ حَتَّى بِالْجَدِّ إِلَى الْأَبِ وَالْأُمِّ
 وَالْإِخْوَةِ يُسْقَطُونَ حَتَّى بِبَنِي الْأَخُوَّةِ
 وَأَنْ تَزَوَّجَ الْأَقْرَبُ بِأَقْرَبٍ بِغَيْرِ
 الْمَدِّ مطلقاً وَأَنْ تَزَوَّجَ أَبَا صَوْلَةٍ الذَّكَرِ
 وَأَنْ تَزَوَّجَ أَوْ شَبَّ بِنَاتِ ابْنِ بِنْتِي الطَّلَقِ
 فَكثير ما تم يكسر معهن من نقصهن
 من ولد لابن وسقط الأخوة للأب بالأختين

الشقيقتين

الشقيقتين فأكثروا ما لم يكن معهن أخوة
 بنوهم ومن لا يرث لا يحجب مطلقاً إلا الأخوة
 بنوهم هم فقد لا يرثون ولا يحجبون الأم بقصباتها
 الشقيقتين الشقيقتين أعلم أن النساء كلهن
 ما لم يرثن منهن وليس فيهن عصبة بنفسه إلا المغتنة
 والزوجات ككلمة عصبات بأنفسهم إلا الزوج
 والدة الأم وأن الأخوان مع البنات عصبات وأن البنات
 بنات الابن والأخوات الشقيقات والأخوات للأب
 كل واحدة منهن مع أختها عصبة بدها مثلاً
 المأوا أن حكم العاصب أن يأخذ ما أبقيت
 من زوجة وأن لم يكن شيئاً سقط وإن انفرد وأخذ جميع
 من الزوجات ثلاث حالات يرث بالثقب
 مع عدم الفرع الوارث وبالفرع فقط مع ذكره
 من الزوجين والشقيقتين مع ابنتيه ولا تسمى عا فواعداً المشتركة
 من زوج وأم وأخوة لأم وأخوة استقاء

وإذا اجتمع كل الرجال وورث منهم ثلثه
 الابن والاب والزوج وإذا اجتمع كل
 النساء وورث منهم ثلثه البنت وبنت الابن
 والام والزوج والاخت الشقيقة وإذا اجتمع
 من كل الجنس من الصنفين وورث حصة
 الابوان والولدان واحد الزوجين ومثلي
 كان العاصب عما وابن عم وابن اخ انفرد
 بالاميرث دون احواله ومثلي عمة عمه العصبان
 من النسب وورث المولى المفق وولائتي ثلثه
 عصيته الذي كور الاقرب فالأقرب
 كالنسب فان لم يكن كور شاذ ولا ربه
 باب الترتيب في الإرث حيث
 لم تستغرق المروضة التركية ولا عاصب
 رد الفاضل على كل فرضي يقدم ماعد الزوجين
 فلا يرد عليهما من حيث الزوجية فان لم يكن

عصية المولى المفق

الحجب فرضي اخذ الكل فرضا ورا
 كان جماعة من جنس كالبنات فاعطاهن
 سوية وان اختلف جنسهم فخذ عند نسبهم
 مثل ستة ذواتا واحدة واح لام نصف من
 بن وام وام واح لأم من ثلاثة وام وبنت
 من ثلثة وام وبنتان من خمسة ولا ثلث يد
 للاثنا لو تراثت سدسا اخر لا استغنى
 فرضي وان كان هناك اخذ الزوجين
 فاعطى مسئلة الرد ثم مسئلة الزوجية ثم
 القسم ما فضل عن فرضي الزوجية على مسئلة
 الرد فاقسم صحت مسئلة الرد من
 مسئلة الزوجية والافاضل مسئلة الرد
 مسئلة الزوجية ثم من له مثنى من مسئلة
 زوجية اخذ بمضروبها في مسئلة الرد ومن
 ليس من مسئلة الرد اخذ بمضروبها الفاضل

عن مسألة الزوجية فزوج وجدته وأخ لأ
مثلاً فأضرب مسألة الرد وهي اثنان في مسألة
الزوج وهي اثنان فتصح من أربعة وهكذا
قراءة ليس يذوي فرج ولا عصية وأما
أحد عشر ولد البنات لأب أو لابن ول
الأخوات وبنات الأخوة وبنات الأم
وولد ولد الأم والعم لأب والعمات والأخوات
والأخوات وأبوالأم وكل جدة أدلت
باب بين أمهم ومن أدلى بهم ويؤثر ثوبت يتر
منه من أدلى به وإن أدلى جماعة منهم يؤبر
وأنت ثوبت من لهم منه فيصيبه لهم بالسنة
الذكر كالأنتى ومن لا وارث له فماله
لبيت المال وليس وارثاً وإنما يحفظ المال
المصانع وغيره فزوجته ومصلحة

أخوات المسألة وهي سبعة
ان وثلاثة وأربعة وستة وثمانية واثنا
عشر وأربعة وعشرون ولا يعول منها
والسنة وضعفها وضعف ضعفها فالسنة
عول متواليه إلى عشرة فتعول إلى سبعة
كزوج وأخت لغيرهم وجدته وإلى ثمانية
كزوج وأم وأخت لغيرهم وتسمى للباة إلى سبع
كزوج وولد أم وأختين لغيرها وتسمى لغيرها وإلى
كزوج وأم وأختين لأم وأختين لغيرها وتسمى
لغيرهم والأخت عشرة تعول أفراداً إلى
سبعة عشر فتعول إلى ثلاثة عشر كزوج
سنتين وأم وإلى خمسة عشر كزوج وسنتين
وأختين وإلى سبعة عشر كزوج وأختين
وأختين وإلى أربع خوات لأم وثمان أخوات
لغيرها وتسمى أم الأرحام والأربعة والعشرون

تَقُولُ مَرَّةً وَاحِدَةً إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ كَرَّةً
وَيُسْتَبَيَّنُ وَالْوَيْلُ لِمَنْ وَتَسْمَى الْمُبَرَّيَّةُ وَالْبَحِيلَةُ
لِقِلَّةِ عَوَّلِهَا **بَابُ مِيرَاثِ الْمَيِّتِ**
مَنْ مَاتَ عَنْ حَمَلٍ بَرَّثَهُ فَطَلِبُ بَقِيَّةِ وَرَثَتِهِ
قِسْمُ التَّرَكَّةِ قِسْمَتٌ وَوَقِفٌ لَهُ الْأَكْثَرُ
مِنْ إِرْثِ ذَكَرَيْنِ أَوْ اثْنَيْنِ وَدَفْعٌ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ
لِلْحَمَلِ إِرْثُهُ كَأَيْلَةٍ وَلَمَنْ يَحْبِبُهُ يَحِبُّ نَفْسَهُ
أَقْلَى مِيرَاثِهِ وَلَا يَدْخُلُ مَنْ يَسْقِطُهُ شَيْءٌ نَفَادُ
وَلَدٍ أَخَذَ كَتَبَهُ وَرَدَّ مَا بَقِيَ مُسْتَحَقًّا وَلَا يَرُدُّ
إِلَّا أَنْ اسْتَهْلَ صَارَ حَاوٍ عَطَسَ أَوْ نَفَسَ أَوْ وَجَدَ
مِنْهُ مَا يَنْدَلِ عَلَى الْحَيَاةِ كَالْحَرَكَةِ الطَّوِيلَةِ
وَنَحْوَهَا وَلَوْ طَرَفُ بَعْضِهِ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ انْقَضَى
لَمْ يَرِثْ **بَابُ مِيرَاثِ الْمَقْتُولِ**
مَنْ انْقَطَعَ خَبَرُهُ لِقَبْتِهِ ظَاهِرُهَا السَّلَامَةُ كَالْإِسْمِ
وَالْخُرُوجُ لِلتَّجَارَةِ وَالسِّيَاحَةِ وَطَلِبُ الْعِلْمِ انْتِظَرُ

ثَلَاثِينَ سَنَةً مُنْذُ وُلِدَ فَإِنْ فَقِدَ ابْنُ تِسْعِينَ
سَنَةً فَالْحَاقِكُ حَتَّى كَانَ ظَاهِرُهَا الْقَوْلُ
فَقِدَ مَنْ بَيْنَ أَهْلِهِ أَوْ فِي مَهْلِكَةٍ كَذَلِكَ
كَانَ أَوْ فَقِدَ بَيْنَ الصَّفَيْنِ حَالُ الْحَرْبِ أَوْ غَرَبَتْ
بَنِيَّةٌ وَنَجَّاهُ قَوْمٌ وَغَرِقَ آخَرُونَ انْتَظَرُ تِمَّةُ
بَنِي تِسْعِينَ مُنْذُ فَقِدَ ثُمَّ يَقْسَمُ مَالُهُ فِي الْحَالَتَيْنِ
أَلْفَرَمَ بَعْدَ الْقِسْمِ أَخَذَ مَا وَجَدَهُ بَعِيْنُهُ وَرَجَعَ
بِالْبَاقِي فَإِنْ مَاتَ مُوَرِّثٌ هَذَا الْمَقْصُودُ مِنْ
ظَاهِرِهِ أَخَذَ كُلُّ وَارِثٍ الْيَقِينِ وَوَقِفَ
السَّاقِي وَمَنْ أَشْكَلَ لِسَبَبِهِ وَكَامُ الْمَقْصُودِ
بَابُ مِيرَاثِ الْحَسَنِ وَهُوَ مَنْ لَهُ ٢٠
عَلَى الذَّكَرِ وَفَرَجُ الْمَرَاةِ وَبِقَبْتِهِ يَبْزُلُهُ
سَعِيدٌ مَنْ أَحَدُهُمَا فَإِنْ حَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا
كَثُرَتْ هُمَا فَإِنْ اسْتَوَيَا فَكُلُّهُمَا فَإِنْ
كَثُرَتْ لِسَبَبِهِ لَعَدُ كِبَرُهُ أُعْطِيَ وَمَنْ مَعَهُ

الْبَقِيَّةُ وَوَقَفَ الْبَارِقُ لِنَظَرِهِ دَكُورٌ
 يَنْبَغِي لِحَيْتِهِ أَوْ إِمْنَاءُ مِنْ دَكُورِهِ أَوْ أَوَّلُ
 يَحْيُضُ أَوْ تَقَالِبُ نَذِي أَوْ إِمْنَاءُ مِنْ فَرْجٍ كَانَ مَاتَ
 أَوْ يَلُغُ بِلَا أَمَارَةٍ أَوْ خُتَكَفَ ارْتَهُ أَحَدُ نِصْفَيْ
 مِيرَاثٍ دَكُورٌ وَنِصْفُ مِيرَاثٍ اُنْثَى
 بِأَبِ مِيرَاثٍ الْعَمُّ فِي وَنَحْوِهِ
 إِذَا عِلِمَ مَوْتُ الْمُتَوَارِثِينَ مَعَاظِلُهُ ارْتُ وَكَانَ
 أَنْ جُهِلَ الْأُسْبُقُ أَوْ عِلِمَ ثُمَّ نَشِي وَادْعَى
 كُلُّ الْأَخْرِ وَلَا يَنْتَهَ أَوْ تَعَارَضَتْ أُمَّةٌ وَهِيَ
 وَأَنْ كَرِهَ بَدَعَ وَرَثَتُهُ كُلُّ مَنْ الْأَحْ
 وَمِثْرُ كُلِّ مَيِّتٍ صَاحِبُهُ ثُمَّ يَقْسَمُ بِلَا
 عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ بِأَبِ
 مِيرَاثٍ أَضْلُ الْمَلِكِ لَا تَوَارِثُ بَيْنَ خَلْفَتِهِ
 فِي الدِّينِ إِلَّا بِالْوَلَاءِ فَيَرِثُ بِهِ الْمُسْلِمُ الْكَافِرُ
 وَالْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَكَذَا يَرِثُ الْكَافِرُ مَوْلَاهُ

الْمُسْلِمُ قَبْلَ قِسْمِ مِيرَاثِهِ مَوْتُهُ الْمُسْلِمُ
 الْكَافِرُ مِثْلُ شَتَّى لَا يَتَوَارِثُونَ مَعَ اخْتِلَافِ
 يَحْيُضُ أَوْ تَقَالِبُ نَذِي أَوْ إِمْنَاءُ مِنْ فَرْجٍ كَانَ مَاتَ
 أَوْ يَلُغُ بِلَا أَمَارَةٍ أَوْ خُتَكَفَ ارْتَهُ أَحَدُ نِصْفَيْ
 مِيرَاثٍ دَكُورٌ وَنِصْفُ مِيرَاثٍ اُنْثَى
 بِأَبِ مِيرَاثٍ الْعَمُّ فِي وَنَحْوِهِ
 إِذَا عِلِمَ مَوْتُ الْمُتَوَارِثِينَ مَعَاظِلُهُ ارْتُ وَكَانَ
 أَنْ جُهِلَ الْأُسْبُقُ أَوْ عِلِمَ ثُمَّ نَشِي وَادْعَى
 كُلُّ الْأَخْرِ وَلَا يَنْتَهَ أَوْ تَعَارَضَتْ أُمَّةٌ وَهِيَ
 وَأَنْ كَرِهَ بَدَعَ وَرَثَتُهُ كُلُّ مَنْ الْأَحْ
 وَمِثْرُ كُلِّ مَيِّتٍ صَاحِبُهُ ثُمَّ يَقْسَمُ بِلَا
 عَلَى الْأَحْيَاءِ مِنْ وَرَثَتِهِ بِأَبِ
 مِيرَاثٍ أَضْلُ الْمَلِكِ لَا تَوَارِثُ بَيْنَ خَلْفَتِهِ
 فِي الدِّينِ إِلَّا بِالْوَلَاءِ فَيَرِثُ بِهِ الْمُسْلِمُ الْكَافِرُ
 وَالْكَافِرُ الْمُسْلِمَ وَكَذَا يَرِثُ الْكَافِرُ مَوْلَاهُ

فكلام

فكلام

فِي مَرَضِهِ مَوْتَهُ طَلَقَهَا عَلَى مَا لَهَا مِنَ الْمَالِ عَنْهُ أَوْ لَا
 أَنَّهُ طَلَقَهَا سَابِقًا وَحَالٍ صَحِيحَةٍ أَوْ وَكَانَ
 فِي صَحِيحَتِهِ مَن يَبْنِي بِنَاهُ حَتَّى شَاءَ قَابًا لَهَا فِي مَرَمٍ
 مَوْتِهِ فَتَرِثُ شَيْءَ الْحَيِّ حَتَّى وَلَوْ انْقَضَتْ عِدَّةُ
 مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ أَوْ تَرِثْ سَدًّا فَلَوْ طَلَّقَ الْمُسْتَهْ
 أَرْبَعًا وَانْقَضَتْ عِدَّةُ ثَمَنٍ وَتَزَوَّجَ أَرْبَعًا
 وَرِثَ الثَّمَانُ عَلَى السَّوَاءِ كَسَّرَ طَرَفُهُ وَتَبَيَّنَ لَهُ
 أَنْ قَتَلَتْ بَرَضًا مَوْتَهَا الْمَخُوفُ مَا يَضَعُ كَوْنَهُ
 مَا دَامَتْ مُعْتَدَّةً أَنْ أَتَيْتُ وَالْأَسْفُطُ
 بِأَيِّهِ **باب** الْمَخُوفُ أَوْ غَيْرُهُ مِنْ شَيْءٍ
 إِذَا أَقْرَأَ الْوَارِثُ يَمْنًا بِشَارِكِهِ فِي الْإِثْمِ
 أَوْ يَمْنًا بِحَبِيْبِهِ كَحَبِّ كَارِخٍ أَقْرَأَ بَابِنَ لِلْبَيْتِ حَتَّى
 وَتَبَيَّنَ الْإِثْمُ وَالْحَبُّ فَإِذَا أَقْرَأَ الْوَارِثُ
 الْمَكْتُفُونَ بِشَخْصٍ مِمَّنْ هُوَ لَيْسَ بِالنَّسَبِ
 وَصَدَقَ أَوْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مُجَنِّبًا تَبَيَّنَ نَسَبُهُ

وارثه

لِرِثَتِهِ لَمْ يَكُنْ يُعْتَبَرُ لِلْبُتُوْتِ نَسَبُهُ مِنَ الْمَوْتِ
 مِنَ الْوَجْهِ الْوَارِثَةِ حَتَّى الزَّوْجُ وَوَلَدُ الْأَمْرِ
 وَنَسَبُهُ إِذَا عَدَّ لَيْتَ مِنَ الْوَارِثَةِ أَوْ مَن يَغِيْرُهُمْ فَإِنْ
 لَمْ يَغِيْرْ جَمِيعَهُمْ تَبَيَّنَ نَسَبُهُ وَارِثُهُ مِمَّنْ أَقْرَأَ
 بِشَارِكِهِ فِيمَا يَبْدُو أَوْ يَأْخُذُ الْخُلَافَاتُ
 بِأَيِّهِ **باب** مِيرَاثَةِ الْقَتْلِ لَإِثْمٍ
 قَتَلَ مَوْتَرْتَهُ يَغِيْرُ حَقَّ أَوْ شَارِكِي قَتْلِهِ
 أَوْ خَطَاةً فَلَا يَرِثُ مَنْ سَقَى وَلَدَهُ دَوَاءً فَمَاتَ
 وَلَدُهُ أَوْ قَصَدَهُ أَوْ بَطَسَ لِقَتْلِهِ وَأَنْ قَتَلَ بِحَقِّ
 رِثَتِهِ كَالْقَتْلِ قِصَاصًا أَوْ حِدًّا أَوْ دَفْعًا عَنْ
 نَفْسِهِ وَكَذَلِكَ قَتَلَ الْبَاغِي الْعَادِلَ لِعَكْسِهِ
باب مِيرَاثَةِ الْمُعْتَقِ بَعْضُهُ الرِّقُّ
 وَبَعْضُهُ هُوَ لَا يَرِثُ وَلَا يُورِثُ لَمْ يَكُنْ الْمُبْتَلَى
 يَرِثُ وَيُورِثُ وَبِحَبِّ الْقَدْرِ مَا فِيهِ مِنَ الْحَرَّةِ
 إِذَا حَصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مُهَابَاةٌ فَكُلُّ رَكْنٍ

وَلِيْرُ الْمَوْتِ مِنْ رِثَتِهِ
 دَوَاءً مَا سَقَطَ وَلَا
 تَرِثُ مِنْهَا شَيْئًا صَح

لِوَارِثِهِ وَالْأَقْرَبُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ بِالْحَصْرِ
باب الولاء مَنْ أَعْتَقَ رَقِيقًا أَوْ سَلَّ
فَسَرَى إِلَى الْبَلَاءِ أَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ بِرَحْمَةٍ
أَوْ عِيَّضَ أَوْ كَتَابَهُ أَوْ تَذَبَّرَ أَوْ لَدَّ أَوْ وَصَّيَ
أَوْ أَعْتَقَهُ فِي نَزَاكَتِهِ إِنْ سَدَّ رِمَ الْكَفَّارِ
فَلَهُ عَلَيْهِ الْوَلَاءُ وَعَلَى أَوْلَادِهِ بِشَرْطِ كَرِّ
مِنْ زَوْجَةٍ عَتِيقَةٍ أَوْ أُمِّهِ وَعَلَى مَنْ لَهُ أَوْ لَهُمْ مَالٌ
الْوَلَاءُ وَإِنْ قَالَ أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي بِمَا
أَوْعَيْتِي أَوْ عَنَّا كَرًّا وَعَلَى ثَمَنِهِ وَلَعَنَتُهُ مَعَهُ
وَأَلَا لَهُ لِلْمُعْتَقِ عَنْهُ وَيُلْزَمُ الْغَائِلُ ثَمَنَهُ فِيمَا أَدَّى
بِهِ وَإِنْ قَالَ أَلَا مَرُّ أَعْتَقَ عَبْدَكَ عَنِّي فَأَعْتَقَهُ
صَحِيحٌ وَوَلَاؤُهُ لِلْكَافِرِ **باب** وَلَا يَرِثُ
صَاحِبُ الْوَلَاءِ الْأَعْتَدَ عَدَمَ عَصَبَاتِ النَّسَبِ
إِنْ يَأْخُذَ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ وَفُرُوضُهُمْ بَعْدَهُ
دَلِيلٌ يَرِثُ الْمُعْتَقَ وَلَوْ أَتَتْهُ شَمُّ عَصَبَتِهِ الْأَقْرَبِ

قَدْ

بِالْقُرْبِ وَجَعَلَهُ الْجَدُّ مَعَ الْأَخَوَةِ فِي الْوَلَاءِ
فِي النَّسَبِ وَالْوَلَاءُ لَا يُبَاعُ وَلَا يُوهَبُ وَلَا
يُؤْتَى وَلَا يُوصَى بِهِ وَلَا يُورِثُ وَإِنْ تَرِثَ يَرِثُ
بِغَيْرِ عَصَبَاتٍ الْمُعْتَقُ يَوْمَ مَوْتِ الْعَيْقِ لَكِنْ
إِنْ أُنْقِلَ مِنْ جِهَةٍ إِلَى أُخْرَى فَلَوْ تَزَوَّجَ قَبْلَهُ
فَلَهُ قَوْلُهُ مَنْ يَكْدُهُ لِمَنْ أَعْتَقَهَا فَإِنْ أَعْتَقَ
باب أَعْتَقَ الْوَلِيَّ لِمَوْلَاهُ كِتَابًا
لِعَيْقٍ وَهُوَ مَنْ أَعْطَى الْقُرْبَ فَلَسَ عَيْقٌ
بِقَوْلِهِ **كَسَبَ** وَبِكُرْهُ إِنْ كَانَ لَأَقْرَبَ
وَلَا **كَسَبَ** أَوْ بِخَافٍ مِنْهُ الرِّبَا أَوْ الْفَسَادَ
مَنْ أَرَادَ عِلْمَ ذَلِكَ مِنْهُ وَهَكَذَا الْكِتَابُ ٩٠
بِحُصْلِ الْعَيْقِ بِالْقَوْلِ وَصَرِّحْ بِهِ لَفْظُ الْعَيْقِ
بِالْوَلَاءِ كَيْفَ صَرِّحَ بِالْقَوْلِ أَوْ بِمُضَارِعٍ وَاسْتَرْ
بِالْوَلَاءِ مَعَ الْيَتِيمِ سِتَّةَ عَشَرَ خَلَّتْ
بِالْقَوْلِ وَالْحَقُّ بِأَهْلِكَ وَأَذْهَبَ حَيْثُ شِئْتَ وَلَا

الولاء

سَبِيلَ لِي أَوْ لَا سُلْطَانَ أَوْ لَا مَلِكًا أَوْ لَا رَحْمَةً
أَوْ لَا جِدَّةَ مَتَى لِي عَلَيْكَ وَوَهَبْتُكَ لِلَّهِ وَلِلْ
لَّهِ وَرَفَعْتُ يَدِي عَنْكَ إِلَى اللَّهِ وَأَنْتَ مُؤَلَّى
أَوْ سَائِبَةٌ وَمَلَائِكَةُ نَفْسِكَ وَفَكَتَ رَبِّكَ
وَتَرَبَّدَ الْأُمَّةُ بِأَنْتَ طَالِي أَوْ حَرَامٌ وَلَيْسَ
حَمَلٌ لَمْ يَسْتَنْشِ نَعْتَقِ أُمَّةٌ لَا عَكْسَهُ وَإِنْ قَالُوا
لَمْ يُمْكِنْ كَوْنُهُ أَبْنَةً أَنْتَ ابْنِي عَنْ لَأَمْ
لَمْ يُمْكِنِ إِلَّا بِالنَّبَةِ خَرَجَ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ
بِالْفِعْلِ مَنْ مَثَلُ بَرَقِيهِ فَيُذْخِرُ الْفَقْرَ أَوْ أَدْنَاهُ
وَيُخَوِّهُمَا أَوْ خَرَقًا أَوْ حَرَكِي عَضْوَامِيهِ أَوْ تَكْرَارًا
عَلَى الْفَاحِشَةِ أَوْ وَطْئٍ مَالًا يُوْطِئُ مِثْلَهَا الصِّدْقَ
قَاءَ فَضَاهَا عَنْ فِي الْجَبِيعِ وَلَا عِنِّي بِخَدِّ شَرٍّ
وَضَرْبٍ وَلَعَنَ وَبِحَصْلِ الْمَلِكِ مَنْ مَلَكَ
لِي رَجِيمٌ مَحْرُومٌ مِنَ النَّسَبِ عَنِّي عَلَيْهِ وَلَوْ
هَذَا وَإِنْ مَلَكَ بَعْضُهُ عَنِّي الْبَقْعُ وَالْبَارِقُ

أَبَاهُ أَنْتَ ابْنِي أَوْ لَمْ يُمْكِنْ كَوْنُهُ

عَسَقَ وَلَوْ مَالَكِ اثْنَيْنِ مَعَا وَطَلَعَا مَعَا
 عَسَقَ وَاحِدًا بِضَرْعِهِ وَمِثْلُهُ الطَّلَعُ وَ
 عَسَقَ وَاحِدًا وَإِنْ قَالَ لِرَقِيقَةٍ أَنْتَ
 حُرٌّ وَعَمَلُكَ كَالْفُ عَسَقَ فِي الْحَالِ يَلُوحُ
 وَعَلَى الْفِ أَوْ بِالْفِ لَا يَفْتَقُ حَتَّى يَقْبَلَ وَفِي
 الْأُفِ وَعَلَى أَنْ تَحْدِثَ مِنْهُ يَفْتَقُ يَلُوحُ
 وَتَلَزِمُهُ الْخِدْمَةُ وَيَصِحُّ أَنْ يَحْتَقَهُ وَيُسْتَشْتَرَى
 خِدْمَتُهُ مَدَّةَ حَيَاتِهِ أَوْ مَدَّةَ مَعْلُومَةٍ وَمِنْ
 قَالَ رَقِيقِي حُرًّا أَوْ زَوْجِي حَالِقًا وَلَهُ مُتَعَدِّ
 وَلِحُرِّيَّتِهِ مَعِينًا عَسَقَ الْكُلُّ لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ
 مُضَافٌ فَيَعْرُبُ بِأَبِ التَّضْيِيقِ
 تَغْلِيْقُ الْعَسَقِ بِالْمَوْتِ كَقَوْلِهِ لِرَقِيقَةٍ أَنْتَ
 فَانْتَ حُرٌّ بَعْدَ مَوْتِي وَبَعْدَ كَوْنِهِ
 وَوَصِيَّتُهُ كَوْنُهُ مِنَ الثَّلَاثِ وَحُرِّيَّتُهُ وَكَأَنَّ
 كَالْعَسَقِ وَصَحِيحٌ مُطْلَقًا كَأَنْتَ مَدْبَرٌ وَمُقْبَدٌ

كأنت

لَأَنْتَ فِي عَامِي أَوْ مَرْضِي هَذَا فَأَنْتَ مَدْبَرٌ
 وَمُطْلَقًا كَأَنْتَ مَدْبَرٌ فَأَنْتَ مَدْبَرٌ وَمُقْبَدٌ
 وَأَنْتَ مَدْبَرٌ الْيَوْمَ أَوْ سَنَةً وَيَصِحُّ بَيْعُ الْمَدْبَرِ
 وَهَيْتُهُ فَإِنْ عَادَ لِمَلِكِهِ فَأَدَّ الشَّدِيرُ وَيَبْطُلُ
 بِلَوْنِهِ أَشْيَاءُ بِوَقْفِهِ وَيَقْتُلُهُ لِسَيِّدِهِ وَيَا بَلَاءَ
 أَمْرُهُ وَوَلَدَ الْمَدْبَرَةُ الَّذِي يُوَلِّدُ بَعْدَ الشَّدِيرِ
 كَهَيِّ وَلَهُ وَطِيقًا وَأَنْ لَمْ يَشْرَطْهُ وَوَطِيقًا
 خِدْمَتُهُ أَوْ مَدَّةَ حَيَاتِهِ أَوْ مَدَّةَ مَعْلُومَةٍ أَوْ مَكَائِبُ
 كَأَنْتَ الزَّمْرَاءُ زَالَةً مِلْكِهِ فَإِنْ أُنِيَ بَيْعَ عَلَيْهِ
 كَأَنْتَ وَهِيَ بَيْعُ السَّيِّدِ رَقِيقُهُ
 وَذَمُّهُ مَبَاحٌ مَعْلُومٌ يَصِحُّ لِمُسْلِمٍ
 مَبْخَرٌ بِمَنْ مَبْخَرٌ بِمَنْ فَصَاعِدًا يُعْلَمُ قَدْرُ كُلِّ
 وَمَدَّةُ شَرِّهِ وَلَا يَشْرَطُ أَجَلَ لَهُ وَقَعَ فِي الْعُدَّةِ
 عَلَى الْكُشْبِ فَإِنْ فُقِدَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ فَفَاسِدٌ
 كَالنَّابَةِ فِي الْعَقْدَةِ وَالْمَرْضَى مِنَ الْمَالِ وَلَا يَصِحُّ

الا بالقول من جاز التصرف لكون
 لكونه للميراث صح ومثله اذ كاتب ماله
 لسيده او ابراده منه عتق وما فضل بيده قال
 وان اعتقه سيده وعليه شيء من مال الكفا
 او مات قبل وفاته كان جميع ماله معه لسيده
 ولو اخذ السيد حقه ظاهرا او خفيا قال
 هو حر ثم بان العوض مستحقا للميراث
 فصل وبذلك المكاتب كسبه ولله
 وكله تصرف بصلح ماله كالبيع والشر
 والام جازة ولا سيدها والنفقة على نفسه وماله
 لكونه ماله غير شام فلا بد
 ان يكفر بماله او يسافر لحياته او يترد
 او يستر او يترحم او يفرض او يخالي او يترحم
 او يضارب او يبيع مؤجلا او بزوجه رقيق
 او يحدده او يعتقه او يكتنيه الا باذن سيده

والله اعلم

٩٠ السيد وولد المكاتبه اذا وضعته بعدها
 في العتق بالاداء والامر او لا باعنا ولا لان
 يصح شرط وطى مكاتبه فان وطئها بلا
 طهر ولو لم يمت المهر ولو مطاوعة وتصبر ان
 كانت ام ولد لسيده ان ادت عتقت والا فموتها
 يبيع نفل المالك في المكاتب والمشتري جمل الكفا
 اذ والامر شى وهو كالبايع في انه اذا ادى ماله
 لسيده او لاولاده او لغيره وفقه فاذا ادى بطل
 نفع قصص المكاتبه عقد لا يهر
 من طرفين لا بدخلها خاسر مطلقا ولا تنقح
 السيد وجنونه ولا يحجر عليه ويقتل
 لا ذاء الى من يقوم مقامه وان جلى بجم فلم
 يرد فليس له الفسخ ويلزم الظاهر ثلاثا
 مع عرض وماله كالمالك دون مسافه فصر
 رجا اقدمه ويجب على السيد ان يدفع ربع ماله

للمكاتب

الْكِتَابَةِ وَالسَّيِّدِ الْفَسِيخُ يُعْزَرُ عَنْ رُبْعِهِ
 وَلِلْمَاكِ وَلَوْ قَادِرٌ عَلَى التَّكْسِبِ لَخَبِرَ
 نَفْسِهِ وَيُصْبِحُ فَسِيخُ الْكِتَابَةِ بِاتِّقَافِهِمْ
 وَلَوْ كَانُوا خُلَفَاءُ الْكِتَابَةِ فَنُزُلُ
 الْمُنْكَرِ وَفِي قَدَرٍ عَوْنِهَا أَوْ جِنْسِهِ أَوْ جِلْدِ
 أَوْ فَاءٍ مَا لَهَا فَقُولُ السَّيِّدِ وَالْكِتَابَةِ
 الْعَاسِيَةِ كَعَلَى خَمِيرٍ أَوْ خَيْرٍ أَوْ مَجْهُولٍ
 يُغْلَبُ فِيهَا حُكْمُ الصِّفَةِ فِي أَنَّهُ إِذَا
 هَتَّقَ لَا أَنْ يُزَكَّى وَلَكِنْ فَسِيخُهَا وَتَفْسِيخُ
 السَّيِّدِ وَجُنُوبِهِ وَالْحَجَرُ عَلَيْهِ
 أَبْشَحُ عَرَاةً أَلَوْ لَدَى وَهِيَ سَنٌ وَوَدَى
 مِنَ الْمَالِكِ مَا فِيهِ صُورَةٌ وَلَوْ حَفِيَّةٌ وَتَعْنَى عَمْرٍ
 وَأَنْ لَمْ يَلِكْ غَيْرُهَا وَمَنْ مَلَكَ عَامِلًا فَرَعًا
 حَرَّمَ يَسُّهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ وَيَلْزَمُهُ عَشْفُهُ
 وَمَنْ قَالَ لَا مِيرَاثَةَ أُمٍّ وَلَدِي أَوْ بَدَلِي

ولاد صارت

وَلَوْ صَارَتْ أُمٌّ وَلَدٌ وَكَذَلِكَ يُقَالُ لِابْنِهِ
 ابْنِ ابْنِي أَوْ بَدَلِي ابْنِي وَثَبِتَ النَّسَبُ
 فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يَبْقَ جَلَّ تَحَلَّى بِهِ فِي مِلْكِهِ أَوْ نَبَرَهُ
 لَمْ يَصِرْ أُمٌّ وَلَدٌ إِلَّا بِقَرِينَةٍ وَلَا يَنْظُرُ إِلَّا لِدَا
 عَالٍ وَلَوْ بَقِيَ لَهَا السَّيِّدُ هَا وَوَلَدَهَا الْحَادِثُ
 لِدَا يَلَدَ هَا كَيْ لَكِنْ لَا يَغْنَى بِعَاقِبَتِهَا
 فَمَنْ طَافَ بِالسَّيِّدِ بَلَدٌ بِمَوْتِهِ وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهَا
 فِي حَامِلٍ فَتَفَقَّهَتْ مَدَّةً حَمَلُهَا مِنْ مَالِهِ إِنْ كَانَ
 الْأَقْلَى وَإِثْرُهُ وَكَأَنَّمَا جَنَّتْ أُمُّ الْوَلَدِ لَزِمَ
 سَيِّدُهَا وَوَلَدُهَا بِالْأَقْلَى مِنَ الْأَمْزِشِ أَوْ قِيمَتِهَا
 وَالْفَدَا وَإِنْ أَجْمَعَتْ أَمْزِشٌ فَيُكَلِّمُ أَعْلَى شَيْءٍ
 بِالْأَقْلَى الْجَمِيعِ بِرُقِيمَتِهَا وَلِذَا كَانَ عَلَى السَّيِّدِ
 الْأَقْلَى مِنَ أَرْشِ الْجَمِيعِ أَوْ قِيمَتِهَا وَوَيْتَاضُونَ
 لَمْ يَخْشَوْهُمْ وَإِنْ أَسْلَمَتْ أُمٌّ وَلَدٌ الْكَافِرُ مَسِيحٌ
 لَمْ يَخْشَوْهَا وَجِلْدُ بَنِيهِ وَبَنَاتُهَا وَاجْبِرْ عَلَى تَفَقُّهِهَا

ان قدم كسبها فان اسلم حلت له و...
ما ن كافر اعتقت كتاب النكاح
يسن لذي شهوة لا يخاف الزنا ويجب
من يخافه ورساع لمن لا شهوة ولا يحرم
الحرب لغير ضرورة ويسن نكاح
الذين الولود اليك الحبيبة الاجنبي
ويجب غص البصر عن كل ما حرم الله
فلا ينظر الا ما ورد الشرع بجواز
ثمانيه اقسام الاول نظر الرجل
ولو محبوبا للحررة البالغة الا اجنبية
حاجة فلا يجوز له ونظر شيء منها
المستل في نظره لمن لا يشتهي
فيجوز لوجهها خاصة الثالث نظر
عليها او لمقامتها وكذا الفقه الحنابلة
نظر الحر بالغة بخطيها فيجوز للوجه واليد
واليد واليد

فيجوز لوجهها

والقدم الخامس نظره ذوات محاربه
تسج او امه لا يملكها او يملك بعضها
كان لا شهوة له كعتيان وكبر او كان
براوله شهوة او رقيقا غير مبعض ومشتري
نظر السيد له فيجوز للوجه واليد والقدم
نظره للداواه فيجوز
التي يحتاج اليها الساجع نظره لاهمه
مميزه دون تسج ونظر المرأة للمرأة
نظر المميز الذي لا شهوة
له للمرأة ونظر الرجل
للسجل ولو امر ذ صريح

خَلْوَةً رَجُلٌ غَيْرُ مُحْرَمٍ بِالنِّسَاءِ وَمَكَرًا
 وَمُحْرَمٌ التَّصَرُّحُ بِخُطْبَةِ الْمُعْتَدَةِ الْبَائِي لَالِي
 الْأَخْطَبَةِ الرَّجْعِيَّةِ وَتَحْرِمُ خُطْبَةُ عَلَى خُطْبَةٍ
 مُسَلِّمٍ أَحْيَبُ وَيَصِحُّ الْعُقْدَانُ
 رَكْعَتَيْنِ كَأَحَدٍ وَشَرْطُهَا رُكُوعُ رُكُوعِ الْأَحْجَادِ
 وَالْقَبُولُ مُرْتَبِنٌ وَبُصْحُ النِّكَاحِ هَرَّةٌ
 وَبِكُلِّ لِسَانٍ فَاحِرٌ عَنْ عَرَبِيٍّ لَا يَكُنِي
 وَلَا شَارَةً الْأَمْنِ أَحْمَرٌ وَشَرْطُهُ اخْتِ
 تَعْيِينَ الرَّجُلَيْنِ فَلَا يَصِحُّ زَوْجَتُكَ بِنْتِ
 وَلَهُ غَيْرُهَا وَلَا قِلْتُ نِكَاحَهَا لِابْنِي وَإِلَيْهِ
 حَتَّى يُمَيِّزَ كُلَّ مَنَّهُمَا بِأَنَّهُ أَوْ صِفَتُهُ
 يَحْضُرُ رُوحُ مَكَلَفٍ وَلَوْ رَفِيقًا فَيَجْزِي الْأَبَ لَالِي
 غَيْرُ الْمَكَلَفِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَوَاضِلُهُ
 لَمْ يَكُنْ قَالُوا كُمْ لِحَاجَةٍ وَلَا يَصِحُّ
 مِنْ غَيْرِهِمْ أَنْ يَزُوجَ غَيْرَ الْمَكَلَفِ وَلَوْ كُنْ

(ص ١٨٧)

فِي زَوْجَةٍ حُرَّةٍ عَاقِلَةٍ ثَيِّبَةٍ ثُمَّ لَهَا نَسَبٌ
 فَيَجْزِي الْأَبَ ثَيِّبًا ذُوْنَ ذَلِكُ وَبِكُرَا
 الْغَةِ وَلِكُلِّ وَلِيٍّ تَزْوِيجُ ثَيِّبَةٍ بَلِغَتْ
 لِسَانَهَا بِهَا لَامِنْ ذُوْهَا بِحَالٍ الْأَوْصِيَّاتُ
 وَأَنْ يَتَّبَعَ الْكَلَامُ وَأَذْنُ الْبِكْرِ الصَّمَاتُ
 وَشَرْطُهَا اسْتِبْدَاحُهَا لِسِمَةِ الزَّوْجِ لَهَا عِلَاقَةٌ
 لَهَا فِي الْمِفْرَقَةِ وَبِحَبْرِ السَّيِّدِ وَلَوْ قَاسَمَتْهُ
 الْمَكَلَفُ وَأَمَّا وَلَوْ مَكَلَفُهُ الثَّالِثُ
 لَوْ شَرِكُ فِيهِ ذُكُورِيَّةٌ وَعَقْلٌ وَبَلُوغٌ
 وَنِسَبَةٌ وَإِتْفَاقُ دَيْنٍ وَعَدَالَةٌ وَلَوْ ظَاهِرَةً
 سَدُّ وَهُوَ مَقْرَفَةُ الْكُفْرِ وَمَصْلَحَةُ النِّكَاحِ
 الْحَقُّ بِزَوْجِ الْحُرَّةِ أَبُوْهَا أَنْ عَلَا قَاتِلُهَا وَأَنْ
 سَقَا لَاحُ الشَّقِيقَيْنِ قَالَا لِحُ الْأَبِ ثُمَّ الْأُمِّ
 فَصَرَفَتْ كَالْإِثْرِ ثُمَّ السُّلْطَانُ أَوْ نَائِبُهُ
 عَدَمُ الْكُلِّ زَوْجُهَا ذُوْ سُلْطَانٍ مَكَلَفُهَا

فَإِنْ قَعَدَ مَنْ وَصَّكَتَ مِنْ زَوْجِهَا فَلَوْ زَوْجُ
 الْحَاكِمِ أَوْ الْوَلِيِّ الْأَبْعَدُ يُلْزَمُ بِالْعَدْلِ
 لَمْ يَصِحَّ وَمِنْ الْعَدْلِ غَيْبُهُ الْوَلِيُّ مَسَافَةُ الْقَفْرِ
 أَوْ جَهْلُ الْمَسَافَةِ أَوْ جَهْلُ مَكَانِهِ مَعَ كُسْرِيَّةِ أَوَّلِهِ
 مِنْ بَلَفَتٍ تَشْعَاكُمُوهَا مُرَضِيَّتُهُ
 وَمِنْ كَيْلِ الْوَلِيِّ بِقَبْرِ
 مَقَامَةٍ وَلَوْ أَنَّ بَوَكَيْلَ يَدُوهُ أَدَّى الْكَيْلَ لَا
 مِنْ ذَلِكَ غَيْرُ الْمُجْبَرُ لِلْوَكِيلِ بَعْدَ تَوَكُّلِهِ وَتَشْعُرُ
 بِالْوَكِيلِ الْوَلِيُّ مَا يَشْرُطُ فِيهِ وَيَصِحُّ تَوَكُّلُ
 الْفَاسِقِ فِي الْقَبُولِ وَيَصِحُّ التَّوَكُّلُ
 بِطَلْقِ كُزُوجٍ مِنْ ثَلَاثٍ وَيَنْقُضُ بِالْفَرْقِ
 وَمَقْبُذُ كُزُوجٍ مِنْ ثَلَاثٍ أَوْ يَشْرُطُ قَوْلُ
 الْوَلِيِّ أَوْ وَكِيلِهِ زَوْجْتُ فَلَا نَهْ فَلَوْ مَا أَوَّلَهُ
 وَيَقُولُ وَكَيْلُ الزَّوْجِ قَبْلَهُ لَوْ كَيْلُ
 أَوْ لِفَلَانٍ وَوَصَّى الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ بِغَيْرِ تَوَكُّلٍ

وَالْمُجْبَرُ مِنْ ذِكْرٍ وَأَنْتِي وَإِنْ أَسْنَوِي وَلِيَّانِي
 كَثَرَتْ فِي دَرَجَةٍ صَحَّ الزَّوْجُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ
 بَلَّغَتْ لَهُمْ فَإِنْ أَذْنَتْ لِأَحَدِهِمْ تَقْبَلُ وَلَمْ يَصَحَّ
 بِغَيْرِ زَوْجٍ مِنْ زَوْجٍ بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ عِنْدَهُ
 الْفَقِيرُ مَا مَتَّهِ أَوْ زَوْجُ ابْنِهِ يَتَحَوَّنُ أَخِيهِ
 أَوْ كُلُّ الزَّوْجِ الْوَلِيُّ أَوْ عَكْسُهُ أَوْ وَلَوْ
 وَاحِدًا صَحَّ أَنْ يَقُولَ طَرَفِي الْعَقْدُ وَبِكُفِّي
 زَوْجْتُ فَلَوْ مَا فَلَا نَهْ أَوْ زَوْجُهَا إِنْ كَانَ
 فِي الزَّوْجِ وَمِنْ قَالٍ لَا مَتَّهِ اعْتَقْتُكَ وَجَعَلْتُ
 مِنْكَ صَدَاقَكَ وَغَنَقْتُ وَصَارَتْ حُرَّةً
 لِأَنَّ تَوَقُّرَ شُرُوطِ النِّكَاحِ الزَّائِعُ الشَّهَادَةُ
 لَا يَنْقُضُ إِلَّا شَاهِدَيْنِ ذِكْرَيْنِ مُطْفِئَيْنِ وَلَوْ
 شَاهِدَيْنِ مِنْكُمَا سَمِعَيْنِ مُسْتَمِئْنَيْنِ عَدْلَيْنِ وَلَوْ
 مِنَ غَيْرِ أَصْلِي الزَّوْجَيْنِ وَقَرَّ عِنْدَ الْخَامِسِ
 الزَّوْجَيْنِ مِنَ الْمَوَاحِشِ إِنْ لَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَرْدٌ

النكاح اُختلما وظلما ان كانت زوجته
وحرم ان يزيد على ثلاث غيرها بعد او ظلي
وليس حرج جمع اكثر من اربع ولا لغير
جمع اكثر من ثنتين ولو نصفه حرجا
جمع ثلاث ومن طلق واحدة من غايه جمع
حرم نكاحه بدلتها حتى تنقضي عدها وان مات
فمنه وحرم الزانية على الزاني وفيه
حتى تتوب وتنقضي عدها وتحرم مطلقته ثلاثا
حتى تنكح نكاحا غيره والمحرمة حتى تنكح
من اخبرها والمسلمة على الكافر والكافرة
غير الكتابية على المسلم ولا يحل الحرة
كامل الحرة نكاح امه ولو بمقعة الا
عدم القول وخاف العنة ولا يكون ولادة
حر الا باشرط الحرة او الفرو وان ملك احد
الزوجين الاخر او بعضه الفسخ النكاح ولو

198
في عقد بين مباحة ومحرمة صح في المباحة
من حرم نكاحا حراما حرم وخطبها بالملك
امه الكتابية بالملك
نكاحا حراما وفي قسمان صحيح لا يبرم الزوج
نكاحه فكه كزيادة مهر او نفقة من
الاخر جهنم دايرها او بغيرها ولا يزوج عليها
ولا يفسق بينهما وبين اوليائها ولا يزوجها وان
نكح ولدها او يطلق حرا بها فمات لم يف بها
ولا كان لها الفسخ على التراجي ولا يفسق
الايمان على رضاها من قول او ملكين
في العدم والقسم الفاسد نوعان نوع
يطل النكاح وهو ان يزوج وجهه وليته بشرط
ان يزوج وجهه الاخر وليته ولا مهر بينهما
او يزوج بشرط كل واحدة مع ذراهم
فمهر الاخرى او يزوج بشرط انه اذا

أَحَلَّهَا طَلَقًا أَوْ نَوَيْهَ بَقْلِهِ أَوْ يَنْفَعًا عَلَيْهِ قَبْلَ
 الْعَتْدِ أَوْ يَنْزُو حَتَّى إِلَى مُدَّةٍ أَوْ يَشْرُطُ طَلَقًا
 2 الْعَقْدَ بَوَاقٍ كَذَا أَوْ نَوَيْهَ بَقْلِهِ أَوْ نَوَيْهَ
 الْغَرِيبِ بِنَيْبِهِ طَلَقًا أَوْ يَنْفَعًا أَوْ يَنْفَعًا
 كَرَوْجَتِكَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ أَوْ أَنْ
 مَرَّ بِتِ أَيْتَمًا أَوْ أَنْ وَضَعْتَ زَوْجَتِي أَيْتَمًا
 فَقَدْ زَوَّجْتُكَهَا الشَّالِي لَا يُنْطَلِقُ كَأَنَّهُ
 يَشْرُطُ أَنْ لَا مَهْرَ لَهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ أَوْ أَنْ يَقْسِمَ
 لَهَا أَكْثَرَ مِنْ ضَرْفَتَيْنِ أَوْ أَكْلٍ أَوْ أَنْ قَادَرَتْ
 رَجَعَ عَلَيْهَا عَاثَقًا فَيَصِحُّ النِّكَاحُ
 دُونَ الشَّرْطِ وَصَحَّحَ وَأَنْ شَرَطَ
 مَسْلُومَةً فَإِنَّهَا كَمَا بَيَّنَّهَ أَوْ شَرَطَ بِكَلْبٍ
 أَوْ بِجَمَلٍ أَوْ بِمَيْمَنَةٍ أَوْ شَرَطَ نَفْسِي عَيْتَ فَإِنَّ
 بَحْلًا فِيهِ فَلَهُ الْخِيَارُ لِأَنَّهُ شَرَطَهَا إِذْ لَمْ يَكُنْ
 أَعْلَى وَمَنْ زَوَّجَتْ مَرْجُلًا عَلَى أَنَّهُ عَرَفَ فَإِنَّ

عَمَلًا

بِمَا فَلَهَا الْخِيَارُ وَأَنْ شَرَطَتْ فِيهِ حَقَّهُ فَإِنْ أَقْبَلَ
 فَشَرَحَ وَتَمَلَّكَ الْفَسْخُ مَنْ عَقَلَتْ كَلِمَتَهَا
 بِمَرْفُوعٍ كَلِمَةً بِغَيْرِ حُكْمٍ فَإِنْ
 أَلْفَتْهُ مِنْ وَطْئِهَا أَوْ مَبَاشَرَتِهَا أَوْ قَطْعَتِهَا
 وَلَوْ جِهِلَتْ عَقَبَتُهَا أَوْ مَالِكِ الْفَسْخِ بِطَلْخِهَا وَكَذَا
 بَابُ كَلِمَةٍ بِغَيْرِ مَسْئَلَةٍ
 وَأَقْسَامُهَا الْمَشْتَبِهَةُ لِلْخِيَارِ ثَلَاثَةٌ فَيَسْتَحْضِرُ بِالرَّجُلِ
 وَهُوَ كَوْنُهُ فَقَدْ قَطَعَ ذِكْرُهُ أَوْ خَصِيْنَتُهُ
 أَوْ سَلَّ فَلَهَا الْفَسْخُ فِي الْحَالِ وَأَنْ كَانَ عَيْنًا بِأَقْرَبِهِ
 مَهْنَةً أَوْ طَلَبَتْ بِمَهْنَةٍ فَتَكُلُّ وَلَمْ يَدْعُ وَطْأً أَجَلَ
 سَلَّةٍ حَلَالَتِهِ مِمَّنْ ذَرَفَتْهُ لَهَا كَلِمَةً فَإِنْ مَلَّصَتْ وَلَمْ
 تَطْأْ وَهَافَهَا الْفَسْخُ وَفَسْمٌ يَحْتَضِرُ بِالْأَتَمِّ وَهُوَ كَوْنُ
 رَجُلٍ مَسْدُودًا لَا يَسْأَلُكَ إِذْ كَوْنُهُ
 مَرْجُلًا وَفَرُوحٌ سَيَّالَةٌ أَوْ كَوْنُهَا مُتَقَابِلَةً بِخِيَارِ
 تَسْلِيَتِهَا أَوْ كَوْنُهَا مُتَخَاضَةً وَفَسْمٌ مُشْرِكٌ

وَهُوَ الْجَنُونُ وَلَوْ أَحْيَانًا وَالْجَذَامُ وَالْبُورُ وَبَحْرُ الْفَمِ
وَالْبَاسُورُ وَالنَّاصُورُ وَاسْتِظْلَافُ الْبَوْلِ أَوْ الْعَائِلُ
فَيُفْسَخُ بِكُلِّ عَيْبٍ تَقْدَمُ لِابْتِغَاةِ كَمُورٍ
وَعَرَجٍ وَقَطْعِ يَدٍ وَرَجُلٍ وَعَمَى وَخَرَسٍ وَطَرِيرٍ
مَحْصَلُ وَلَا يَبْتَغِي الْخِيَارَ فِي عَيْبٍ ذَاكَ بَعْدَ الْفَتْحِ
وَلَا لِعِلَامٍ بِهِ وَقَدْ عَقِدَ وَالْفَتْحُ عَلَى التَّرَاجِيحِ لَا يَمْتَنِعُ
فِي الْعِنَّةِ إِلَّا بِقَوْلِهَا رَضِيَتْ أَوْ بِإِعْزَازِهَا بِوُطْئِهِ وَقَلْبِهِ
وَيُسْقَطُ فِي غَيْرِ الْعِنَّةِ بِالْقَوْلِ وَيُجَاوِزُ عَلَى الرَّمَى مِنْ
وُطْئِهِ أَوْ تَمَكُّنٍ مَعَ الْعِلْمِ وَلَا يَصِحُّ الْفَتْحُ هَذَا فِي
الشَّرْطِ إِلَّا حَالَكُمْ فَإِنْ فَسَحَ قَبْلَ الدَّخُولِ فَلَا تَهَادُونَ
الدَّخُولَ وَالْحِلْوَةَ يُسْقَطُ الْمُسَمَّى وَتُرْجَعُ بِهِ عَلَى الْمَعْرُوفِ
حَصَلَ الْفَرْقَةُ مِنْ غَيْرِ فَسَحٍ مَوْتٍ أَوْ طَلَاقٍ فَلَا رَجْعَ
وَلَيْسَ لِرَبِّ صَغِيرٍ أَوْ مَجْنُونٍ أَوْ رَقِيقٍ تَزْوِيجٌ مُعَيَّبٌ وَلَا
كَمُورٍ أَنْ يَعْلَمَ وَالْأَصَحُّ وَالْزَمَةُ الْفَتْحُ إِذَا عُلِمَ بِمَا سَبَقَ
فِي كِتَابِ الشَّرْطِ يُقَرَّرُ عَلَى الْكُفْرِ مُحَرَّمٌ مَا دَامَ مُعَقَّدًا

حَلْمًا وَكَمْ يَرْتَفِعُوا إِلَيْهَا فَإِنْ أَوَّلَ الْجُلِّ عَقْدٌ عَقْدًا
أَوْ كَيْسًا أَوْ أَنْ اسْتَلِمَ الزَّوْجَانِ مَعًا أَوْ اسْتَلِمَ
مَعَ الْكِنَانِيَّةِ فَيُجَاوِزُهَا وَإِنْ اسْتَلِمَ الْكِنَانِيَّةَ
عَنْ زَوْجِهَا الْكَافِرِ أَوْ اسْتَلِمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ
غَيْرَ الْكِنَانِيَّةِ وَكَانَ قَبْلَ الدَّخُولِ الْفَتْحُ الْكَامِلُ
وَالْهَاتِفُ الْمَهْرُ أَنْ اسْتَلِمَ فَقَطَّ أَوْ سَبَقَ وَأَنْ كَانَ بَعْدَ
الدَّخُولِ وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى انْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَإِنْ اسْتَلِمَ
الْمَخْلُوفُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا فَعَلَّ بِكَاهِمَا وَإِلَّا بَيَّنَّا فَسَخَ
فِيهَا اسْتَلِمَ الْأَوَّلُ وَيُجِبُ الْمَهْرُ بِكُلِّ حَالٍ
فَاسْتَلِمَ الْكَافِرُ وَنَحْنُ أَكْثَرُ مَنْ أَرَادَ نَاسِلِينَ أَوَّلًا
كَانَ كِتَابَاتٍ اخْتَارَ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا أَنْ كَانَتْ كَلْفًا وَالْأَخْيَ
لَيْتَ فَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ أَحَدٌ مِنْهُنَّ شَمَّ تَعَزُّرٌ وَعَلَيْهِ نَفَقَتُهُنَّ
إِنْ يَخْتَارُ وَيَكْفِي فِي الْاخْتِيَارِ أَمْسَكَتَ هُوَ لَا
رُكَّتَ هُوَ لَا وَيَحْصُلُ الْاخْتِيَارُ بِالْوُطْئِ فَإِنْ وَطِئَ
الْمَخْلُوفُ الْأَوَّلَ وَيَحْصُلُ بِالطَّلَاقِ مَنْ طَلَّقَ فِي مَخْلُوفَةٍ

وَأَن سَلِمَ الْحَرُّ وَنَحْتَهُ أَمَّا فَاسْتَلَمَ الْعَدَّةَ
 اخْتَارَ مَا يَنْفَعُهُ أَن جَارَ لَهُ فَيَكُونُ وَفَتْ أَعْدَاءُ
 اسْتَلَامَهُ بِاسْلَامِهِمْ وَأَن لَمْ يَجْزِلْهُ فَسَدَّ كَلْعَتَهُ
 وَأَن أَرْتَدَّ أَحَدُ الرُّوْحَيْنِ أَوْ هُمَا مَعَاقِلُ الدُّرِّ
 انْفُتَحَ الْبَيْتُ وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ أَوْ سَبَقُوا وَبَدَّ
 الدُّخُولُ ثَقُفُ الْعُرْقَةِ عَلَى انْقِضَاءِ الْعَدَّةِ
 كَاتِبُ السُّدُورِ لَشَرِّ تَسْمِيَتِهِ فِي الْعَدَّةِ
 وَيَصِحُّ بِأَقْلٍ مُّتَوَلٍّ فَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ سَمِعَ فَاسِدًا حَصْرُ
 الْعَقْدِ وَوَجَبَ مَهْرُ الْمَثَلِ وَأَن أَصْدَقَهَا تَعْلِيمُ بَيِّنٍ
 مِنَ الْقُرَّائِينَ لَمْ يَصِحَّ وَتَعْلِيمُ مُوَعِّظٍ مِنْ فَقْهٍ أَوْ
 أَوْ شَيْخٍ مُّتَبَاعٍ أَوْ صُنْعَةٍ صَحَّ وَشَرْطُ عِلْمِ الصَّدَقِ
 قُلُوبُ أَصْدَقِهَا دَرًّا أَوْ دَابَّةً أَوْ تَوْجَاهًا مُّطْلَقًا وَرَدَّ
 عِنْدَهَا إِن كَانَ أَوْ خِذْمَتَهَا مَدَّةً فَمَا شَاءَ
 أَوْ بِأَيْتَرِ شَجَرَةٍ أَوْ حَمَلٍ أَمْنِهِ أَوْ دَابَّتِهِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا
 يَضُرُّ جَهْلُ بَيْتٍ قُلُوبُ أَصْدَقُهَا عِبْدًا مِنْ عِيْدَةٍ أَوْ

دَابَّةً أَوْ فَمِيضًا مِنْ فَمِيضَانِهِ صَحَّ لَهَا أَحَدُهُمْ
 مَوْجِبَةً وَأَن أَصْدَقَهَا عَيْتُ قِنْدِهِ صَحَّ لَا طُلُوفَ
 مَعْنَاهُ وَأَن أَصْدَقَهَا غَمْرًا أَوْ خَيْرٌ بَرًّا أَوْ مَالًا مَغْضُوبًا
 لَمْ يَصِحَّ وَأَن لَمْ يَغْلِبْ صَحَّ وَلَهَا قِيمَتُهُ يَوْمَ
 تَقْدِيرِ عَصِيرِ أَفْبَانٍ خَمَلٌ صَحَّ وَلَهَا مِثْلُ الْعَصِيرِ
 صَحَّ وَلِلْأَبِ تَرْوِجُ بِنْتِهِ مُطْلَقًا لَدُونِ
 مَالٍ مِثْلَهَا وَأَن كَرِهَتْ وَلَا يُلْزَمُ أَحَدًا تَمَتُّهُ
 فَعَلَّ ذَلِكَ غَيْرُ الْأَبِ بِأَذْنِهَا مَعَ رَشْدِهَا صَحَّ
 لَدُونِ إِذْ مَهْرُهَا يُلْزَمُ الرُّوْحُ تَمَتُّهُ فَإِنْ قَدَّرَ مِثْلَهَا
 لَهَا فَرَوْجَهَا بِدُونِهِ فَمِنْ أَلَمِ رُوحِ ابْنِهِ وَقَبِيلِ
 أَمَّا بِنْتُكَ فَعَبْرٌ مِنْ ابْنٍ يُوْخِذُ الصَّدَقَ أَوْ قَالَ
 عِنْدِي لِيُزِمَهُ وَلَيْسَ لِلْأَبِ قَبْضُ صَدَقِ بِنْتِهِ
 لِيُزِمَهُ وَلَوْ بِكَرَالٍ أَوْ بِأَذْنِهَا فَإِنْ أَقْبَضَهُ
 الرُّوْحُ لَا يَتِمُّهَا لَمْ يَبْرَأْ وَرَجَعَتْ عَلَيْهِ وَرَجَعُ هُوَ
 لَهَا وَأَن كَانَتْ غَيْرَ رَشِيدَةٍ سَلِمَتْ إِلَى وَلِيِّهَا مَالًا

عَصِيرٌ أَوْ شَيْءٌ كَالْبَيْتِ أَوْ صَغِيرٌ

وَفِي الْقَبْضِ أَوْ لَسِيمَةِ الْمَهْرِ فَقَوْهَا وَارْتَبَا
 وَأَنْ تَزَوَّجَهَا بِعَقْدٍ عَلَى صَدَاقَيْنِ سِيرَ وَكَتَبَ
 أَخَذَ بِالزَّيَادِ وَهَدِيَّةِ الزَّوْجِ لَيْسَتْ مِنَ
 الْمَهْرِ فَمَا قَبِلَ الْعَقْدَانِ وَحَدَّوهُ وَلَمْ يَصُورَا خِ
 لْفَاقِ حُدُودِ الْهَدِيَّةِ فِي كُلِّ فَرْقَةٍ مُسْقِطٌ
 لِلْمَهْرِ وَتَنَبَّتَ كُلُّمَا مَعَ مَقَرِّرَةٍ أَوْ لَيْصَفِ
 لَمْ يَنْشَأْ وَلَمَنْ زَوَّجَتْ بِلَا مَهْرٍ أَوْ بِهَرٍ
 فَاسِدٍ فَرَضَ مَهْرٌ مِثْلُهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ فَإِذَا
 تَرَا ضِيَاءُ بَيْنَهُمَا وَلَوْ عَلَى قَلِيلٍ صَحَّ وَلِزِمَ فَإِذَا
 حَصَلَتْ لَهَا فَرْقَةٌ مُنْقِطَةٌ لِلصَّدَاقِ قَبْلَ
 فَرْضِهِ أَوْ تَرَا ضِيَاءُ وَحَبَّتْ لَهَا الْمُتَعَةُ عَلَى الْمَرْبِ
 قَدْ زَمَّ وَعَلَى الْمُخْتَارِ قَدْ زَمَّ فَأَعْلَاهَا خَادِمٌ وَأَنْ
 كَسُوهُ نَجَسَ كَلَامُ صَلَاحِهَا إِذَا كَانَ مُعَسَّرًا
 لَمْ يَنْشَأْ وَلَا مَهْرٌ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ إِلَّا
 بِالْحُلُوهِ أَوْ الْوُطْئِ فَإِنْ حَصَلَ أَحَدُهُمَا اسْتَفْرَ

وَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ
 فِي الْوُطْئِ فَهُوَ
 كَالْمَهْرِ

إِنْ كَانَ وَالْأَقْرَبُ الْمَثَلُ وَلَا مَهْرٌ فِي النِّكَاحِ
 لَمْ يَنْشَأْ إِلَّا بِالْوُطْئِ فِي الْقَبْلِ وَكَذَا الْمَوْطُوعُ
 مِنَ الْمَكْرُوهَةِ عَلَى الزَّوْجِ لَا الْمَطْلُوعَةُ
 لَمْ يَنْشَأْ لَعَنَةً وَيَتَعَدَّدُ الْمَهْرُ بِتَعَدُّ الشَّهَةِ
 الْأَوَّلَى كَرَأَى وَعَلَى مَنْ أَرَادَ بَكَارَةً أُجْنِبَتِ
 بِالْوُطْئِ أَرْضُ الْبَكَارَةِ وَأَنْ أَرَادَ لَهَا الزَّوْجُ شَمَّ
 قَبْلَ الدَّخُولِ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ الْإِيقْفُ
 إِنْ كَانَ وَالْأَقْرَبُ لَمْ يَنْشَأْ وَلَا يَصَحُّ زَوْجُ
 بَيْكَا حَقَّ فَاسِدٌ قَبْلَ الْفَرْقَةِ فَإِنْ أَبَا هَا
 زَوَّجَ فَسَخَّ الْحَاكِمُ بَابَ
 وَلَيْمَةً أَوْ إِذَا كَانَ الْإِيقْفُ وَلَيْمَةً
 لَمْ يَنْشَأْ سِتْرٌ مَوْكَدَةٌ وَالْأَوْجَابَةُ
 لَهَا فِي الْمَرْءِ الْأَوَّلَى وَاجِبَةٌ إِنْ كَانَ لَهَا
 لَمْ تَكُنْ وَفِي الثَّانِيَةِ سِتْرٌ وَفِي الثَّالِثَةِ سِتْرٌ وَهَتْ
 لَمْ يَنْشَأْ إِذَا كَانَ الدَّاعِي مُسْلِمًا يَحْرُمُ حَجْرُهُ وَكُسْبُهُ

وَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ
 فِي الْوُطْئِ فَهُوَ
 كَالْمَهْرِ

أَرْضُ الْبَكَارَةِ هُوَ مَا بَيْنَ
 مَهْرِهَا بَيْنَ الْوُطْئِ وَكَذَا فِي
 الْأَقْبَانِ وَغَيْرِهِ وَمَقْضِي
 مَا يَأْتِي فِي الْخَتْمَانِ مِنْ أَرْضِ
 حُلُومِهِمْ

وَمَنْ ائْتَمَرَ بِمَا لَمْ يَنْشَأْ مِنْهَا
 أَوْ بَيْنَ الْمَهْرِ فَالْمَهْرُ
 لَا يَنْشَأُ

وَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ
 فِي الْوُطْئِ فَهُوَ
 كَالْمَهْرِ

وأكله كثير بحيث يؤذيه أو قليلاً بحيث يضره وبأكل
ويشرب مع أبناء الدنيا بالادب والمروءة ومع النفر
بالإيثار ومع العلماء بالتعلم ومع الأخوان بالإنسانة
بالحديث الطيب والحكايات التي تليق بحالهم
جرت به العادة من أطعام السائل ونحوه المرفوعة
وجهماء فحصل وسه أن يحمداً الله إذا فرغ ويقول الحمد لله
الذي أصعني هذا الطعام ويفضل منه شيئاً لا سيما
إن كان من يتبرك بفضلته ويسر إعلاؤه النكاح
والضرب فيه بدق لا حلق فيه ولا صنوع للنساء
للرجال ولا باس بالغرل في العرس وضرب الدف بالحق
وقدم الغائب كالعرس بأعشة النساء
يلزم كلامه الزوجية معاشرته الآخر بالمعروف
من الصفة الجميلة وكف الأذى وأنه لا يظلم بحجة

وهو زوجه

حق الزوج عليها أعظم من حقها عليه وليكن غيوراً غير
أزماً وإذا تم العقد وجب على المرأة أن تسلم نفسها البيت
زوجها إذا طلبها وهي حرة يمكن الاستمتاع بها كبت
أنه لا يشترط دارها لا يجب عليه التلذذ إن طلبها وهي
بحرمة أو مريضة أو صغيرة أو ما يضيق لوقال لا طاعة
للزوج أن يستمتع بزوجته كل وقت على أي صفة كانت
مالم يضرها أو يشغلها عن الفرائض ولا يجوز لها أن تتطوع
بصلاة أو صوم وهو حاضر إلا بأذنه ولله الاستقناء بيدها
والشرب إذا نزلها ويحرم وطؤها في الدبر وفواحش وعزلها
عنها بلا أذنها ويكره أن يقبلها أو يباشرها عند الناس ويكثر
السلام حال الجماع أو يجدها بما جرت به عادة النساء أن يلاعنهما
قبل الجماع وأنه يغطي رأسه وأنه لا يستقبل القبلة وأن يقول
عند الوطء بسم الله اللهم جنبنا الشيطان وجنب
الشيطان ما رزقنا وأنه تتخذ المرأة خرقته

تتأدرا بالزواج بعد فراغه من اجماع فصل وليس عليها خدمة
زوجها في سخن وخبر وطبخ ونحوه لكن لها فعل ما جرت
به العادة وله ان يلزمها بغسل نجاسة عليها وبالفصل
من الحيض والنفاس والحجابه وبأخذ ما يعاف من طهر
وشعر ويحرم عليها الخروج بلا اذنه ولو لموت ابيها
لكن لها ان تخرج لتفأ حوائجها حيث لم يعمرها ولا يملكه
منعها من كلام ابويها ولا منعها من زيارتها ما لم يخف
منهما الفساد ولا يلزمها طاعة ابويها بل طاعة زوجها
أحق فصل ويلزمه ان يبيت عند الحرة ليلة بطلها من
اربع والائمة ليلة من سبع وان يطهرها في كل ثلث سنة
مرة ان قدر فان ابي فرق الحاكم بينهما ان طلبت وان
سافر فوق نصف سنة في غير امر واجب او طلب تزويج
يحتاج اليه وطلبت قدومه لزمه ويجب عليه التسوية
بين زوجاته في البيت ويكون ليلة ليلة الا ان
يرضيه

يرضيه بالكثير ويحرم دخوله في نوبة واحدة الى غيرها
الا لضرورة وفيها رها الا الحاجة وان لبث ارجاع
لزمه القضاء وان طلق واحدة وقت نوبتها لم يقضيها
مع نكحها ولا يجب عليه ان يسوي بينهما في الوطى
ودواعيه ولا في النفقة والكسوة حيث قام بالواجب
وان امكنه ذلك كان حينا فصلا واذا تزوج بكرا قام
عندها سبعا وثيبا فلان لم يعود الى القسم بينهما ولله
ناديه من ترك الفرائض ومن عصى وعطرها فان
اصرت هجرها في الضجع ما شاء وفي الكلام ثلاثة ايام
فقط فان اصرت ضربها ضربا غير شديد بعشرة اسواط
وتوقها ويمنع من ذلك ان كان مانعا لخصها كتاب
الخلع وشروطه سبعة الاول
ان يقع من زوج يصح طلاقه الثاني ان يكون على

عوض ولو بمسألة لأمته يصح تبرعه من اجنبي ومن وجدة
 كمن لو عظمها ظمما التخلع لم يصح ثلث ان يقع مجزأ
 اربع ان يقع اخلع على جميع الزوجة ان من ان لا يقع
 حيلة لاستقاطعين الطلاق اشأ ان لا يقع
 بلفظ الطلاق بل بصفتها الموضوعية له السابع ان
 لا ينوي به الطلاق فتمت توفرت الشروط كان فسخا
 بائنا لا ينقص به عدد الطلاق وصفته الصريحة
 لا تحتاج الى نية وهي خلعت وفسخت وفاديت وا
 لكناية باريك وابروتك وابنتك فمع سؤالا اخلع
 وبذل العوض يصح بلانية والافلابد منها ويصح
 بكل لغة من اهلها كالطلاق كتاب الطلاق
 يباح لسوى عشرة الزوجة ويسر ان تركت الصلاة
 ونحوها ويكره من غير حاجة ويجزى في الحيض ونحوه

ويجوز

ويجوز على المولي بعد الترتيب قيل وعلى من يعلم بنحو
 زوجته ويقع طلاق المميز ان عقل الطلاق وطلاق
 الشكر ان يمايع ولا يقع ممن نام او زال عقله بمجنون
 او غماء ولا مته كرهه قادر ظمما بعقوبة او تهديده
 او لو لدوغض من صح طلاقه صح ان يوكل غيره فيه
 وان يوكل عن غيره والوكيل ان يطلق متى شاء ما
 لم يجد له حدا ويملك طلقة ما لم يجعل له اكثر
 وان قال طلق نفسي كان لها ذلك متى شأيت
 وتملك الثلث طلاقك او امرك بيدك او وكلتك
 في طلاقك وبطل التوكيد بالرجوع وبالوطي
 باسنة الطلاق وبدعت السنة للزوجة
 اراد طلاق زوجته ان يطلقها واحدة في طهر
 لم يطلقها فيه فان طلقها فلا ثبات فحرام امر

بكلها صح

وفي الحيض او في طهر وطئ فيه ولو بواحدة فبدعي حرام
 ويقع ولا سنة ولا بدعة لمن لم يدخل بها ولا الصغيرة
 او بينة او حامل وبإباح الطلاق والخلع بسؤالها من
 البدعة باب صريح التلاوة وكنائيه صريحه لا يحتاج
 الى نية وهو لفظ الطلاق وما تصرف منه غير امر ومضارع
 ومطلقة اسم فاعز فاذا قال لزوجته انت طالت طلعت
 هازلا كان اولا عبثا ولم ينوي حقه ولو قيل له اطلعت
 امرأتك فقال نعم يريد الكذب بذلك ومن قال حلفت
 بالطلاق واراد الكذب ثم فعل ما حلف عليه وقع الطلاق
 وحكما او دين وان قال على الطلاق او يلزمه الطلاق فصرح
 منجزا او معلقا او محلوف به وان قال على الامرانه نوى
 امرته فظهارا والا فلغو ومن طلق زوجة ثم قال عقبه
 لضره ما شئت انك وانت شر يكترها او مثلها وقع
 عليها وان قال على الطلاق او امرني طالق ومعه اكثر من

امراة

امراة فان نوى معينة انصرف اليها وان نوى واحدة
 مبرمة اخرجت بقرعة وان لم ينوي شيئا طلق الكل ومن
 طلق في قلبه لم يقع فان تلفظ به او حررك لسانه
 وقع ولو لم يسمعه ومن كتب صريح طلاق زوجته
 وقع فلو قال لم ارد الا تجويد خفي او غم اهلي قبل
 حكما ويقع بان امره الاخرس حيا وكنائيه لا يبدى
 فيها من نية الطلاق وهي ظاهرة وخفية فالظاهرة
 يقع بها الثلاث والخفية يقع بها واحدة ما لم ينوي
 اكثر فالظاهرة انت خديعة وبسيرة وبينة وبتلية
 وانت حرة وانت احرجه وجبك على غاربك وتزوجي
 من شئت وحلفت للأزواج ولا سبيل الي عليك
 او لا سلفان واعتقتك وغطى شعرك وتغنى حي
 وخفية اخرجي واذبحي وذوقني وتجري وخليتك
 وانت غملاة وانت واحدة ولست لي بامراة

واعتدي واستبري واعتنلي والحفي باهلك ولا حاجة
 لي بك وما بقي شيء ولنفاك الله والله قد طلقك
 والله قد ارجك بني وجرى العلم ولا تشرط النية حال
 الخصومة والغضب او اذا سئلتها طلاقها فلو قال في
 هذه الحالة لمراد الطلاق دينه ولم يقبل حكما
 ما خلت من عدد التلقيات يملك احر والبعث
 ثلاث طلقات والعبد طلقته ويقع بائنا في اربع
 مسائل اذا كان عاوضا او قبل الدخول او في نكاح
 فاسدا او بالثلاث ويقع ثلاثا اذا قال انت طالق
 بلا رجعة او البتة او بائنا او انه قال انت الطلاق
 او انت طالق وقع واحدة وان نوى ثلاثا وقسح
 ما نواه ويقع ثلاثا اذا قال انت طالق كل الطلاق
 او اكثره او جميعه او عدد الخطى ونحوه او قال لها
 يا مائة طالق وان قال انت طالق اشد الطلاق

او غلظه

او غلظه او اطوله او ملا الدنيا او مثل اجبل او على سائر
 الذاهب وقع واحدة ما لم ينوي اكثر فصل والطلاق
 لا ببعض بل جزء المطلقه كبري وان طلق بعض زوجته
 طلق كلها وان طلق جزء لا يفصل كيدها واذا زنا
 وانفرا طلقت وان طلق جزء يفصل كشرها وظهرها
 وسننهما لم تطلق عمل واذا قال انت طالق لا بل
 انت طالق فواحدة وان قال انت طالق طالق
 فواحدة ما لم ينوي اكثر فانت طالق انت طالق وقع
 ثنتان الا ان ينوي تأكيد متصل او افهما ما او انت
 طالق فطالق او ثم طالق فثنتان في الدخول برحسا
 وبينة غيرها بالاولى وانت طالق وطالق
 فثلاثا معا ولو غير مدخول بها وحصل ويصح الاستثناء
 في النص فاقل منه مطلقات وطلقات فلو قال انت طالق

ثلاثاً الواحدة طَلَّقْتَ اثنتين وانت طالق أربعاً إلا
 اثنتين يقع ثنتان ونسائي الأربع طوالت إلا اثنتين
 طلق ثنتان بشرط في الاستثناء اتصال معتاد ولغظاً
 أو حكماً كإقطاعه بعطاس ونحوه في طلاق
 الزمن إذا قال أنت طالق أمس أو قبل أن أتزوجك و
 نوى وقوعه إذا وقع وألا فلا وانت طالق اليوم
 إذا جاء غداً فلعنوا وانت طالق غداً ويوم كذا وقع
 بأولها ولا يقبل حكماً أنه قال اردت آخرهما وانت
 طالق في غداً أو في يجب يقع في أولهما فإن قال اردت
 آخرهما قبل وانت طالق كل يوم فواحدة وانت طالق في كل
 يوم فطلق في كل يوم واحدة وانت طالق إذا مضى
 شهر فبعضي ثلاثين يوماً وإذا مضى الشهر فبعضه وكذلك
 إذا مضت سنة أو السنة بأربع تعليق الطلاق

إذا علمت الطلاق

إذا علمت الطلاق على وجود فعل مستحيل كأنه صعدت
 السماء فانت طالق لم تطلق وإنه علمه على عدم وجوده
 كأنه لم تصعدي فانت طالق طلق في الحال وإن
 علمه على غير المستحيل لم تطلق إلا بالأياس من تعليق
 عليه الطلاق ما لم يكن هناك نية أو قرينة تدل
 على الفور أو يفيد بزمه فيعمل بذلك في فصل ويصح التعليق
 مع تقدم الشرط وتأخره كأنه أمت فانت طالق أو انت
 طالق أمت وبشرط الصحة التعليق ان ينوب قبل
 فراغ التلفظ بالطلاق وإنه يكون متصلاً لنفاً أو حكماً
 فلا يضرب لو عطس ونحوه أو قطعه بكلام منظم كأنه
 طالق يا زانية ان قتت ونضراً ان قطعه بسكوت أو كلام
 غير منظم لقوله سبحانه الله وتطلق في الحال فصل

في سائل متفرقة اذا قال ان خرجت بغير اذني
 فانت طالق فان اذنه لم يعلم او علمت ثم خرجت
 بانها بلا اذنه طلقت ما لم يؤذن لها في الخروج
 كلما شئت وان خرجت بغير اذنه فلان فانت طالق
 فمات وخرجت لم تطلق وان خرجت بغير اذنه فانت
 طالق فخرجت له ثم بدلها غيره طلقت وزوجتي
 طالق او عدي حر ان شاء الله والاذن يشاء الله لم
 تنفعه المشيئة شيئا ووقع وان قال وان شاء فلا
 فتعليق لم يقع الا ان يشاء وان قال الا ان يشاء
 فموقوف وان ابي المشيئة اوجبت او مانت
 وقع الطلاق اذا وانت طالق ان رأيت الهلال
 عيانا فانت في اول او ثاني او ثالث ليلة وقع
 وبعدها

وبعدها لم يقع وانت طالق ان فعلت كذا او فعلت انا
 كذا ففعلته او فعله مكرها او مجنونا او مغنى عليه
 او نائما لم يقع وان فعلته او فعله ناسيا او جاهلا
 وقع وعكسه مثله كان لم تفعل كذا او ان لم افعل
 كذا اذ لم تفعله او لم يفعله هو بغير اذني الطلاق
 بالثبوت فيه او في ما علق عليه من حلف لا ياكل مرة مثلا
 فاشتبهت بغيرها واكل الجميع الا واحدة لم يحث
 ومن شك في عدد ما طلق بغير علم اليقين وهو الاقل
 ومن اوقع بزوجه كلمة وشك هل هي طلاق او طهار
 لم يلزمه شيء بالرجعة وهي إعادة
 زوجته المطلقة الى مكانت عليه بغير عقد
 من شرطها ان يكون الطلاق غير بائن وان تكون

في العدة وتصح الرجعة بعد انقطاع دم الحيضة
 الثالثة حيث لم تغتسل وتصح قبل وضع ولد متأخر
 والفاطها واجعتها ورجعتها وارتجعتها واسكنها
 ورد ذنبا ونحوه ولا تشرط هذه اللفاظ بل تحصل
 رجعتها بوطئها لا بنكحها وتزوجها وموافقتها
 من الحيضة الثالثة ولم يرجعها بانكحها ولم تحل له
 الا بعقد جديد وتعود على ما بقي من طلاقها فوطئها
 واذا طلق امرثا ثلثا او طلق العبد نكحها لم تحل له
 حتى تنكح زوجا غيره نكاحا صريحا ويطاها في قبلها
 مع الانشاء ولو مجنون او نائما او مغنى عليه وا
 دخلت ذكره في فرجها ولم يبلغ عشا او لم ينزل
 ويكفي تغيب اكشفة او قدرها من محبوب يحصل النكاح

بذلك

بذلك ما لم يكن وطئها في حال الحيض او النفاس
 او الاحرام او في صوم النضر فلو طلقها الثاني وادعت
 انه وطئها وكذرها فالفوار قوله في تنصف المهر وقولها
 في ابا حنبل الاول كتاب الايلاء وهو حرام
 كالظهار ويصح من زوج يصح طلاقه سوى عاجز
 عن الوطئ اما الرضي لا يرضى براءه او حب كامل او شلل
 فاذا حلل الزوج بانتهى او بصفة من صفاته ان
 لا يطار زوجته ابدا او مدة تزيد على اربعة اشهر صار
 موليا ويؤجل له الحكم ان سئل زوجته ذلك
 اربعة اشهر منه حين يمينه ثم يخبر بعدها بانه
 يكفر وطئها او يطار او يطلق فان امتنع من ذلك طلق عليه
 الحاكم كتاب الظهار وهو ان يشبه امرأته

او عضو منها بمجرم عليه من رجل او امرأة او عضو
 منه فمن ذل وزوجته انت او يدك على ظهر او يدي
 او ظهر او يد زيد او انت علي كفلانة الاجنبية او انت علي
 حرام او ما احل الله لي صار مظاهرا وان قال انت علي
 كأمي او مثلي او اطلق فظهار وان نوى في الكرامة و
 ونحوها فلا وانت أمي او مثلي او علي الظهار او يلزم
 ليس بظهار إلا مع نية او قرينة وانت علي كالميتة
 او الذم او اكتسب ربيع ما نواه من طلاق وظهار ونية
 فان لم ينوي شيئا فظهاره عسل ويصح الظهار من
 كل من يصح طلاقه منجرا ومعلقا ومعلقا به فان
 نجزة لاجنبية او علقها بتزويجها او قالت علي
 حرام ونوى ابدا صح ظهارا لان اطلق ونوى اذنه

ويصح

ويصح الظهار موقت كانت علي كظها في شهر رمضان فان
 وطئ فيه فظاهر ولا فلا واذ اصح الظهار حرر علي الظاهر
 الوطئ وده اعياه قبل التكفير فان وطئ ثبت الكفارة في
 ذمته ولو مجنون اثم لا يطأ حتى يكفر وان مات احدهما قبل
 الوطئ فلا كفارة ^{في} الكفارة فيه على الترتيب عتق
 رقبة مؤمنة سالمة من العيوب المضرة في العمل ولا يجزي
 عتق الاخرس الا صم ولا الجنبه فان لم يجد فصيام شهرين
 متتابعين ويلزمه تبيت النية من الليل فان لم يستطع
 الصوم لكبرا او مرض لا يرجي برعه اطعم ستين مسكينا لكل
 مسكين مدبرا ونصف صاع من غيره ولا يجزي الخبز ولا
 غير ما يجزي في الفطرة ولا يجزي العتق والصوم والاطعام
 الا بالنية كتاب اللعان اذ ارى الرجل زوجته
 بالذنا فعليه حد الغدفا والتعزير الا ان يقيم البينة

أَوَّلًا عَنْ وَصِغَةِ الْقَاعَانِ يَقُولُ الرَّوْحُ أَرْبَعُ مَرَّاتٍ
 أَشْهَدُ بِأَنَّهُ إِنِّي لَمِنُ الصَّادِقِينَ فِيمَا رَمَى بِهِ مِنَ الزَّنا وَيَتَبَرَّ
 إِلَيَّ أَنَّهُ يَزِيدُنِي الْخَامِسَةَ وَأَن لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ
 ثُمَّ يَقُولُ أَرْبَعًا أَشْهَدُ بِأَنَّهُ لَمِنُ الْكَاذِبِينَ فِيمَا
 رَمَى بِهِ مِنَ الزَّنا ثُمَّ يَزِيدُنِي الْخَامِسَةَ وَأَن عَضِبَ اللَّهُ
 عَلَيْهِمَا أَن كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ وَسَعَى تَلَاْعُهُمَا قِيَامًا بِمَجْمُوعَةٍ
 جَمَاعَةٍ وَأَن لَا يَنْقُصُوا مِنْ أَرْبَعَةٍ وَأَن يَأْمُرَ الْحَاكِمُ مِنْ يَضَعُ
 يَدَهُ عَلَى فَمِ الرَّوْحِ وَالزَّوْجَةِ عِنْدَ الْخَامِسَةِ وَيَقُولَ اتَّقِ
 اللَّهَ فَإِنَّهَا الْمَوْجِبَةُ وَعَذَابُ الدُّنْيَا أَهْوَنُ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ
 فَخَصَّلَ وَشَرَطَ اللَّعَانَ ثَلَاثَةً كَوْنَهُ بَيْنَ زَوْجِيْنِ مَكْلُوبَةٍ
 الثَّانِي أَن يَتَقَدَّمَ بِهَا قَدْ فَرَّ بِأَنَّ الثَّالِثَ أَن تَكْذِبُهُ
 وَيَسْمُرُ تَكْذِيبُهَا إِلَى انْقِضَاءِ اللَّعَانِ وَيُثْبِتُ بِتَمَامِ تَلَاْعِ
 عَنْهَا أَرْبَعَةَ أَحْكَامٍ الْأَوَّلُ سَقُوطُ الْحَكْمِ

أو النعذر

٢٥٥
 الثالث

ثَلَاثُ شَيْءٍ الْفُرْقَةُ وَلَوْ بِلَا فِعَالٍ لِحَاكِمِ
 الدَّلِيلُ التَّحَرُّ بِمَرْمُؤٍ بَدَأَ بِالرَّابِعِ انْتِطَاعًا
 وَتَحَرُّرًا لِنَفْسِهِ ذِكْرًا صَرِيحًا كَمَا شَهِدَ
 لَعْنَتُ زَنْتٍ وَمَاهِدًا وَلَدِي فِيهِ
 ثُمَّ يَلْحَقُ بِهِ النَّسَبُ إِذَا ثَبَتَتْ زَوْجَةُ الْمُهْمِلِ
 وَلَوْ بَعْدَ نِصْفِ سَنَةٍ مِنْذُ امْتِكِنَ لِحَاكِمُهُ
 فَأَوْ لَوْ مَعَ غَيْبَةٍ فَوْقَ أَرْبَعِ سِنِينَ حَتَّى وَلَوْ
 أَنَّ ابْنَ عَشْرٍ لَحَقَهُ نُسْبُهُ وَمَعَ هَذَا لَا يَحْكُمُ
 بِلُوعِهِ وَلَا يُلْزِمُهُ كُلُّ الْمَهْرِ وَلَا تَبْدَأُ
 بِعِدَّةٍ وَلَا رُجْعَةٍ وَإِنْ أَتَتْهُ لِدُونِ نِصْفِ
 سَنَةٍ مِنْذُ زَوْجِهَا أَوْ عَلِمَ أَنَّهَا لَمْ يَجْمَعْ بِهَا
 فَالزَّوْجُ جَاهًا يَحْضَرُ جَمَاعَةً ثُمَّ ابْتِغَاءُ الْمَخْلُصِ
 أَوْ ثَبَاتُ لَمْ يَلْحَقَهُ وَمَنْ ثَبَتَتْ
 أَوْ فَرَّ أَنَّهَا وَطِئَ أَهْتَهُ فِي الْفَرْجِ أَوْ دُونَهُ
 ثُمَّ وَلَدَتْ لِنِصْفِ سَنَةٍ لَحَقَهُ وَمَنْ أَعْنَى

أَوْ بَاعَ مِنْ أَقْرَبٍ وَطَيْهَا فَوَلَدَتْ لِذَوْنِ نِصْفِ
سَنَةِ لَحْفَةٍ وَالتَّبَعُ لَا طَلْدَ وَلِغَيْفِ سَنَةٍ
فَالْكَثْرُ لِحَقِّ الْمَشْرِقِ وَتَبَعُ الْوَلَدِ الْإِثْمُ
فِي النَّسَبِ وَالْمَتَّ فِي الْحَرِّ تَرْتِ وَكَذَلِكَ
الْأَمْعُ شَرَطُ أَوْ غَرُورٍ وَتَبَعُ فِي الذِّمِّ حَرْمٌ
وَفِي النِّجَاسَةِ وَتَحْرِيمِ النِّكَاحِ وَالذَّكَاءُ
وَالْأَمْعُ كُلُّ أَحَبِّهَا كَمَا بَالِغُهُ
وَحَيُّ تَرْتِصُ مِنْ قَارَفَتْ زَوْجَهَا بَوَاقٍ أَوْ بَاقٍ
فَالْمَفَارِقَةُ بِالْوَفَاءِ تَعْتَدُ مُطْلَقًا فَإِنْ كَانَتْ
حَامِلَةً مِنَ الْمَيْتِ فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةٌ حَتَّى تَضَى
كُلَّ الْيَمَلِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلَةً فَإِنْ
كَانَتْ حُرَّةً فَعِدَّتُهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ وَعَشْرَ لَيَالٍ
بِأَثَامِهَا وَعِدَّةُ الْأُمَةِ نِصْفُهَا وَالْمَفَارِقَةُ
فِي الْحَيَاءِ لَا تَعْتَدُ إِلَّا أَنْ خَدَعَهَا أَوْ وَطِئَهَا
وَكَانَ مِمَّا يَطَاءُ مِثْلَهُ وَيُوطَأُ مِثْلُهَا وَهِيَ ابْنُ

هِيَ وَابْنُ

وَبْنُ تَبَعٍ وَعِدَّتُهَا أَنْ كَانَتْ حَامِلَةً بَوَاقٍ
وَأَنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلَةً فَإِنْ كَانَتْ حُرَّةً
فَعِدَّتُهَا ثَلَاثُ خِيضَانٍ كَانَتْ حُرَّةً وَخِيضَانِ
لِأُمِّهِ وَأَمَّا وَلَدُهَا فَكَانَ خِيضَانِ كَانَتْ
صَغِيرَةً أَوْ بَالِغَةً وَلَمْ تَرْجُبْضًا وَلَا نَفْسًا أَوْ كَانَتْ
أُسْرًا وَهِيَ مِنْ بَلَغَتْ خَمْسِينَ سَنَةً فَعِدَّتُهَا
ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَشَهْرَانِ إِنْ كَانَتْ
أَمْرًا وَمَنْ كَانَتْ حُرَّةً ثُمَّ أَرْفَعَهَا خِيضًا
يَعْلَمُ أَنْ تَبْلُغَ سِتِّ الْإِبَاسِ وَلَمْ تَعْلَمْ مَارَاضَةً
فَعِدَّتُهَا لِسَعَةِ أَشْهُرٍ ثُمَّ تَعْتَدُ عِدَّةُ الْبَسَةِ
وَأَنْ عِلْمَ مَارَافَعَةٍ مِنْ مَرَضٍ أَوْ رَضَاعٍ وَخَوْرَةٍ
فَلَا تَرْتِصُ مَرْتَبَةً حَتَّى يَقُولَ الْخِيضُ فَعِدَّتُهَا
أَوْ نَصِيرُ أَوْ بَسَةٍ فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ أَوْ بَسَةٍ
وَأَنْ وَطِئَ الْأَوْجُنِيَّ شَهْرًا
وَالْحَاجُّ قَائِدُ أَوْ زَيْمٍ حَيٌّ وَعِدَّتُهَا الْمَتَّ

وَلَمْ تَعْلَمْ مَا رَفَعَهُ تَعَشَّرَ شَهْرٌ وَالْعَالَمُ مَلَأَ
خَمْسِينَ سَنَةً وَشَهْرٌ وَلَا يَكُونُ الْأَشْهُدَاءُ
الْأَبْعَدَ عَامَ مَلَكَ الْأَمَّةُ كُلُّهَا وَلَوْ لَمْ يَقْبَضْ
وَأَنْ مَلَكَهَا حَاضِرًا لَمْ يَكْتَفِ بِتِلْكَ الْحِصَّةِ وَأَنْ
مَلَكَ مِنْ تَلَوَّاهَا عِدَّةٌ أَكْثَرُ مِنْهَا وَإِنْ أَدْعَتْ
الْأُمَّةُ الْمَوْتُورِ بِهِ شَيْءٌ حَزْمُهَا عَلَى التَّوَارِثِ بِوَسْطِ
مَوْتِهَا أَوْ أَدْعَتْ الْمَشْرُوكَةَ أَنْ لَهَا مَرْوَةٌ حَاضِرَةً
كِتَابُ الرِّضَاعِ يَكُونُ أَشْرَفُ
الْفَاجِئَةِ وَالْخَافِرَةِ وَسَيِّئَةِ الْخَلْقِ وَالْحَمْدُ
وَالْبَرُّ صِلَاؤُهُ إِذَا رَضَعَتِ الْمَرْأَةُ طِفْلًا بِلَبَنِ خَمَاءٍ
لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ خَارَ ذَلِكَ الطِّفْلُ وَلَدَهُمَا وَأَوْلَادُ
وَأَنْ سَقَلُوا أَوْلَادًا وَلَدَهُمَا وَأَوْلَادُ كُلِّ
مِنْهُمَا مِنَ الْآخَرِ أَوْ غَيْرِهِ أَحَقُّ بِهِ وَأَخْوَاهُ وَفَسَّ
عَلَى ذَلِكَ وَغَرِمَ الرِّضَاعُ فِي النِّكَاحِ
وَتَبَيَّنَ الْحَرْمُ مِثْلَ كَالنِّسْبِ بِشَرْطِ أَنْ تَرْضِعَ غَيْرَ

رَضَعَاتٍ فِي الْعَامَيْنِ فَلَوْ أَنَّ رَضَعَتْ بَقِيَّةَ الْخَمْسَةِ
فِي الْعَامَيْنِ بِلَحْظَةٍ لَمْ تُثَبِّتِ الْحَرَمَ وَهِيَ
مِنْ تَلَبُّسِ الشَّكْرِ شَمَّ قِطْعَةً وَلَوْ قَرَأَتْ
مِنْ ثَانِيًا فَرَضَعَتْ ثَانِيَةً وَالشَّعْوَطُ فِي الْأَفْ
وَالْوَجُورُ فِي الضَّمِّ وَكُلُّ مَا جَبَنَ وَخَلِطَ
بِالْمَاءِ وَصِفَاتُهُ بَقَايَةُ كَالرِّضَاعِ فِي الْحَرَمِ وَأَنْ
كُلُّ الرِّضَاعِ أَوْ عِدَّةِ الرِّضَاعِ بَنَى
بِالْبَقِيَّةِ وَأَنْ شَرِيفٌ بِهِ مَرْضِيَّةٌ تُثَبِّتُ الْحَرَمَ
بِالْحَرَمِ عَلَيْهِ بِنْتُ أُمِّ الرَّأْسِ كَامَةً وَجَدَّتْ
أَخَاهُ إِذَا رَضَعَتْ طِفْلًا حَرَّمَهَا عَلَيْهِ أَبَدًا
بِالْحَرَمِ عَلَيْهِ بِنْتُ رَجُلٍ كَابِيَةٍ وَجَدَّتْ
أَخَاهُ وَابْنَهُ إِذَا رَضَعَتْ رَجُلًا وَجَدَّتْ بِلَبَنِ طِفْلٍ
بِالْحَرَمِ عَلَيْهِ أَبَدًا **كِتَابُ النِّفَاقَاتِ**
عَلَى الزَّوْجِ مَا لَا غَوْلَ لَهُ لِرَجُلٍ عَنْهُ مِنْ
كُلِّ مَشْرَبٍ وَمَلْبَسٍ وَسِكْنَى بِالْمَعْرُوفِ

فصل في

فصل في الرخصة مطلقا والباين والناشر
 والموت في غناها وجهها جامدا كالزوجة والنفقة
 والكسوة والسكن ولا شيء لغير الحامل منهن
 الذين سافرت لحاجتها ولزوجه أو لغيره ولو
 دون الزوج وإن أدى لشورتها أو أنها أخذت
 نفقها وأدركت فقوتها بميسرها ومتى أفسر بنفقة
 غيرها أو كسوتها أو مسكنها أو صار لا يجد النفقة
 لا يوما دون يوم أو غاب الميسر وتعدمت عليها
 نفقة بلا استدانة وغيرها فلها الفسخ فوراً
 وأجراً ولا حاكم فيمنع بطلانها أو فسخ
 الزوج وإن امتنع الميسر من النفقة أو الكسوة وتذكرت
 على ما له فلها الاحتد منه مالا ذرية بقدر كفايتها
 وكفاية ولها الصغير باب
 نفقة الإقارب والمالك يجب على القرب
 نفقة أقاربهم وكسوتهم وسكنائهم بالمعروف ولو لم

ويجوز الحاكم ذلك إن تداركها الجهاد
 وعليه مؤنة نظافتها من دهن وسدر وثمن
 الشرب والطهارة من الحديث والنجس وغسل
 الثياب وعليه لها خادم إن كانت من جند
 مثلها ولزوجه مؤنسته لحاجة من
 ولو أجب عليه دفع الطعام في أول كل يوم
 ويجوز دفع عوضه إن شربا ولا يملك الحاكم
 إن يفرض عوض القوت د رهم مثلاً إلا
 يرضيها وقضيه ليس بلام ويجب لها
 الكسوة في أول كل عام وتلك
 بالقطن فلا بد لك ثياب أو بلي وأن
 القطن العالم والكسوة باقية فعليه كسوة
 للعالم الجديد وإن ماتت أو ماتت أو ماتت
 قبل انقضائه رجع عليها بفسط ما بقي وإن
 أكلت معه عادة أو كسوها ولو لم يقطع

فصل في النفقة
 النفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
 من طعام وكسوة وسكن
 النفقة واجب على الزوج
 من يوم النكاح إلى يوم
 الطلاق أو الموت
 النفقة لا تجوز للمرأة
 من غير الزوج
 النفقة لا تجوز للزوجة
 من غير الزوج

بشلوة شرفها الأول ان يكونوا فقراء لا مال
 لهم ولا ~~كسب~~ الثاني ان يكون المنفق غنيا
 اما بما له او كسبه وان يفضل عن قوت نفسه
 وزوجته ورفيقه يومه وليكنه الثالث ان
 يكون وايرثاهم بفرض او تقسيم الآ
 اصول والفرع فيجب لهم وعليهم مطلقا ولا
 كان للفقير ورثة دون الاب فنفقه
 على قدر ارضهم ولا يلزم الميراث منهم مع فقر
 الآخر سوى قدر ارضه ومن قدر على الكسب
 اجر لفقير من حجب عليه من قريب وزوجه
 ومن لم يجد ما ~~ب~~ في الجميع بذاب نفسه
 وزوجه ورفيقه فولد فابيه فامه فولد ابنيه
 فجداه فاحيه ثم الاقرب فالأقرب والمستحق
 النفقة ان ياخذ من مال من حجب عليه
 بلا اذنه ان امتنع وجئت امتنع منها زوجا

تتبع

اقرب وانفق اجنبى بنيت الرجوع مرجع
 والنفقة مع اختلاف الدين الابالو لا
 فصل وعلى السيد نفقة ~~مملوكه~~
 مولاه ومسكنه ونزوجه ان طلب وله ان
 يسافر بعينه المزوج وان يستجد منه طارا وعليه
 تحاق امته اما بوطها او تزوجها او بيعها بحرم
 نظرية على وجهه او يستم او ذبه ولو كافرا
~~وكلفه~~ من الحمل ما لا يطيق ويجب
 له زوجه وقت القبله ووقت النوم والصلوة
 المروضة وتسكن مده او انه ان مرض وان
 فقير من طعامه وله تفقيه ان تحاق عليه
 وفاد يته ولا يصح ففله ان ابن ولانسان
 باب ذوجه وولد له ولو ~~مملوكا~~ بغير
 مخرج ولا يلزمه بيع رقيقه مع قيامه
 بحقوقه ~~فصل~~ وعلى مالك الهمزة طعامها

وَسَقِيمًا فَإِنْ أَمْسَحَ أَجْبِرَ فَإِنْ أَوْجَرَ أَجْبِرَ
 عَلَى بَيْعِهَا أَوْ جَارَها أَوْ ذَيْحِهَا إِنْ كَانَتْ
 تَوْكَلُ وَيَحْرُمُ لَعْنُهَا وَتَحْمِيلُهَا مَسْقًا
 وَحَبْلُهَا مَا يَصْرِي بِوَلَدِهَا وَضَرْفُهَا فِي وَجْهِهَا
 وَوَسْمُهَا فِيهِ وَذَيْحُهَا إِنْ كَانَتْ لَا تَوْكَلُ
 وَيَجُوزُ اسْتِعْمَالُهَا فِي غَيْرِ مَا خَلَقَتْ لَهُ
 بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ وَفِي حِفْظِ
 الْبَطْلِ غَالِبًا عَمَّا يَضُرُّهُ وَالْيَقَامُ بِمَصَالِحِهِ كَقَوْلِ
 رَأْسِهِ وَتِيَابِهِ وَدَقِّهِ وَتَكْمِيلِهِ
 وَرَبِّطُهُ فِي الْمَهْدِ وَخَوْرُهُ وَتَحْرِيرُ بَكْرِ لَيْثَامٍ وَالْأَمْرُ
 بِهَا الْإِمَامُ وَلَوْ بَاخَرَهُمْ مِثْلُهَا مَعَ ذَوِيهِ وَنَبِيٍّ
 ثُمَّ أَمَّا لَهَا الصُّلْبُ فَقَالَ قُرْبَى ثُمَّ لَا ب
 ثُمَّ أَمَّا لَهَا ثُمَّ لَعْدُ ثُمَّ أَمَّا لَهَا ثُمَّ الْأَخْبَرُ
 لَا يَوْمُنَ ثُمَّ لَا يَوْمُنَ ثُمَّ لَا يَوْمُنَ ثُمَّ لَعْدُ
 لَا يَوْمُنَ ثُمَّ لَا يَوْمُنَ ثُمَّ لَا يَوْمُنَ ثُمَّ لَعْدُ

ثُمَّ حَالَاتُ أُمِّهِ ثُمَّ حَالَاتُ أَبِيهِ ثُمَّ حَالَاتُ
 ثُمَّ حَالَاتُ أَخَوَاتِهِ وَأَخَوَاتِهِ ثُمَّ حَالَاتُ
 حَامِيهِ وَحَامِيَتِهِ ثُمَّ لَبَاقِي الْعَصْبَةِ الْأَقْرَبِ
 لَا قَدْرَ وَلَا حَصَانَةَ يَلْقَى فِيهِ رِقٌّ وَلَا لَفَاقِ
 لَا يَكْفُرُ عَلَى مَسْجِدِهِ وَلَا لَمْثَرُ وَجْهِهِ لَجَبِي
 وَمَنْ رَأَى الْمَنَاجِعَ أَوْ اسْقَطَ الْأَحْقَ حَقَّهُ
 ثُمَّ عَادَ عَادَ الْعُقُولُ وَإِنْ أَرَادَ أَحَدُ الْأَبْوَانِ
 شَفْرًا يَرْجِعُ فَالْمَقِيمُ أَحَقُّ بِالْحَضَانَةِ وَإِنْ كَانَ
 ثُمَّ وَفَوْقَ مَسَافَةِ قُرْبَى الْأَبِ أَحَقُّ
 وَوَلَدُهَا فَإِلَامٌ أَحَقُّ ثُمَّ وَإِذَا بَلَغَ
 الْقَبِيضُ سَبْعَ سِنِينَ عَافٍ لَا شَيْءَ بَيْنَ ابْنِ بَوَيْهِ
 فَإِنْ اخْتَارَ بَاهُ كَانَ عِنْدَهُ الْبَدَلُ وَلَهَا مَرَّةٌ
 وَلَا يَمْنَعُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ وَلَا رَجْعِي مِنْ زِيَارَتِهِ
 وَإِنْ اخْتَارَ أُمُّهُ كَانَ عِنْدَهَا الْبَدَلُ وَعِنْدَهُ
 بَيْتُهُ لَهَا مَرَّةٌ لِيَوْمِ دَهْرِهِ وَيُعْلَمُ وَإِذَا بَلَغَ

قَوْلُهُ فَإِنْ أَمْسَحَ أَجْبِرَ فَإِنْ أَوْجَرَ أَجْبِرَ
 عَلَيْهِمَا قَوْلُ الْأَمْرِ أَنْ يَنْفَرَا بِمَا شِئَا
 فِي خِصَامِ الْأَمْرِ فَإِنْ اخْتَارَ بَاهُ شِئَا
 وَوَلَدُهَا فَإِلَامٌ أَحَقُّ ثُمَّ وَإِذَا بَلَغَ
 الْقَبِيضُ سَبْعَ سِنِينَ عَافٍ لَا شَيْءَ بَيْنَ ابْنِ بَوَيْهِ
 فَإِنْ اخْتَارَ بَاهُ كَانَ عِنْدَهُ الْبَدَلُ وَلَهَا مَرَّةٌ
 وَلَا يَمْنَعُ مِنْ زِيَارَةِ أُمِّهِ وَلَا رَجْعِي مِنْ زِيَارَتِهِ
 وَإِنْ اخْتَارَ أُمُّهُ كَانَ عِنْدَهَا الْبَدَلُ وَعِنْدَهُ
 بَيْتُهُ لَهَا مَرَّةٌ لِيَوْمِ دَهْرِهِ وَيُعْلَمُ وَإِذَا بَلَغَ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دروسا وعبرة لمن يتفكر

الْأُنثَى سَبْعًا كَانَتْ عِنْدَ نَحْوِهَا الرِّبَا
تَنْزِيلُهَا وَمِنْهَا وَمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ مِنْ الْأَنْثَى
وَلَا تَحْبُ الْأَمُّ مِنْ بَنَاتِهَا وَلَا بَنَاتُهَا مِنْ بَنَاتِهَا
أَيْهَا أَنْ لَمْ يَخَفِ الْفُسَادَ وَالْمَحْنُونَ وَلَوْ أَنَّ
عِنْدَ أُمِّهِ مُطْلَقًا وَلَا يَثْرُكَ الْمَحْضُونِ
أَبَدٍ مَنْ لَا يَصُونُهُ وَيُصْلِحُهُ كَمَا سَبَّ
الْحَيَاةَ أَمْسَتْ وَهُوَ التَّعْدِي عَلَى الْبَيْتِ بِهَا
يُوجِبُ قِصَاصًا أَوْ مَالًا أَوْ الْقَتْلَ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ
أَحَدُهَا الْعَدُّ الْعَدُوَّانَ وَتَحْتَصُّ بِهِ
الْقِصَاصُ أَوْ الدِّيَّةُ فَالْوَلِيُّ خَيْرٌ رَوْعُهُ
مَجَانًا أَفْضَلُ وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ الْجَائِي مَنْ قَتَلَهُ
أَدِيمًا مَعْصُومًا فَيَقْتُلَهُ بِمَا يَنْفَكُ عَلَى الظَّنِّ
مَوْنَهُ بِهِ فَلَوْ تَعَدَّ جَمَاعَهُ قَتَلَ وَاحِدًا قَتَلُوا
جَمِيعًا أَنْ صَلَحَ فَعَلْ كُلُّ وَاحِدٍ
مِنْهُمْ الْقَتْلَ وَأَنْ جَرَحَ وَاحِدًا جَرَحُوا وَاحِدًا

والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها

والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها

فَسَوَاءٌ رَوْعًا وَمَنْ قَطَعَ أَوْ بَطَّ سِلَاحَهُ خَطَرٌ مِنْ
كَلْبٍ يَلَاؤُهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ مَكَفٍ
لَا إِذِنْ وَلِيَّتُهُ قَامَتْ فَعَلَيْهِ الْقَوْدُ الثَّانِي شَبَهُ
الْبَدْنِ وَهُوَ أَنْ يَقْصِدَ كَيْفِيَّةً لَا تَقْتُلُ غَالِبًا
وَلَمْ يَجْرَحْهُ بِهَا فَإِنْ جَرَحَهُ وَلَوْ جَرَحًا
صَغِيرًا قَتَلَ بِهِ الثَّالِثُ الْخَطَاءُ وَهُوَ أَنْ
تَفْعَلَ مَا يَجُوزُ لَهُ فَعَلَهُ مِنْ دَفْقٍ أَوْ زَرْقٍ صَدَدٍ
وَنَحْوِهِ أَوْ نَطْنَهُ مُبَاحَ الدَّمِ فَيَبْنِي أَدِيمًا
تَقْصُو مَنَافِعِ الْقِسْمَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ الْكَفَّارَةُ
عَلَى الْقَاتِلِ وَالذِّيَّةُ عَلَى عَاقِلِيهِ وَمَنْ قَالَ
لَا بَأْسَ أَقْتُلُنِي أَوْ جَرَحَنِي فَقَتَلَهُ أَوْ جَرَحَهُ لَمْ
يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ وَكَذَا لَوْ دَفَعَ لَغَيْرِ مُكَلِّفٍ
الْقَتْلَ وَلَمْ يَدْعُ بِهِ إِنْ شَرَّ وَجَدَ الْقَاتِلَ
لِنَفْسِهِ وَفِي الزَّيْفَةِ أَحَدُهَا كَيْفُ الْقَاتِلِ
لَوْ قِصَاصٌ عَلَى صَغِيرٍ وَمَحْنُونَ بِلِ الْكَفَّارَةِ وَالْأُخْرَى

والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها

والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها
والأخت سبعة كما كانت عند نكاحها

وَالَّذِي عَلَى عَاقِلَتِهِ الشَّيْءُ عَصِمَهُ الْمُقْتُولُ
 فَلَا سَكَنَ لَهُ وَلَا يَدَّ يَدُهُ عَلَى قَاتِلِهِ
 حَرَّيْ أَوْ مَرْتَدَّ أَوْ مَرَّانٍ مُحْصَنٌ وَلَوْ أَنَّهُ قُتِلَ
 الثَّالِثُ الْمَكَلَّاتُ بَلَّانَ لَا يُفْضَلُ الْقَاتِلُ
 الْمُقْتُولُ لِحَالِ الْجَنَابَةِ بِالْإِسْلَامِ وَالْحَرَّةِ
 أَوْ الْمَلِكِ فَلَا يَقْتُلُ الْمُسْلِمُ وَلَوْ عُبِدَ
 بِالْكَافِرِ وَلَوْ حُرًّا وَلَا الْحُرُّ وَلَوْ ذِمِّيًّا أَلْعَبْدُ وَلَوْ
 مُسْلِمًا وَلَا الْمَكَلَّاتُ وَبَعْدَهُ وَلَوْ كَانَ ذَا رَحِمَةٍ
 فَحُرِّمَ لَهُ وَيُقْتَلُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ وَلَوْ ذَكَرَ
 بِالْحُرِّ الْمُسْلِمِ وَلَوْ أَتَى وَالرَّحْمَنُ كَذَلِكَ وَبِمَنْ
 هُوَ أَعْلَى مِنْهُ وَالَّذِي كَذَلِكَ الرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ
 الْمُقْتُولُ أَيْسَرُ يُولَدُ لِلْقَاتِلِ فَلَا يَقْتُلُ إِلَّا بَأْسًا
 عَدَا وَلَا الْإِمَامَ وَأَنْ تَلَّتْ بِالْوَلَدِ وَلَا وَلَدَ الْوَلَدِ
 وَأَنْ تَقْتُلَ وَيُورَثَ الْقِصَاصُ عَلَى قَدْرِ الْمِيرَاثِ
 حَتَّى يُوْرَثَ الْقَاتِلُ أَوْ وَلَدُهُ شَيْءًا مِنَ الْقِصَاصِ فَلَا يَمْلِكُ

أَسْتَبَاحًا
 بِأَبِ شَيْءٍ وَطَرِ الْقِصَاصِ وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا
 تَكْلِيفُ الْقَاتِلِ الْمُسْتَحِقِّ فَإِنْ كَانَ صَغِيرًا أَوْ مُجَنَّنًا
 حَسَّنَ الْجَائِزَ إِلَى تَكْلِيفِهِ فَإِنْ احتاجَ لِنَفَقَةٍ
 أَوْ لِحُجُورٍ فَقَطِّعُوا إِلَى الذَّيَّةِ الشَّارِفِ
 أَوْ الْمُسْتَحِقِّينَ عَلَى اسْتِيفَائِهِ فَلَا يَنْفَرِدُ
 بِنَفْسِهِمْ وَيَنْتَظِرُ قُدُومَ الْغَائِبِ وَتَكْلِيفُ غَيْرِ
 تَكْلِيفٍ وَمِنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ فَوَارِثُهُ
 يُوْرَثُ عَقَابَهُمْ وَلَوْ زَوْجًا أَوْ زَوْجَةً أَوْ فَرْسًا
 أَوْ شَرِبَ بِهِ سَقَطَ الْقِصَاصُ مِنَ الثَّالِثِ
 أَوْ مِمَّنْ فِي اسْتِيفَائِهِ نَعْدِيهِ إِلَى الْغَيْرِ فَلَا يَزْعُمُ
 الْقِصَاصَ حَامِلًا لَمْ يَقْتُلْ حَتَّى تَضَعَهُ ثُمَّ أَنْ وَجَدَ
 بَرُضْعَهُ قَتَلَتْ وَالْأَفْلَاحُ حَتَّى تَرْضَعَهُ حَوْلَ
 بَيْتِهِ وَيَحْرُمُ اسْتِيفَاءُ الْقِصَاصِ بِإِحْضَرِ
 سُلْطَانٍ أَوْ نَائِبِهِ وَبَقِيَ الْمَوْقِعُ وَيَحْرُمُ قَتْلُ
 الْمَرْبِيِّ بَعْدَ السَّقْفِ وَقَطْعُ عَرْفِهِ بِغَيْرِ السَّكِينِ
 أَوْ بِغَيْرِ الْبَطْنِ وَإِنْ بَطْنُ الْمَقْتُولِ بِالْجَائِزِ فَظَنُّهُ

عوله أثاره
 حاكم ياد
 سمر 2

قتلهم يكن وداواه اعله حتى برافان شاء لولى دفع ديه
وقلنا لا يا ابا شريح لى القصاص فيما حوون
من اخذ بغيره فى النفس اخذ بما دونهما ومن
فلا وشروطه اربعة احدها العمد العذر
فلا قصاص في غير الثاني امكان الاثنية
يلا حيف يان يكون القطع من مفضا
او ينتهى الى حد كما يران الالف وهو مالان
فلا قصاص في جايقة ولا في قطع العصبه
بعض ساعد او عصب او ساق او و
فان خاف فاقص يقدر حقيقه ولم يشرق
الموقع ولم يلمر منه شىء الثالث المساقاة
فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه وفي النور
فلا تقطع اليمنى باليسار وعكسه
الرابع مراعاة الصحة والكمال فلا تؤخذ
كاملة الا صابع او لاه كظفار بافض
ولا عين صحيحة به بقائمة ولا لسان

يا ارمس ولا صحيح بباء شل من يد رجل
ولا ذ كرجل يد كرجي ويؤخذ
صحيح بما يران اشل واذن صحيح
ان شلا
بماض في الجروح انهما دوها الى عظم كبرج العنيد
السعد والعقد والقدم والموخيعة والهاشمية
النقيلة والمامومة وسبابة القصاص حد
من اية الجنائية مضمونة ما لم يقتصر رها
من بوزية فهدر ايضا لما خب اليه بارت
من الف الشان او جرحه منه بمباشرة او ب
ان كان عمدا فالدية في ماله وان كان غير
فلا تقطع اليد بالرجل وعكسه وفي النور
فلا تقطع اليمنى باليسار وعكسه
الرابع مراعاة الصحة والكمال فلا تؤخذ
كاملة الا صابع او لاه كظفار بافض
ولا عين صحيحة به بقائمة ولا لسان

والساق

مَنْ قَالَ دَحِبْ اوْثْنَا عَشْرَ الْفِ دَرْ هِي فِضْهْ وَدِيَهْ
 الْحَرَّةِ امْسَلْهُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ وَدِيَهْ الْكَلْبِ
 لِلْحَرَّةِ كَدِيَهْ الْحَرَمِ الْمُسْلِمَةِ وَدِيَهْ الْكَلْبِ عَلَى
 النِّصْفِ وَدِيَهْ الْمَجْرُوسِ الْحَرَّةِ ثَمَانِ مِائَةٍ دَرْ
 وَالْمَجْرُوسِيَّةِ عَلَى النِّصْفِ وَلَيْسَتْ بِالدَّكْرِ
 وَالْأُنْثَى فِيمَا يُوجِبُ دُونَ ثَلَاثِ الدِّيَةِ فَلَوْ قُطِعَ
 ثَلَاثُ أَصَابِعِ حَرَّةٍ مُسْلِمَةٍ لَمْ يَمُتْ وَلَوْلَا ذَلِكَ بَعْدَ
 فَلَوْ قُطِعَ أَرْبَعَةٌ قُبِلَ بَرٌّ رُدَّتْ إِلَى عَشْرِ دَرْ
 دِيَهْ قُتِلَ الْخَطَاءُ قِيَّ كُلِّ مَنْ حَرَّمَ مَالَهُ وَزَوَّاهُ
 وَشَهْرٌ حَرَامٌ بِالثَّلَاثِ مَعَ اجْتِمَاعِ الشَّوْثَةِ رَجَبٌ
 دِيَارٌ وَإِنْ قُتِلَ مُسْلِمٌ كَافِرٌ عَدُوٌّ الْأَصْلَفِ
 دِيَتُهُ وَدِيَهْ الرِّقَابِ قِيَمَتُهُ قُلْتُ أَوْ كَثُرَ
 قِيَمَتُهُ مِنْ جَنَى عَلَى حَامِلَةٍ قَالَتْ
 جَنِيَّتًا حَرَامًا دَكْرًا كَانَ قِيَمَتُهُ
 قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ قِيَمَتِهَا عَشْرُ دِيَةِ امْرَأَتِهِ وَفِي عَمَلٍ

بِالْأَيْدِ وَالْعُرْوَةِ هِيَ عِيْدٌ أَوْ أَمَةٌ وَلْتَعَدَّ
 بَعْدَ بَتَعَدَّ الْجَنِينِ الْمَحْكُومَ بِكَفْرِ غَرْمُهُ
 وَدِيَهْ الْجَنِينِ الرُّقْبَيْنِ عَشْرُ قِيَمَتِهِ أَمَةٌ وَدِيَهْ
 بَيْنَ الْمَحْكُومِ بِكَفْرِ غَرْمُهُ قِيَمَتُهَا عَشْرُ
 دَرْ أَمَةٌ وَإِنْ أَلْقَى الْجَنِينُ حَيًّا لَوْ قُبِلَ يَمُوتُ
 وَلَوْ هُوَ نِصْفُ سَنَةٍ فَصَاعِدًا فِيهِ مَالُ الْحَيِّ
 فَإِنْ كَانَ حُرًّا فِيهِ دِيَهٌ كَامِلَةٌ وَإِنْ كَانَ مَرْقُوبًا
 لَقِيَمَتُهُ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي حُرِّ وَجْهِ حَيًّا أَوْ هَيَّافًا قُلْتُ
 عَلَى وَجْهِ دِيَتِهِ فِي جَنَابِ الدَّاءِ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَةِ
 الْفَرْسِ فِي حَيَاتِهِ الْمَيِّتِ خَمْسُ مِائَةٍ مِنَ الْمَلِكِ
 مَا لِي الْإِنْسَانُ مِنْهُ وَاحِدٌ كَالْأَنْفِ وَاللِّسَانِ
 وَالْأَذُنِ كَرَفِيهِ دِيَهٌ كَامِلَةٌ وَمَنْ أَلْفَ
 الْإِنْسَانَ مِنْهُ شَتَاؤُنَ كَالْيَدَيْنِ وَالرِّجْلَيْنِ
 وَالْجَنْبَيْنِ وَالْأَذُنَيْنِ وَالْجَاوِشَيْنِ وَالنَّيْبَيْنِ
 صِيغَتَانِ فِيهِ الدِّيَةُ وَفِي أَحَدِهَا نِصْفُهَا

وَفِي الْأَجْفَانِ الْإِثْنَيْنِ الدِّيَّةُ وَفِي رِجْلَيْهِ
 وَفِي أَصَابِعِ يَدَيْهِ الدِّيَّةُ وَفِي أَحَدِهِمَا عَشْرٌ
 وَفِي الْأُخْرَى أَنْ كَانَتْ مِنْ أَهَامٍ نِصْفُ عَشْرٍ
 وَأَنْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِهِ ثَلَاثُ عَشْرٍ هَذَا كَذَا الْأَصْلُ
 الرَّجُلَيْنِ وَفِي السَّقِ خَمْسٌ مِنَ الْأَيْدِ وَفِي الْأُذُنِ
 نِصْفُ عَضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ دِيَّتُهُ كَامِلَةٌ شَعْرُهَا
 دِيَّةُ الْمُنَاخِجِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ كَامِلَةٌ فِي الْأُذُنِ
 كُلٌّ مِنْ سَمْعٍ وَبَصَرٍ وَشَمٍّ وَذَوْقٍ وَكُلُومٍ
 وَعَقْلٍ وَحَدِيثٍ وَنَفَقَةٍ مَشْيٍ وَفَتْحٍ كُلُّهُ
 وَصَوْتٍ وَبَطْنٍ وَأَنْ أَكْثَرَ نَسَانًا
 أَوْ خَرَبَةً فَأَحْكَنْ يَغَارِطُ أَوْ يَوَلِي أَوْ يَرِ
 وَلَمْ يَدَمْ فَعَلَيْهِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ وَأَنْ دَامَ
 فَعَلَيْهِ الدِّيَّةُ وَأَنْ بَحَنَى عَلَيْهِ فَأَذْهَبَ
 عَصْفُهُ وَبَصَرُهُ وَعَقْلُهُ وَشَمُّهُ وَذَوْقُهُ
 وَكُلُومُهُ وَتَكَاهُ فَعَلَيْهِ سَبْعُ دِيَارٍ
 أَوْ شَرْ

وَأَوْ شَرْ تِلْكَ لِجَنَائِيَّةٍ وَأَنْ مَاتَ مِنْ
 دِيَّةٍ فَعَلَيْهِ دِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فَصَلَّ فِي دِيَّةٍ
 لِحَيْتِهِ دِيَّةُ الشَّجَةِ اسْمُ الْحَرْجِ الرَّاسِ وَالْوَجْهِ
 خَمْسَةٌ أَحَدُهَا الْمَوْضِعَةُ الَّتِي تَوْضِيعُ الْعِظْمِ
 فِيهَا وَفِيهَا نِصْفُ عَشْرِ الدِّيَّةِ خَمْسَةٌ أَجْمَعُونَ
 إِنْ كَانَ بَعْضُهَا فِي الرَّاسِ وَبَعْضُهَا فِي الْوَجْهِ
 فَصَلَّ فِي الثَّانِي الْعَاشِمَةُ الَّتِي تَوْضِيعُ الْعِظْمِ
 فِيهَا وَفِيهَا عَشْرٌ أَجْمَعُونَ الثَّالِثُ الْمُنْقَلَةُ
 الَّتِي تَوْضِيعُ وَخَشِيمٌ وَتَقِلُّ الْعِظْمُ وَفِيهَا خَمْسَةٌ
 أَجْمَعُونَ الرَّابِعُ الْمَاءُ مَوْمَةٌ الَّتِي تَقِلُّ إِلَى
 مَلْدَةِ الدَّمَاعِ وَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ بِفَرْخٍ خَامِسٌ
 الْمَاءُ مَغَّةٌ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْجَدِّ وَفِيهَا ثَلَاثُ الدِّيَّةِ
 فَصَلَّ فِي الْخَامِسَةِ ثَلَاثُ الدِّيَّةِ وَهِيَ
 كُلُّهَا بِأَيْصَلُ إِلَى الْخَوَافِ كَبُطْنٍ وَظَهْرٍ
 وَبَدْنٍ وَحَلْوٍ وَأَنْ جَرَحَ جَانِبًا فَخَرَجَ مِنَ الْأُخْرَى

فَبَاءَ نَفَّانٍ وَمَنْ وَطِئَ رُوحَهُ صَغِيرَةً لَا يُوَظِّقُ
مِثْلَهَا خَزَايَا مَا يَنْتَهِجُ بَوَارِجُ وَمَنْ يَنْتَهِجُ
السَّيْلَيْنِ فَعَلَيْهِ الدَّيَّةُ **إِنْ لَمْ يَسْتَمْسِكْ**
الْبُتْرُكُ وَالْأَجْنُفَةُ **وَإِنْ كَانَتْ مِثْلُ يَوْمِ**
مِثْلَهَا الْمَثَلُ **أَوْ أَخْبِيئَةً كَبِيرَةً مَطْوِيَةً**
وَلَا شَبَهَةً فَوَضَّحَ ذَلِكَ فَتَدْرُسُ
الْعَاقِلَةُ وَهِيَ **كُورٌ عَصَبِيَّةٌ خَالِدَةٌ**
نَسْبًا وَلَا لَاحَظًا وَلَا تَحْمِيلَ الْعَاقِلَةِ وَمَعْدَاؤُهَا
وَلَا أَقْرَابًا وَلَا مَادُونَ ثَلَاثٌ دَيْتَةٌ **ذَكَرَ**
مُسْلِمٌ وَلَا قَهْرٌ مُتَلَفٌ وَتَحْمِيلُ الْخَطَاةِ وَتَشْبَهُ
الْعَدُوِّ جَلَدًا فِي ثَلَاثِ بَرِينٍ وَابْتِدَاءُ قَوْلِهِ
الْقَتْلُ مِنَ الزُّهْوَاقِ وَالْجَمْرُ مِنَ الْبَرِّ وَبَسْطُ
بِالْأَقْرَبِ فَلَا قَرِيبَ كَالْمَرْبِ وَلَا يُعْتَبَرُ
يَكُونُوا وَإِنْ يَزِينُ يَمْنَهُ يَقُولُ لَمَنْ
بَلْ مَتَى كَانُوا لِيَرْثُونَ لَوْ لَا الْحَبِّ عَقْلُ

وَالْقَتْلُ

وَلَا عَقْلٌ عَلَى فَقِيرٍ وَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ وَأَمْرٍ
وَلَوْ مُعَقِّقَةٌ وَمَنْ لَا عَاقِلَةَ لَهُ أَوْلَهُ وَحُجْرَتُهُ
لَا دَيْتَةَ عَلَيْهِ **وَلَوْ كُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ**
لَا دَيْتَةَ مِنْ مَاتَ فِي رَحْمَةِ الْجَمْعَةِ وَطَوَافٍ كَوْنِهِ
خَدْرًا لَأَخَذَ مِنْهُ سَقَطٌ بِأَسْبَابِ
الْقَاتِلِ الْقَتْلُ لَا كَفَّارَةً فِي الْعَدُوِّ وَتَحْبِ
فَادُونَهُ فِي مَالٍ الْقَاتِلُ لِنَفْسٍ مُحَرَّمَةٍ وَلَوْ
نَسْبًا وَلَا لَاحَظًا وَلَا تَحْمِيلَ الْعَاقِلَةِ وَمَعْدَاؤُهَا
وَلَا أَقْرَابًا وَلَا مَادُونَ ثَلَاثٌ دَيْتَةٌ **ذَكَرَ**
مُسْلِمٌ وَلَا قَهْرٌ مُتَلَفٌ وَتَحْمِيلُ الْخَطَاةِ وَتَشْبَهُ
الْعَدُوِّ جَلَدًا فِي ثَلَاثِ بَرِينٍ وَابْتِدَاءُ قَوْلِهِ
الْقَتْلُ مِنَ الزُّهْوَاقِ وَالْجَمْرُ مِنَ الْبَرِّ وَبَسْطُ
بِالْأَقْرَبِ فَلَا قَرِيبَ كَالْمَرْبِ وَلَا يُعْتَبَرُ
يَكُونُوا وَإِنْ يَزِينُ يَمْنَهُ يَقُولُ لَمَنْ
بَلْ مَتَى كَانُوا لِيَرْثُونَ لَوْ لَا الْحَبِّ عَقْلُ

الْأَع

فِي حَدِيثِهِ تَعَابَعَدَ اَنْ يَبْلُغَ الْاِيَامَ وَيَحْبِبَ
 اَقَامَةَ الْحَدِّ لَوْ كَانَ مِنْ يَقْمُهُ شَيْءٌ بِكَافٍ الْمَقْصِدِ
 وَلَا يَقْمُهُ إِلَّا الْاِمَامُ اَوْ نَائِبُهُ وَالسَّيِّدُ تَعَالَى
 بِرُفْقِهِ وَخَرَجَ اَقَامَتُهُ فِي الْمَسْجِدِ وَاشْرَافَ
 جِلْدُ الزَّوْنَا فَاَلْقَذِي فَالشَّرِبُ غَالِثُ بَرْدٍ وَبُغْمِ
 الرَّجُلِ قَائِمًا بِالسُّوْطِ وَيَحْبِبُ اِتْقَاءَ الْوَجْهِ وَالزَّوْجِ
 وَالْفَرْجِ وَالْمَقْتَلِ وَتَضَرَّبَ الْمَرْأَةُ جَالِسَةً وَلَشَدَّ
 عَلَيْهَا يَتَابَعًا وَنَسَكَ يَدَهَا وَحَرَّمَ تَعْلِيْقَ
 حَبْسٍ وَابْدَأَ **كَلَامُ** الْحَدِّ كَقَارَةِ
 لِذَلِكَ الذَّنْبِ وَمَنْ آتَى حَدَّ اسْتَرْفَافِهِ وَلَمْ يَسْرِ
 اِنْ يَقْرَبْ بِهِ عِنْدَ الْحَاكِمِ **كَلَامُ** اِنْ اَجْتَمَعَتْ
 لَهُ كَلَامٌ مِنْ جَنَسٍ تَدَاخَلَتْ وَمَنْ اَجْتَمَعَ فَلَا
بَابُ هَذَا الزَّوْنَا اَوْ الزَّوْنَا هُوَ قِطْعُ الْفَارِثِ
 فِي قَبْلِ اَوْ دُرْفَاءَ كَانَا الْمَحْصَنُ وَجَبْدُ خُصِّهِ
 يَمُوتُ وَالْمَحْصَنُ حَوْسٌ وَطِيْرٌ وَجَنَهُ فِي طَلْعِهَا

بَابُ

يَكْلَجُ صَبِيحٌ وَهُمَا عَزَّ اِنْ مَكَانًا اِنْ اِنْ زَنَا الْحَدِّ
 عَزَّ الْمَحْصَنُ جِلْدُ مَاءٍ نَتَّ جِلْدُهُ وَغَرَّبَ غَائِمًا اِلَى
 سَابِقَةِ قَصْرِ اِنْ زَنَا الرَّقِيقُ جِلْدُ خَسْبِيْنَ وَلَا
 غَرَّبَ اِنْ زَنَا اِلَّا بِمُسْلِمَةٍ قَتْلًا اِنْ زَنَا
 زَنَا فُلَا شَيْءٌ عَلَيْهِ اِنْ زَنَا الْمَحْصَنُ يَغِيْرُ
 الْمَحْصَنُ فَلَا **كَلَامُ** حَدِّ وَفِي زَنَا يَمُوتُ
 عَزَّ اَوْ شَرْطٌ وَجُوبُ الْحَدِّ ثَلَاثَةٌ اَحَدُهَا
 نَقَبُ الْحَشْفَةِ اَوْ قَدِيرُهَا فَرَجٌ اَوْ دُرْلَامِي
 فِي الثَّانِي اِتْقَاءُ الشَّهْمَةِ الثَّالِثُ ثُبُوْتُهُ اَمَّا
 اَقْرَبُ اَرْبَعٍ مَرَّاتٍ وَيُسْتَتَرُ عَلَى اَخْرَاجِهِ
 وَثَبَتُهَا دَهْ اَرْبَعَةٌ يَرَجُلُ عَدُوْلًا فَانْ كَانَ
 اَحَدُهُمْ غَيْرَ مَعْدِي **كَلَامُ** حَدِّ وَالْقَذْفُ اِنْ
 سَهَدَا اَرْبَعَةً يَزْنَاهُ بِفُلَانَةٍ فَشَهَدَا اَرْبَعَةً
 اَمْرًا اِنْ الشَّهْمُ دَهْمُ الزَّوْنَا يَغْلُوْتُهُ بِهَا
 سَدَقُوا اَوْ حَدَّ اَلْاَرْلُونُ فَعَطَّ الْقَذْفُ وَالزَّوْنَا

باب حمد المسكر من شرب منكر
ما فاعدا واستعطي به او حقيقته واكمل عجبنا
ملقونا به او لم يستكر حده ثمانية ان كان
حر او اربعين ان كان مريضا بشرط كونه مسلما
من كلفنا اختيارا عاملا ان كثره يستكره
ومن تشبه بشرب الخمر او اربعين حرم وعزر
ويحرم العصور اذا في عليه ثلثة ايات
وكم يطع باب التعذر بوجوب كل معصية
لا حد فيها ولا كفارة وهو من حقوق الله تعالى
لا يحتاج في اقامته الى مطالبة الا اذا شتم الوالد
والدة فلا يعزى الا مطالبة والدة ولا يعزى
الوالد بحقوق وملكه ولا يزاد في جلد التعذر
على عشرة اسواط الا اذا وصل امة له فيها شرك
فيغزى بمائة سوط الا وسوطا واذا شرب
مسكرا ثمانية ايام رمضان فيغزى من بعشرين

من الحد ولا باس بتسويد وجهه من يستحي
لغيره والمناذات عليه يدنيه ويحرق خلق
لجنته واخذ ماله **باب** ومن الالفاظ
الوجبة للشعر برقوله لغيره يا **كافرا** يا فاسقا
يا حيا يا شقي يا **كذبا** يا حيا يا فاسقا يا فاسقا
حيث يا **كذبا** يا حيا يا فاسقا يا فاسقا
ادبوت يا علي وبعز من قال للذي
يا حاج او لعنه بغير موجب **باب**
قطع في السرقة وموجب ثمانية شوطا احدها
سرقة وهي اخذ مال الغير من ماله
وثانيه على وجه الاختصاص فلا قطع لمنهيب
وتخفيف وخائين في دية **باب** كن يقطع
ما حد العاصية الثانية الثاني **باب** كون السارق
ملقا اختيارا عاملا ان ماسرقة يساوي نصبا
الثالث كون السرقة مالا لكن لا قطع بسرقة

الماء ولا ياتئاء فيه خمر او ماء ولا يسرفه
 مصحف ولا يباع عليه من خمر ولا يكتسب
 بدع وخصاير ولا ياتئاء له ولا يصليب
 او صنم الرابع **ك**ون المشرق في طبائ
 وهو ثلاثة دراهم او ربع دينار او ما
 يساوي احدهما وتعتبر القيمة حال
 الاخراج الخامس اخرج من جزير فلو سرق
 من غير جزير فلا قطع وجزير كل ما يس
 ما حفظ فيه عادة فنقل برجل وعامة على راس
 جزير ويختلف الجزير بالبلدان وبالسلاطين
 ولو اشترى جماعة في هتك الحيز او اخرج
 النصاب فطعنوا جميعا وان هتك الحيز
 احدهما ودخل الاخر فخرج المال فلا قطع
 عليهما ولو ثوا طئا السادس ايتفاء الشبهة
 فلا قطع يسرقه من مال فروعه و اصوله و مزوجه ولا

يسرقه من مال له فيه شرك او لاحد
 بن ذ **ك**حر القنابة ثبوتها اما بشهادة
 عدلين وبصفايح او لا تسمع قتل الدغوي
 الاخر اير مرتين ولا يرجع حتى يقطع النام
 عليه المسروق منه جملته ولا قطع عام مجامع
 للموتى ثبوت الشرط قطعت بده اليمنى
 مفصل **ك**فيه وغيمت وجوبه في زيت
 مقل وسنن تعليقه في عنقه ثلاثة ايام ان
 اراه الامام فان عاد قطعت برجله اليسرى
 مفصل **ك**فيه بترك عقبيه فان عاد
 لم يقطع وجلس حتى تموت او يتوب
 ويجمع القطع والضمان فيرد ما اخذ
 ل **ك**ه ويعبد ما خرج من الجزير
 وعليه اجرة القاطع وعن الزيت
كه خذ قساع الطريق

وَهُمُ الْمَكْتَفُونَ الْمَثَرُونَ الَّذِينَ يَحْتَزُّونَ
عَلَى النَّاسِ فَيَأْخُذُونَ أَمْوَالَهُمْ مُجَاهِرِينَ
وَيَعْتَرِ شُبُوتَهُ بَيْتَهُ أَوْ أَقْرَبَ مِنْ ذَلِكَ
وَيَحْتَزُّونَ وَالنَّصَابُ وَالْحُمُ الزُّبَّةُ أَحْكَامُ
أَنْ قُتِلُوا أَوْ لَمْ يَأْخُذُوا بِمَا لَمْ يَحْمِ قَتْلُهُمْ جَمِيعًا
وَأَنْ قُتِلُوا أَوْ أَخْذُوا بِمَا لَمْ يَحْمِ قَتْلُهُمْ وَصَلَبُهُمْ
حَتَّى يَمُوتُوا وَإِنْ أَخْذُوا بِمَا لَمْ يَحْمِ قَتْلُهُمْ أَخْطَفَ
أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ مِنْ خِلَافِ خَمَافَةٍ أَوْ وَاحِدٍ
وَأِنْ أَخْذُوا النَّاسَ وَلَمْ يَأْخُذُوا بِمَا لَمْ يَحْمِ قَتْلُهُمْ
مِنْ الْأَرْضِ فَلَوْ يَنْزَكُوا يَأْتُونَ إِلَى بَلَدٍ
حَتَّى تَطْهَرَ قُوتُهُمْ وَمَنْ تَابَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْقُدُومِ
عَلَيْهِ سَقَطَتْ عَلَيْهِ حَقُوقُ اللَّهِ وَأُخِذَ
بِحَقُوقِ الْإِلَهِ دَمِيئِينَ هُمْ قَتْلُ مَنْ أَرَادَ
بِأَذَى فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ أَوْ حَرَمِهِ فَلَمْ يَدْفَعْهُ بِالْأَشْيَاءِ
فَالْأَشْيَاءُ فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْقَتْلِ قَتْلُهُ وَلَا شَيْءَ

عليه واجب

هذا هو مقتضى
الكتاب في حق
القاتل المجرم
وغيره من
الذين يأتون
بالأذى
على النفس
أو المال
أو الحرم
فإن لم يندفع
بالأشياء
فإن لم يندفع
فإن لم يندفع
فإن لم يندفع

وَجِبَ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ حَرَمِهِ وَحَرَمِ غَيْرِهِ
بِكُلِّ دَفْعٍ فِي غَيْرِ الْفِتْنَةِ عَنْ نَفْسِهِ وَنَفْسِ
غَيْرِهِ وَمَالِهِ لَا مَالَ نَفْسِهِ وَلَا يَلْزَمُهُ حِفْظُهُ
فِي الضِّيَاءِ وَالْهَلَاكِ بِالسَّبَبِ
فِي الْبَقَاءِ وَهُمْ الْخَائِرُ بِمَنْ عَلَى الْحَاكِمِ بِأَوَّلِ
الْبَحْثِ وَلَهُمْ شُرُوكُهُ فَإِنْ اخْتَلَّ شَرْطُ
تَمْلِكِ لَكَ قِطَاعُ طَرِيقٍ وَنُصِبَ الْأَمَامُ فَرَضَ
بِهِ وَيَعْتَرِ كَوْنُهُ فَرَسِيًّا بِالْغَائِبِ
بِمَعَابِصِيرٍ نَاطِقًا حَرًّا أَذْكَرًا عَدْلًا
لَمَّا أَذْكَرًا بَصِيرًا كَافِيًا ابْتِدَاءً وَدَوَامًا وَلَا
مَرَضًا يَفْسَعُهُ وَتَلْزَمُهُ مِلَّةُ الْبَقَاءِ
فِي التَّشْبِيرِ هُمْ وَمَا يَدْعُوهُ مِنَ الْمَطَالِمِ
فِي مَرْجِعِهِمْ وَالْأَلْزِمَةُ فَيَأْخُذُهُمْ وَجِبَ
بِحَرَمِهِ مَعُونُهُ وَإِذَا تَرَكَ الْبَقَاءَ الْقَتْلُ
مَقْتَلُهُمْ وَقَتْلُ مَذْبُوحِهِمْ وَحَرَمِهِمْ وَلَا يَنْفَعُهُ

والدم والحبر الخنزير والبول والردث والوطأ
 وتحرم من حيوان البر الحمر الأهلية وما
 يقترب من بابه كاسد ومرو ذئب وفهد
 وكلب وقرود وذئب ونمس وابن آوى
 وابن عرس وسنور ولوبريتا وتعلب ونجاة
 وسمور ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كالحبار
 وباز وصقور وباشق وشاهين وحادأة وورقة
 وما يأكل الحيف كالبسر ورحم وقاق وغراب
 وخفاش وفأر وزنبور وعجل وذباب وهذيل
 وخطايا وقنفذ ونيص وحية وحشرات وبوكل
 ما تولد من ما كوى طاهر كذباب الباقلا
 ودود الخلل والجيش تسع الاغصان
 ويباح ما عدا هذا كالبهيمة الانعام والحمل وباني
 الوحش كصبيح وتمريرة وازيب وثور ورواح
 ويقر وخشي ووجور ووصب وطبار وباني الطير

كراه

والنعام ودجاج وطاويس وبتغا وزاع وغراب
 وبع وبعير وكل ما في البحر غير مفترق وحية
 ونساج وتحرم الجلالة وهي التي اكتر
 كلفها الجحاسة ولبنها ويضها حتى تمتلئ ثلاثا
 تطعم الطاهر وبكرة اكل شراب وحم
 طين واذن فلب وبصل ودم وحم وما لم
 يخرج من البطن ومن اضطر بجانها ان
 اكل من المحرم ما سد رمقه فقط
 من لحمي هذا الا ادمت امباح الدم كخزق وزان
 حصن فله قتل واكله ومن اضطر الى
 بيع مال الغير مع بقاء عنه وجب عليه
 له مجافا ومن مر بتمر فيستان لا يحاط
 به ولا ناظر فله من غير ان يصعد
 على شجرة او يرميه بحجر ان ياكل
 ويحمل وكذا لك الباقلة والحتمص

الحرام عشر
 واما ما لا يباح ان يعطى
 النجاسة ما لا يخرج ويحذر من
 داسق او سوسنجوس
 ومن زرع وكره

وان لم يكن في نفسه نجاسة
 فلا بد من غسله فان كان
 في نفسه نجاسة فلا بد من غسله

لا اكل من ماله
 او عيشه من اعنائه
 نفسه

ولا يحاط بها

في حياة مستقر
 في حياة مستقر
 في حياة مستقر
 في حياة مستقر

وَتَجِبُ ضِيَاةُ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي الْقُرَى دُونَ
 الْأَمْصَارِ يَوْمَ مَوَائِلَةٍ وَلَسْتَحِبُّ ثَلَاثًا
 بَابُ الْكَاهِ وَهِيَ ذِمَّةُ أَوْحَرِ
 الْحَيَوَانِ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ وَشَرْطُهَا الرِّبَاةُ
 أَحَدُهَا كَوْنُ الْفَاعِلِ عَاقِلًا فَلَوْ مَيَّزَ الْفَاعِلُ
 لِلذَّكَاءِ فَعَلَّ ذِمَّةَ الْأَنْثَى وَالْفِقَنِ وَالْجَنْبِ
 وَالْكَتَابِ لَا الْمَرْئِدَ وَالْمَجُوسَ وَالْأَنْثَى
 وَالذَّرْزَرِيَّ وَالنَّصِيرِيَّ الثَّانِي الْأَنْثَى
 الذَّمُّ بِكُلِّ تَحْدِيدٍ مِنْ حَجَرٍ وَقَصَبٍ
 وَخَشَبٍ وَعَظْمٍ غَيْرِ السِّنِّ وَالظُّفْرِ
 الثَّلَاثُ قَطْعُ الْخَلْقُومِ وَالْمَرْيِ وَيَكْفِي
 قَطْعُ الْبَعْضِ مِنْهُمَا قَطْعُ رَأْسِهِ حَلُّ
 وَجِلِّ ذِمَّةٍ مَا أَصَابَهُ سَبَبُ الْمَوْتِ مِنْ
 مَنَحْنَقَةٍ وَمَرَضَةٍ وَكَيْلَةٍ شَعْرَةٍ وَمَا أَضْلَجَ
 بِشَكْلَةٍ أَوْ فُحٍّ أَوْ أَنْقَذَهُ مِنْ مَهْلَكَةٍ أَنْ ذَكَاءُ

فِي حَيَاةٍ مُسْتَقَرَّةٍ كَتَمَتْ بِكَ بَدَأَ وَجِلِّ
 وَمُطَرِّقَ عَلَيْهِ وَمَاقِطُ عِلْقُومِهِ أَوْ أَيْدَتْ حَيَوَانَهُ
 وَجُودُ حَيَاةٍ كَعْدَمِ الْكَسْرِ لَوْ قَطَعَ الذَّمُّ الْخَلْقُومَ
 مَرْفُوعٌ يَدُهُ قَبْلَ قَطْعِ الْمَرْيِ لَمْ يَضُرَّ سِوَا غَادِقَةٍ
 لَمْ يَكُنْ قَدْ عَلَى الْغَوَاةِ وَمَلْجَأُ مَنْ ذَمَّ كَوَافِعُهُ
 مَشُوحٌ حَسَنٌ كَمَا نَزَلَ بِحُجْرَةٍ أَيْ يَمْلِكُ لَهَا
 الرَّابِعُ حَوْلَتِ نَحْمُهَا لَا يَجُوزُ بِمَوْتِهَا عَيْنُهَا
 كَمَا نَزَلَ بِهَا الذَّمُّ وَتَجَرَّى بِغَيْرِ الْقَرْبَةِ وَلَوْ أَصَابَهَا
 نَسْنُ الْبَكِيرِ لَمْ تَسْقُطِ الْعَقْمِيَّةُ عَنْهَا
 مِنْ ذَلِكَ مَعَ أَنْتُمْ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرُ الْبَحْلِ
 وَجِلِّ ذِمَّةِ الْبَحْلِ كَمَا أَنْتُمْ
 وَأَنْ مَرَجَ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً لَمْ يَكُنْ الْمَرْئِدُ حَلُّ
 كَوْنُ الذَّمِّ بِهَا كَمَا أَنَّهُ وَجِلِّ الْحَيَوَانِ لَوْ كُنْ
 قَبْلَ مَرَجِهِ لَفِيهِ وَسَقَى تَوْجِيهَهُ الْقَبْلَةَ
 حِينَ الْأَسْرِ وَالْإِسْرَافِ فِي الذَّمِّ وَمَا ذَمَّ طَرَفُ

في حياة مستقر
 في حياة مستقر
 في حياة مستقر
 في حياة مستقر

او تودى من علو او وطمى عليه شئ يقتله
 مثله لم يحل ~~كأنه~~ القصد
 يباح لقاصده ولو كره طوق او هو امته
 ما ~~كأنه~~ لب من او كره ضيق لم يحرم
 فوق حركه مذبح والسمع او قتلته ككبه
 لم يجر الا خاف ان يفسد بل ياتى بالاله حل
 باوجه شرط يكون المصادف اهل الاكل
 خالفه ان سأل الاله ومن روى صيد اقلته
 بشم ريح فانها قتله لم يحل الثاني الاله
 وهي نوبان ماله وحده يخرج كسيف وسكين
 وسهم الثاني جارحة مقله ككلب
 يجر اسود وخط وبارع ومقبوض عقاب
 وشاهين فتعلم الكلب والفتيل كالثلاثة
 شرط امور بان يستتر سئل اذا ارسل
 وينزجر اذا وجر وانما انسل لم ياكل
 وتعلم

واما ما ذكره من ان
 القاصد هو الذي
 يباح له الصيد
 ولو كره طوق او هو امته
 ما كأنه لب من او كره ضيق لم يحرم

يعلم الطير بامر من يان يستتر سئل اذا ارسل
 ويخرج اذا دعى ويستتر ط ان يخرج الصيد
 لو قتله يصدم او خرق لم ينج الثالث قصد
 الفعل وخوانه ترسل الاله لئلا يقصد الصيد
 ان سقى وثر سئل الا يقصد الصيد او يقصد
 من يرسل او يستتر سئل الخارج بنفسه يقتل صيدا
 لم يحل الرابع هو ليس لبيم الله حقه من سائر
 حمار حيد او مربي سلاحيه ولا تسقط حماره او ما
 ربي من صيد فوقع في ماله او تردي من علو او وطمى
 عليه شئ وكل من ذلك يقتل مثله لم يحل
 وسئل ان مرماه محمد في سم وان مرماه بالهواء
 ربح شجرة او حايطة سقط ميتا حل كسباب
 كما لا تتعقد الرمي الا بالله تعالى او سم
 من اسماء او حبي من صفاته كعزة الله وقد مر به
 ما بينه وان قال جينا بالله او قسما او شهادة

ع

الْفَقْدَنَ وَتَعَقَّدَ بِالْقُرْآنِ وَبِالْمُصْطَفَى الْمُتَوَكَّلِ
وَحِوَّ هَامِنَ الْكُتُبِ الْمُتَرَاةِ وَمِنْ خَلْفِهِ مَحَلُّونَ كَلَامِهِ
وَالْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ أَوْ بِالْبَكْبَةِ وَحِوَّ هَامِنَ وَلَا
كَفَايَةَ **فصل** وَفَرْطُ وَفَرْطُ
الْكَفَاةِ وَخُفَّةُ أَشْيَاءٍ أَحَدُهَا كَوْنُ الْخَالِفِ مُطْلَقًا
الثَّانِي كَوْنُهُ مُخْتَارًا الثَّلَاثُ كَوْنُهُ مُقَاصِدًا لِلْبَيِّنِ
فَلَوْ تَعَقَّدَ مَنْ سَبَقَ عَلَى إِسْبَاطِهِ فَلَا قَصْدَ كَوْنِهِ
لَا بِاللَّهِ وَلَا بِاللَّهِ فِي عَرْضٍ خِلَافَ الرَّاجِعِ
كَوْنُهُ عَلَى كَرِّ مُسْتَقْبَلٍ فَلَوْ كَفَايَةَ عَلَى مَاضٍ
بَلْ إِنَّ تَعَقُّدَ الْكَلِمَاتِ مُحَرَّمٌ بِنُزُولِهَا عَلَى الْخَامِسِ
لِجَنَّتِ يَفْعَلُ مَا خَلَفَ عَلَى تَرْكِهِمْ أَوْ تَرْكِ مَا كَلَفَ
عَلَى فِعْلِهِ فَإِنْ كَانَ عَيْنٌ وَقَدْ تَعَيَّنَ وَإِلَّا لَمْ يَجُنَّتْ
حَتَّى يَبَيَّنَ مَنْ فَعَلَهُ يَتَلَفَّ السَّخْلُفُ عَلَيْهِ تَوَكُّلًا إِلَى الْإِيفِ
وَمَنْ خَلَفَ بِاللَّهِ لَا يَفْعَلُ كَذَا وَابْتِغَاءً لِكَذَا أَوْ تَرْكًا لِكَذَا
أَوْ إِرَادَةً لِلَّهِ أَوْ الْإِنِّ نَسَاءً وَاللَّهُ وَالْفَضْلُ لَهَا أَوْ حَكْمًا لَمْ يَنْتُكَ

فَعَلْ أَوْ تَرْكُ يَشْرُطُ أَنْ يَقْصِدَ الْإِسْتِثْنَاءَ قُلْ قَالُوا لِمَ نَسْتَشِي
بِهِ **فصل** وَمَنْ قَالَ طَعَامِي عَلَى حَرَامٍ أَوْ أَنْ
أَكَلْتُ كَذَا حَرَامًا أَوْ أَنْ فَعَلْتُ كَذَا حَرَامًا لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ
فَعَلْ كَفَاةً بَيْنِي وَمَنْ قَالَ هُوَ يَهْرُدُ أَوْ تَقَرَّرِي
تَعَبَّدَ الصَّلِيبَ أَوْ الشَّرَّ أَنْ فَعَلَ كَذَا أَوْ هُوَ بَرِيٌّ
لِلْإِسْلَامِ أَوْ مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ هُوَ كَاوَرٌ
لَهُ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا فَقَدْ أَرَاكَ تَحْرِمُ عَلَيْهِ
بِأَمْرٍ يَبِينُ أَنْ فَعَلَ مَا ضَاهَا أَوْ تَرَكَ مَا أَثْبَتَهُ وَفِي الْخَبَرِ
نَفْسُهُ بِأَنَّهُ خَلَفَ بِاللَّهِ وَلَمْ يَكُنْ خَلَفَ فَلِكُذِبَةٍ لَا كَفَاةً
فصل وَكَفَاةُ الْيَمِينِ عَلَى التَّخْيِيرِ أَطْعَامَ عَشْرَةٍ
بِالْيَمِينِ أَوْ كِسْوَتَهُمْ أَوْ تَحْرِيرَ رَقَبَةٍ مَوْثِقَةٍ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ
لَمْ تَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَةٍ وَجُوبُهَا أَنْ لَمْ يَكُنْ عَدُوًّا وَلَا يَطْمَحُ
بِغَيْرِ الرِّقَابَةِ يَغُتْرُ الصَّوْمُ وَعَكْسُهُ الْكَافِرُ وَخَرَجَ ٥
الْقَامَرَةُ قَبْلَ لَحْتٍ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ «وَمَنْ جَنَّتْ وَلَوْ بِإِثْمَيْنِ
لَمْ يَكُنْ مُنَافِقًا وَلَمْ يَكْفُرْ فَكَلَامٌ وَاحِدَةٌ» بَابُ جَامِعِ الْأَعْيَانِ

رجع الى ما تناوله الاسم وهو ثلثه شرعي ففرق
 فلعوب قال يمين اطلقت تنصرف الى الشرعي وتساو ك
 الصبيح منه فمن حلف لا يبيع او لا يبيع او لا يبيع فقد
 بقى افا سيد المرحمت لكن لو قيد بمسئله بمسئله الصبيح
 كالحلف لا يبيع المرحمت بامه حثت بصوم ذلك
 في قديم الشرعي فالذي ان مبناها الفرق من حيث لا يطاق
 امر كذا حيث يحل او لا يطاق او لا يضع قدمه في دار
 فلو حث بدخولها واكثا او ما شأ حالها او متنعلا وثلا
 بدخل حثا حيث بدخل المسجد والحمام ويقتب الشجر
 او لا يضرب بالونه حثها او تقتب شجرها او عصفها
 فحسب فان عدم الفرق رجع الى اللغة فمن حلف لا ياكل
 لما حث بكل لحم حتى بالمحرم كالمبته والخنزير لا يما
 لا يستحقها لا شحم ونحوه ولا ياكل كل ما اكله
 ولو من لبن او مية حثت ولا ياكل ما ساء ولا يضا حثت
 بكل ما ريس ويض حتى يراى الجراد ويضه ولا ياكل قاله

رجع في الايمان الى نية الحلف فهو دعي بعد اء فحلف
 لا يتعدى لم يحث بعد اء غيره ان قصده او حلف لا
 يدخل كامر فلاون وقال لو نيت اليوم قبل حكما فله يحث
 بالدمع في غيره ولا عديت رايتك تدخلين دار
 فلاون ينوي منعها فدخلتها حثت ولو لم يرها
 فان لم ينوي شيئا رجع الى سبب الحلف
 وما حثت بها من حلف يقضين رويدا حقه عند قضا
 قبله او لا يبيع كذا الايمان في قضاها بالكر او لا يدخل
 بذلك كذا الظاهر فيها فزال ودخلها او لا ياكل من زيد
 شر به الخمر فكله وقد تركه لم يحث في الجميع
 فحسب فان عدم النية والسبب رجع الى التبيين
 فمن حلف لا يدخل دار فلاون هذه قد حلفها وقد باعها
 او وهي فضاء او لا اكلت هذا الصبي فصا من شئنا
 وكلمه او لا اكلت هذا الرطب فصا وعمر اتم اكله
 حثت في الجميع فحسب فان عدم النية والسبب رجع الى

رجع الى

حَيْثُ كُلُّ مَا يَنْفَعُهُ حَتَّى بِالطَّيْحِ لَا الْقِتْلَةَ وَالْجِيَاءَ
 وَالزَّيْتُونَ وَالزَّعْرُونَ وَالْأَحْمَرُ وَلَا يَتَّخِذُ فَاكُلُ بَعْدَ
 الزَّوَالِ وَلَا يَتَعَشَّى فَاكُلُ بَعْدَ نَضِيفِ الْيَدَيْنِ وَلَا يَتَسَبَّحُ
 فَاكُلُ قَبْلَهُ لَمْ يَحْنَثْ وَلَا يَأْكُلُ مِنْ هَذِهِ الشَّيْءِ
 حَيْثُ يَأْكُلُ ثَمَرَهَا فَقَطُّ وَلَا يَأْكُلُ مِنْ عَذَّةِ الْبَقَرِ حَيْثُ يَأْكُلُ
 شَيْءٌ مِنْهَا وَلَا مِنْ لَبَنِهَا وَلَا دِجَاقَ وَلَا يَشْرَبُ مِنْ عَذَّةِ النَّهْرِ
 أَوْ الْبَيْرِ فَأَغْنَى فِي بِلَادِهِ وَشَرِبَ حَيْثُ لَا أَنْ حَلَفَ لَا يَشْرَبُ
 مِنْ هَذِهِ الْأَنْبَاءِ فَأَغْنَى مِنْهُ وَشَرِبَ
 وَمَنْ حَلَفَ لَا يَدْخُلُ دَارَ فُلَانٍ أَوْ لَا يَرْكَبُ دَابَّةً فَيَسْتَبَا
 جَعَلَهُ لَعْنَةً أَوْ أَصْحَرَهُ أَوْ اسْتَأْجَرَهُ لَا يَحْتَسِبُ
 وَلَا يَكْفُرُ انْتَهَى حَيْثُ يَمْلِكُ الْوَلِيُّ أَنْ يَقُولَ
 أَمْسَكَ وَلَا تَكُنْ قُلُوبًا فَكَيْفَ أَوْ مَرَأَةً فَحَيْثُ وَلَا
 بَدَانَ قُلُوبًا يَكْفُرُ فَتَكَلَّمَ مَعَهُ حَيْثُ لَا يَكْفُرُ لَمْ
 يَحْنَثْ يَدِينُ لَهُ وَلَا مَالُ لَهُ أَوْ لَا يَمْلِكُ مَا لَيْسَ بِالْبَيْنِ
 وَلَيْسَ بِشَيْءٍ فَلَوْ نَأْمَا بِجَمْعِهَا وَخَرِبَتْ جَمْعُهَا وَاحِدَةً بَرَكُ

مَنْ حَلَفَ لِيَصْرَفَهُ مِائَةً وَمَنْ حَلَفَ لَا يَنْتَكِلُ هَذِهِ
 الدَّارَ وَلَا يَخْرُجُ أَوْ لِيَصْرَفَهُ مِائَةً وَمَنْ حَلَفَ لِيَخْرُجَ مِنْهَا
 وَأَهْلُهَا وَمَتَاعُهَا الْمَقْصُودُ فَإِنْ أَقَامَ فَوْقَ مِائَةٍ مِائَةٍ
 لِلْمَرْجُوحِ فِيهِ عَادَةٌ وَلَمْ يَخْرُجْ حَيْثُ فَاهُ لَمْ يَحْنَثْ مِائَةً
 أَمَّا زَوْجَتُهُ لِلْمَرْجُوحِ مَعَهُ وَلَا يَمْلِكُ أَجْبَاهُهَا فَخَرَجَ
 وَخَذَهُ لَمْ يَحْنَثْ وَكَذَا الْبَلَدُ إِلَّا أَنَّهُ يَبْرُجُ وَجْهَهُ
 وَخَذَهُ لَمْ يَحْنَثْ إِذَا حَلَفَ لِيَخْرُجَ مِنْهُ وَلَا يَحْنَثُ
 فِي الْبَيْعِ بِالْعَوْدِ مَا لَمْ يَكُنْ نِيَّةً أَوْ سَبَبًا لِلنَّفَرِ
 الْقَصِيرِ سَفَرُ يَبْرُجُ بِهِ مَنْ حَلَفَ لِيَسَافِرَ وَحْنَثُ
 بِهِ مَنْ حَلَفَ لَا يَسَافِرُ وَكَذَا النَّوْمُ الْبَسِيرُ وَمَنْ حَلَفَ
 لَا يَسْتَحْدِمُ فَلَوْ نَأْمَا مَعَهُ وَهُوَ سَاكِنٌ حَيْثُ وَلَا يَمْلِكُ
 أَوْ لَا يَأْكُلُ بِلَدٍ كَذَلِكَ أَوْ أَكَلَ خَارِجَ بَيْتِهِ لَمْ
 يَحْنَثْ وَفَعَلَ الْوَكِيلُ كَمَا لَوْ كَلَّ مَنْ حَلَفَ لَا يَفْعَلُ إِلَّا أَوَّلَ
 يَمِينِهِ مَنْ يَفْعَلُ حَيْثُ بَابُ السُّدْرِ وَهُوَ مَكْرُوكٌ لَا يَمْلِكُ
 حَيْثُ وَلَا يَرُدُّ قَضَائِي وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِالْقَوْلِ مِنْ مَكْلَفٍ

مُتَخَارِفًا وَأَنْوَاعُهُ الْمُنْعَقِدَةُ سُنَّتُهُ أَحْكَامُهَا مُخْتَلِفَةٌ
 أَحَدُهَا النَّذْرُ الْمَطْلُوقُ كَقَوْلِهِ لِلَّهِ عَلَى نَذْرٍ فَعَلْتُهُ
 كَقَوْلِهِ مَبِينٌ وَكَذَا أَنْ قَالَ عَلَى نَذْرٍ أَنَّهُ فَعَلْتُكَ
 كَذَا أَسْمُ يَفْعَلُهُ الشَّائِي نَذْرٌ لِحَاجٍ وَغَضَبٍ كَأَنْ
 كَلِمَتَكَ أَوْ أَنْ لَمْ أَعْطِكَ أَوْ أَنْ كَانَ هَذَا كَذَا فَعَلْتُ
 لِحَاجٍ أَوْ الْغَضَبِ أَوْ صَوْمٍ مَسْنُوعٍ أَوْ مَالِي صَدَقَةٍ فَيُخَيَّرُ بَيْنَ
 الْفِعْلِ أَوْ كِفَارَتِهِ بَيْنَ الْمَالِ أَوْ نَذْرِ مَبِينٍ كَالْمَالِ
 عَلَى أَنْ أَلَيْسَ تَوْفِي أَوْ أَنْ كَسِبَ ابْنِي فَيُخَيَّرُ أَيْضًا
 الرَّاسِيعُ نَذْرٌ مَكْرُومٌ أَوْ كَطَلَاقٍ وَخَيْرُهُ فَبَسَقُ أَنْ يَكْفَرَ
 وَلَا يَفْعَلَهُ الْخَامِسُ نَذْرٌ مَقْصِيهِ كَسَرُهُ بِالسَّكْرِ وَصَوْمٍ
 يَوْمَ الْعِيدِ وَخَيْرُهُ يَحْتَرُمُ الْوَفَاءُ وَيُكْفَرُ وَنَقْصِي
 الصَّوْمِ السَّادِسُ نَذْرٌ بَرٍّ أَوْ كَصَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ
 وَلَوْ رَاجِيٍّ وَاعْتِكَافٍ وَصَدَقَةٍ وَحَجٍّ وَعَشْرٍ يَقْصِدُ
 التَّقَرُّبَ أَوْ يَبْلُغُ ذَلِكَ بِشَرْطِ حُصُولِ نِقَةِ أَوْ دَفْعِ نِقَةِ
 كَانَ شَفَى اللَّهُ مِنْ رَضَى أَوْ سَلِمَ مَالِي فَعَلِي كَذَا هَذَا يَحِبُّ الْوَفَاءَ بِهِ

فصل من نذر

فصل من نذر
 وَمَنْ نَذَرَ صَوْمَ شَهْرٍ مُعَيَّنٍ لِرَمَّةٍ
 صَوْمَهُ مُتَّبِعًا فَإِنْ أَفْطَرَ لَغَيْرِ عَذْرٍ حَرَّمَ وَلِرَمَّةٍ
 اسْتَيْسَارِ الصَّوْمِ مَعَ كَفَّارَةٍ بِمِثْلِ لَفْوَاتِ الْحَلِّ وَالْعَذْرِ
 بَنَى وَكَفَّرَ لِفَوَاتِ الشَّائِعِ وَلَوْ نَذَرَ شَهْرًا
 مطلقًا أَوْ صَوْمًا مُتَّبِعًا غَيْرَ مُقَيَّدٍ بِزَمَنِ لِرَمَّةٍ الشَّائِعِ
 فَإِنْ أَفْطَرَ لَغَيْرِ عَذْرٍ لِرَمَّةٍ اسْتَيْسَارُهُ بِكَفَّارَةٍ وَالْعَذْرِ
 خَيْرٌ مِنْ اسْتَيْسَارِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَبَيْنَ الْبِنَاءِ وَكَفَرٍ
 وَلَوْ نَذَرَ صَلَاةَ جَالِسًا أَنْ يَصَلِّيَهَا قَائِمًا
 الْقَضَاءُ وَهِيَ رُضْ كَعَايَةٍ فَيُجِبُّ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ
 يَنْصِبَ جُلَّ أَقْلِمٍ قَاضِيًا وَخِطَّاءَ لَدَيْكَ أَفْضَلُ مِنْ
 جَدِّ عِلْمًا وَوَرَعًا بِأَمْرِ بِالْقَضَاءِ وَتَحْرِيرِ الْعَدْلِ
 وَنَصَحِ وَالْإِمَارَةِ الْمَجْرُورَةِ وَمُعَلِّقَةِ وَشَرْطِ
 لِيَصْحَحَ التَّوَلِيَّةُ كَوْنُهَا مِنْ إِمَامٍ أَوْ نَائِبِهِ فِيهِ وَإِنْ تَعَيَّنَ
 لَهُ مَدَى تَوَلِيَّةٍ فِيهِ الْحُكْمُ مِنْ عَمَلٍ وَبَلَدٍ وَالْقَاطِلُ التَّوَلِيَّةُ
 الصَّرِيحَةُ سَدَقَةٌ وَلَيْسَ الْحُكْمُ أَوْ قَدْ كُنْهُ وَفَوْضَتْ

اوردت او جعلت اليك الحكم واستخلفك واستنبتك
 في الحكم والمكناية نحو اعمدت او عولت عليك وكذلك
 او اسندت اليك لا تنفقد بها الا بقرينة نحو ما حكم
 او قوت ما عولت عليك فيه
 ونفي ولا يثبت الحكم العامة فضل الخصومات واخذ
 الحق ودفعه للغير المستحق والنظر في مال الميت والمجنون
 والسفيه والغائب والمجرى لغيره وفلس النظر في الاوقاف
 المجري على شرطها وتزوج من لا ولي لها ولا نفقده
 الاحتساب على التامة ولا الزامهم بالشرع ولا ينفذ حكمه
 في غير محل محله وصحبه ويشترط في القاضي عشر خصال
 كونه بالغاً عاقل حراً مسلماً عدلاً سميماً بصيراً
 متكلماً بجهده او لوفى مذهب امامه لا ضرورة فلو حكم بشان
 فالكثير بينهما شخوصاً صالحاً القضاة نفذ حكمه في كل ما يستند
 فيه حكم من ولاة الامام او نائبيه ويرفع الخلاف فلا يصل
 لاحد نقضه حيث اصاب الحق ففضل وليس كونه لاي

قويلاً

قويلاً غف لينا بلا ضعف حليماً مثاباً متقناً عفيفاً
 بصيراً باحكام الحكم قبله وعي عليه العدل بين الخصمين
 في الخطم والفظه ومجلسه والدخول عليه الا المسلم مع الكافر
 فيقدم دخولا ويرفع جلوساً ويحرم عليه اخذ
 الرشوة وان لم يسهل احد الخصمين او يضيفه ان يوم
 دون الآخر ويحرم عليه الحكم وهو غصية كثر
 او حافق او في منتهى جمع او عطش او في حال وكل
 او نكاح او برء مؤلف او حر من ربحه فان اختلف وحكم مع
 ان اصاب الحق ويحرم عليه ان يحكم بالجهل او هو سر دمان
 خائف وحكم لم يصح ولو اصاب الحق بوسى الولد والامان
 ببايه بالرفق بالخصوم وقلة الطمع وتجهده ان يكونوا
 شيوعاً او كهولاً من اهل الدين والعفة والصيانة وسياح
 له ان يتخذ كتاباً يكتب الوثائق ويشترط كونه مسلماً
 مكلفاً عدلاً وليس كونه حاقطاً لما اصاب طر بغيره
 وصفته اذا حضر الى الحاكم خصمان فله ان تكلت حتى

يُشَدُّ يَالَهُ أَنْ يَقُولَ أَحْكُمِ الْمُدْعَى فَإِذَا ادَّعَى أَخْلَاهُمَا
أَشْرَطُ كَوْنُ الدَّعْوَى مَعْلُومَةٌ وَكَوْنُهَا مُشْكَلَةٌ عَمَّا
يَلْذُهَا نَحْنُ إِنْ كَانَتْ بِدِينِ أَشْرَطُ كَوْنُهُ خَالَا وَإِنْ
كَانَتْ بِعَيْنِ أَشْرَطُ حُضُورُهَا بِالْمَجْلِسِ الْحَكْمِ لَتُعَيَّنَ
بِالْأَشْرَاحِ فَإِنْ كَانَتْ غَائِبَةً عَنِ الْمَلَدِ وَضُرَّ بِالضَّاهِ
السَّلَامِ فَإِذَا نَحْنُ الْمُدْعَى دَعْوَاهُ فَإِنْ أَقْرَبَ خُصْمَهُ
بِمَا لَدَيْهِ أَوْ الْخُفْرُ بِسَبَبِ الْحَقِّ نَحْنُ الدَّعَى الْبَرَاءَةِ
لَمْ تَلْقَ يَقُولُهُ بَلْ يَخْلَفُ الْمُدْعَى عَلَى نَفْيِ مَا ادَّعَاهُ
وَيُلْزِمُهُ بِالْحَقِّ إِلَّا أَنْ يَقِيمَ بَيْنَهُ بَرَاءَتَهُ وَإِنْ نَكَرَ الْحَقُّ
أَبْدَأَ بِهِ بَانَ قَالَ لِيَحْكُمَ الْمُدْعَى قَرْضًا أَوْ عَمَّا أَقْرَضَنِي
أَوْ مَا بَاعَنِي أَوْ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى سَبَابِهَا أَوْ عَمَّا أَوْلَا
حَقُّ لَهَا عَلَى صَحِّ الْجَوَابِ فَيَقُولُ الْحَاكِمُ لِلْمُدْعَى هَلْ لَكَ
بَيْنَهُ فَإِنْ قَالَ نَعَمْ قَالَ لَهُ إِنْ شِئْتَ فَأَخْضِرْهَا فَإِذَا
أَخْضَرَهَا وَشَهِدْتَ سَمِعَهَا وَخَرَّفْتَ زَيْدًا وَخَمَلَ
وَيُعْتَبَرُ فِي الْبَيْتِ الْعَدَالَةُ طَاهِرًا أَوْ بَاطِلًا وَلِيَاكُمُ أَنْ

يَعْمَلُ بَعْلِيهِ فِيمَا أَقْرَبَهُ فِي مَجْلِسِ حُكْمِهِ وَفِي عَدَالَةِ الْبَيْتِ وَفِيهَا
فَإِنْ ارْتَابَ سَهْلًا فَلَا يُدْعَى مِنَ الْمُرَكِّبِينَ لَهَا فَإِنْ كَانَتْ الْمُدْعَى
بِالْحَاكِمِ أَنْ يَحْكُمَ غَيْرَهُ حَتَّى يَأْتِيَ بِمَنْ يَزِيهِ بَيْتُهُ لِحَاكِمِهِ
لِيَسْأَلَ وَتَنْظُرَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَإِذَا لَمْ يَأْتِ بِالْمُرَكِّبِينَ أَعْيَبُوا مَقَرَّهُمْ
لَمْ يَزُكُونَهُمْ بِالصُّحْبَةِ وَالْعَامِلَةِ فَإِنْ ادَّعَى الْغَرَضُ فَتَسْقُ
الْمُرَكِّبِينَ أَوْ فَيَسْقُ الْبَيْتَ الْمُرَكِّبِينَ لِقَامِ بَيْتِهِ سَمِعَتْ
وَعَطِلَتْ الشَّهَادَةَ وَلَا يَقْبَلُ بَيْنَ النَّسَاءِ تَعْدِيلٌ وَلَا حُجُوعٌ
وَحَيْثُ ضَرَفَتْ بَيْنَهُ قَالَ لَهُ الْحَاكِمُ لَيْسَ لَكَ عَلَى
مُرَكِّبِكَ إِلَّا الْيَمِينُ فَيَخْلَفُ الْغَرَضُ عَلَى صِفَةِ جَوَابِهِ فِي الدَّعْوَى
وَيَحْتَلِي سَبِيلَهُ وَيَحْجُزُ تَحْلِيْفَهُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ
الْمُدْعَى بَيْنَهُ فَلَهُ أَنْ يَقِيمَ مَا بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ تَخْلَفُ الْغَرَضُ
فَالْحَاكِمُ إِنْ لَمْ يَخْلُصْ الْأَحْلَامُ عَلَيْكَ بِالْحَقِّ الْكُلِّ
وَلَيْسَ تَكْرَارُهُ لَنَا فَإِنْ لَمْ يَخْلَفْ حَكْمُهُ بِالْكُلِّ
وَلَيْزِمَ الْحَقُّ فَسُئِلَ وَحَكْمُ الْحَاكِمِ بَرَفْعِ الْخُلُوفِ لَكِنْ
لَا يَزِيلُ الشَّيْءَ عَنْ صِفَتِهِ بِاطْنِاقٍ حَتَّى حَكَمَ لَهُ بَيْتُهُ زُيْرًا

وَالْمُدْعَى عَلَى الْبَيْتِ
وَالْمُدْعَى عَلَى الْبَيْتِ
وَالْمُدْعَى عَلَى الْبَيْتِ

وَالْمُدْعَى عَلَى الْبَيْتِ
وَالْمُدْعَى عَلَى الْبَيْتِ

بِرَوْحِهِ أَفْرَادَهُ وَوُطِئَ مَعَ الْعَلَمِ فَكَالِزَنَاوَانِ بَاعَ
 حَبْلِي مَثْرُوكَ التَّشْمِيمَةِ فَحَكَمَ بِصِحَّتِهِ تَنَافِعِي
 نَفَذَ وَمَنْ قَالَهُ فِي صِحَّةِ نِكَاحٍ صَحَّ وَلَمْ يَتَغَيَّرْ
 أَجْمَعُهُ كَالْحَكْمِ بِذَلِكَ فَحَسَبَ وَلَصَحَّ الدَّعْوَى
 بِحَقِّقِ الْأَدْمَتَيْنِ عَلَى الْمِلَّةِ وَعَلَى غَيْرِ الْمَكْلَفِ وَعَلَى
 الْغَائِبِ مَسَافَةً قَصْرًا وَكَذَا دَوْنَهَا إِذَا كَانَ مُسْتَشْرَافًا
 الْبَيْتَ فِي الْكَلَامِ وَيَصَحُّ أَنْ يَكْتُبَ الْقَاضِي الَّذِي يَشُدُّ
 عَلَيْهِ الْحَقُّ الْقَاضِي أَخْضَرُ مَعِينٍ أَوْ غَيْرُ مَعِينٍ بِصُورَةٍ
 الْأَخْوَى الْوَأَفْضَلُ عَلَى الْجَانِبِ لِشَرْطِ أَنْ يَبْصُرَ ذَلِكَ
 عَلَى عَدْلَيْنِ ثُمَّ يَدْفَعُهُمَا وَيَقُولُ فِيهِ وَإِنْ ذَلِكَ قَدْ بَيَّنَّ
 عِنْدِي وَأَنْتَ تَأْخُذُ الْحَقَّ الْمُسْتَحَقَّ فَيُزَوَّرُ الْقَائِمُ
 الْوَاصِلُ إِلَيْهِ ذَلِكَ الْعَمَلُ بِمَا بَانَ التَّشْمِيمَةِ وَهِيَ
 تَرْعَانِ قِسْمَةَ تَرَاضٍ وَقِسْمَةَ أَجْبَارٍ فَلَا قِسْمَةَ فِي شَرْكَ
 الْأَبْرَضِ الشَّرْكَاءِ كُلِّهِمْ حَيْثُ كَانَ فِي الْقِسْمَةِ صَوْرٌ
 يَنْقُصُ الْقِسْمَةَ كَحَتَامٍ وَدُورٍ صِغَارٍ وَشَجَرٍ مَفْرُودٍ حَتَّى إِنْ

حيث تراضيا

وَهِيَ تَرَاضِيًا صَحَّتْ وَكَانَتْ يُنْعَا بِبَيِّنَةٍ فِيهَا مَا يَبَيِّنُ
 فِيهِ مِنَ الْأَحْكَامِ فَإِنْ لَمْ يَتَرَاضِيا قَدْ عَا أَحَدُهُمَا شَرْكَاءَ
 الْبَيْتِ فِي ذَلِكَ أَوْ إِلَى عَيْنٍ أَوْ بِهَيْمَةٍ أَوْ سِتْنَةٍ وَخَوَّ مَتَا
 هُوَ شَرْكَاءُ بَيْنَهُمَا أَجْبَرَانِ امْتَنَعَ فَإِنْ أَبَى بَيْعَ عَلَيْهِمَا وَقَسَمَ الثَّمَنَ
 لِأَجْبَارٍ فِي قِسْمَةِ الْمَنَافِعِ فَإِنْ اقْتَسَمَا هَذَا التَّرَاضِيَا هَذَا شَرْكَاءَ
 وَالْآخَرُ مَثَلُهُ أَوْ بِالْمَكَانِ كَهَذَا بَيْتٍ وَالْآخَرُ فِي بَيْتٍ صَحَّ جَانِبًا
 وَلِكُلِّ الرَّجُلِ فِي الشُّعْرِ الثَّانِي قِسْمَةُ أَجْبَارٍ
 فِيهَا مَا لَا ضَرَرَ فِيهَا وَلَا رَدَّ عِيُودٍ وَتَنَادَى فِي كُلِّ تَكْبِيلٍ
 وَمَنْ زَوَّدَ فِي دَائِرِ كِبَرَةٍ وَأَقْرَبَ وَسِعَةٍ وَتَدَخَّلَ الشَّجَرُ
 شَعَاوَهُ الشُّعْرُ لِنَسَبٍ يُنْعَا بِبَيِّنَةٍ أَحَدُ الشَّرْكَاءِ إِذَا
 امْتَنَعَ وَيَصَحُّ أَنْ يَنْقَاسِمَا بِنَفْسِهِمَا وَإِنْ يُنْصَبُ قَاضِيًا
 فِيهَا وَيُشْرَطُ شَلُومُهُ وَعَدُّ الشَّيْءِ وَتَكْلِيفُهُ وَمَعْرِفَتُهُ
 الْقِسْمَةِ وَأَجْبَرَتْهُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدِيرِ مَلَاكِهِمَا وَإِنْ تَقَاسَمَا
 بِالْقُرْعَةِ جَانِبًا وَلِزِمَتِ الْقِسْمَةُ بِمَجَرَّدِ خُرُوجِ الشُّعْرِ
 لَوْ قَامَ فِيهِ رَجُلٌ أَوْ ضَرَرُ وَإِنْ خَبَرَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ بِلَا قُرْعَةٍ

وَتَرَاهُمَا لَزِمَتِ بِالتَّضَرُّقِ وَإِنْ خَرَجَ فِي نَصِيبِ أَحَدِهِمَا
 عَمَتْ جِهَتُهُ خَيْرٌ بَيْنَ قَسِيحٍ أَوْ أَمْسَاكٍ وَيَأْخُذُ الْأَمْسَاكُ
 وَإِنْ غَنِيَ عَنْهَا فَاحْتِشَابُ بَطْلَتِ دَانَ أَدْعَى كُلُّهُ أَنَّ هَذَا مِنْ
 سَهْمِهِ عَمَّا لَفَاوْ تَقُصُّتْ وَأَنْ حَصَلَتْ الطَّرِيقُ حِصْنُهُ
 أَحَدُهُمَا وَلَا مَنَعْدَ لِلَّهِ خَرِبْتُ بِأَبْنَيْ
 الْأَخَوَيْنِ وَأَبْنَيْ الْأَخَوَيْنِ لَا تَصْعُقُ الدَّغْوِي الْأَمِينُ
 التَّضَرُّقُ وَإِذَا تَدَاعَى عَمَّا لَزِمَتْ تَخْلُ مِنْ أَرْبَعَةِ أَخَوَاتٍ
 أَحَدُهُمَا أَنْ تَكُونَ بِيَدِ أَحَدٍ وَلَا تَمُتْ ظَاهِرٌ وَلَا بَيْتُهُ
 فَيَحْتَاطُ لَهُ وَيَسْتَأْصِفُهَا وَأَنْ وَجِدَ ظَاهِرٌ لِأَحَدِهِمَا
 عَمِلَ بِهِ الشَّيْءُ أَنْ تَكُونَ بِيَدِ أَحَدٍ هَذَا فِي لَهْ بَيْتِهِ فَإِنْ
 يَحْلِفُ قَضَى عَلَيْهِ بِالشُّكُولِ وَلَوْ أَقَامَ بَيْتُهُ "الثالث" أَنْ
 تَكُونَ بِيَدِ أَحَدٍ كَثَرَتِي كُلِّ "مَمْسُوكٍ" لِبَعْضِهِ فَيَحْتَاطُ لَهُ
 وَيَسْتَأْصِفَانِهِ فَإِنْ قُوِيَ بِيَدِ أَحَدٍ هَذَا لِحُيُوتِهِ وَاحِدٌ
 سَائِقُهُ "وَأَخْرَجَ رَأْيَهُ أَوْ قَبِيضَهُ وَاحِدٌ" أَحَدٌ
 يَكْتُمُ وَالْآخَرُ لَا يَسْتَعْنِي بِبَيْتِهِ وَإِنْ جَمَاعَ ٢

الاصح

بِأَخَوَاتِهِ وَأَلَهُ دَكَاحُهَا فَالْأَمْسَاكُ كُلُّ صَنْعَةٍ لَهَا
 مَتَى كَانَ لِأَحَدٍ هَذَا بَيْتُهُ فَالْعَيْنُ لَهُ فَإِنْ كَانَ كُلُّ
 هَذَا بَيْتُهُ وَتَسَاوَى تَامَنَ كُلُّ وَجْهِ تَعَارُفًا
 تَسَاوَى تَامَنَ تَامَنًا وَإِنْ تَسَاوَى تَامَنًا مَا بَايَدَ لِحُيُوتِهِ
 يَقْرَعَانِ فِيهِمَا عَدَاةً مِنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقَرْعَةُ فَهُوَ
 بَيْتُهُ وَإِنْ كَانَتْ الْعَيْنُ بِيَدِ أَحَدٍ هَذَا فَهُوَ
 لِحُيُوتِهِ وَالْآخَرُ خَارِجٌ وَبَيْتُهُ لِحُيُوتِهِ مُقَدَّمَةٌ
 بَيْتُهُ الدَّاخِلُ لِكُلِّ لَوْ أَقَامَ الْخَارِجُ بَيْتَهُ
 فَأَمَّا لِكُلِّهِ وَالْدَّاخِلُ بَيْتُهُ أَلَا شَرَّ أَهَامِهِ قَدِمَتْ
 لَيْتُهُ هُنَا لِمَا مَعَهَا مِنْ زِيَادَةِ الْعِلْمِ وَأَقَامَ
 لِحُيُوتِهِ بَيْتُهُ أَنَّهُ اشْتَرَا هَامًا مِنْ فُلَانٍ وَأَقَامَ الْآخَرُ
 لِهَذَا كَذَلِكَ عَمِلَ بِأَسْبَقِهِمَا تَارَعَا الرَّاجِعَ أَنْ تَكُونَ
 نَالَتْ فَإِنْ أَدْعَاهَا لِنَفْسِهِ حَلَفَ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 وَأَخَذَهَا فَإِنْ فُكِّلَ أَخَذَهَا مِنْهُ مَعَ بَدَلِهَا
 فَمَرَعَا عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَقْرَبَ لِحُيُوتِهِمَا اقْتَسَمَا هَاوْ حَلَفَ

٢٨٥
 عشر

لكل واحد يميناً وحلف كل واحد لصاحبه
على النصف المخكوم له به وإن قال حي لأحمد
وإنه قصده قاه لم يحلف ولا حلف مسأله
ويقرع يمينه من قرع حلف وأخذها
تحمّل الشهادة في حضور
الأدعيين فرض كفاية وأداءها فرض عين
ومنى تحمّلها وجبت لتأنيدها ويجزئ أحد
أجبره وجعل بينهما سكن أن يحزر
عن المشي وتاء ذمي به فله أخذ أجره من كونه
ويحزم كونه والشهادة ولا ضمان ويجب الاستعداد
في عقد النكاح خاصة وليس في كل عقد سواه
ويحزم أن يشهد إلا بما يلقاه برونه أو سمع ومن
رأى شيئاً يبيد إنسان يتصرف فيه مدة طويلة
كتصرف المأذون من نقض وبناء وإجاره وإعارة
فله أن يشهد له بالملك والورع أن يشهد باليدين

والنصف

والشرف غير... وإن شهد أنه طلق
واحدة ونسباً عيها لم تقبل ولو شهد أحدهما
أنه أقر له باليمين والآخر أنه أقر له باليمين بثلث
القبول أن يحلف على الالف الآخر مع شاهدين
تستحقه وإن شهد أن عليه الفأ وقال أحدهما قضاء
قبضه بطلت شهادته وإن شهد أنه أقرضه ألفاً
قال أحدهما قضاء بضعه صحّت شهادتهما ولا يعمل
من أجبره بذلك باقتضاء الحق أن يشهد به ولو
شهدا إن كان في جمع من الناس على واحد منهم أنه طلق
وأفترق أو شهد على خطيب أنه قال أو فعل على المنبر
الخطبة شياً ولم يشهد به أحد غيرهما قبلت
شهادتهما بأب شرط من قبلهما
وهي بيته أخذها البلوغ فلا شهادة لصغير
لوالته بالعدالة الثابتة العقل فلا شهادة لمعتوه
مجنون الثالث النطق فلا شهادة لآخر

الآ اذا اها بخطه الرابع الحفظ فلا شهادة لمفعل
ومعروف بصيغة كثيرة غلط وهو الخامس الاسئلة
فلا شهادة لكافر ولو على مثله السادس العدل
لها ثمانية الصلح في الدين وهو اداء الفرائض برون
واجتناب المحرمات لا ياتي كبيرة ولا يذم على صغير
الشارع استيفال المروءة بفعل ما يحمله ويرى
ما يدنيه ويشينه فلا شهادة لممسخر وقاص
ومسعود ولا عيب بشرط خج وخو ولا لمن عذر
رجليه بحضرة الناحية او لكشف من كنهه
العادة بتعطيله ولا لمن يتكلم المصنوعات ولا لمن
ياكل بالشوق ويغفر البشير كالنميمة والبقاة
فصل سابع متى وجد الشرط بان يبلغ
الصغير وعقل الجنون واستسلم الكافر واثبات
القاسق قبلت الشهادة بخروج ذلك ولا شرط
لحرية فتقبل شهادة العبد والامة وكل ما يقبل

فيه شهادة الحر والحرية ولا يشترط كون الصاعقة
غير دينية ولا كونه بصيرا فتقبل شهادة الاعشى
بما سمعه حيث تبين الصوت وبما رآه مثل عمه
لا يشترط ان يكون من اهل البيت او من اهل البيت
شاهد او بعضه ملكا لمن شهد له وكذا لو كان في
الجمعة ولو في الماضي او كان من شر وعده وان سفلوا من
ولد البنين والبنات او من اصوله وان عله او تقبل
بما ياتي اقراره كاجبيه وكل من لا تقبل له فاتها تقبل
بشهادة الثاني كونه يحترقها دفعا لنفسه فلا تقبل
بما حذر لوفيقه ومكاتبه ولو لم يتردد بخروج قبل ان يدله
لا يشترط ان يكون شريك فيه ولا مستأجرة فيما استأجره
في الثالث انه ان تدفع جهامرا عن نفسه فلا تقبل
بما حذر العاقلة بخروج شهود قبل الخطا ولا شهادة
لغيره بخروج شهود ديني على مخلص ولا شهادة الضالين
في ضمنه بقضاء الحق والامر ائمنه وكل من لا تقبل

شهادته له لا تقبل شهادته يخرج شاهداً عليه
 الرابع العداوة لغیر الله تعالى كفر حیه بمساءة أو غيرة
 يفرجه وطيله له الشر فلا تقبل شهادته على عداوة إلا
 في عقد النكاح الحامس الغضبة فلا شهادته لمن عرف
 لها كغضب جماعة على جماعة وإن لم تبلغ رتبة العداوة
 السادس أن ترد شهادته لفسقه ثم يثوب ويهد
 أو يشهد لمؤثر ثم يخرج قبل برئيه ثم يثوب ويهد
 أو ترد لدفع ضرراً أو جلب نفع أو عداوة أو ملك
 أو زوجية ثم يزول ذلك وتعاد فلا تقبل في الجوع
 بخلاف ما لو شهد وهو كافر أو غير مكلف أو مسرور
 ثم قال دليله وأعاد وحاميه القسامة المشرقة
 به وهو سنة أحدنا الزنا فلا بد من أربعة
 رجال يشهدون به ولهم إذا ذكر في قهرها
 أو شهدون أنه أقر لها الثاني إذا ادعى من عرف
 يعني أنه فقير لياخذ من الزكاة فلا بد من ثلاثة رجال

الثالث القود والإعتسار وما يوجب الحد والتعزير
 فلا بد من رجلين ومثله النكاح والزوجة والخلع والطلاق
 والنسب والولادة والنسب في غير المال الرابع المال
 وما يقصد به المال كالعرض والزهر والوديع والعق
 والتدبير والوقف والبيع وجناية الخطأ فكل في ركنين
 ورجل أو امرأتان أو رجل واحد ويمين لا امرأتان ويمين
 ولو كان لجماعة حق بشاهد فاقاموه من خلف أحد
 يمينه ولا يشترط أن يكون من خلف الخامس دأب
 موضعه ونحوهما فيقبل قول طيب وبطار
 أحد لعدم غيره في معرفته وإن اختلف الشان
 لم قول المثبت السادس مس ما لا يطلع عليه الرجال
 أي كغيب النساء تحت الباب والرضا ضاع والكا
 المني والحيض وكذا أجرة وغيرها من محرمات
 نحوها مما لا يحضر الرجال فيكفي فيه امرأة عدل
 الأخوطة الشان شخص لقله شهد بقتل الحد

رَجُلٌ وَأَمْرًا تَانِ لَمْ يَثْبُتْ شَيْءٌ وَإِنْ شَهِدَ الْبَسْرَ فَهِيَ
ثَبَتَ الْمَالُ دُونَ الْقَطْعِ وَمَنْ حَلَفَ بِالطَّلَاقِ أَنَّهُ تَمَاسَرَوْ
أَوْ مَا غَضَبَ وَخَوَّهَ فَثَبَتَ فِعْلُهُ بِرَجُلٍ وَأَمْرًا ثَانٍ
أَوْ رَجُلٍ وَثَمِينَ ثَبَتَ الْمَالُ وَلَمْ تَطْلُقْ بِأَسْبَابِ
الشَّهَادَةِ عَلَى الشَّهَادَةِ وَصِفَةِ إِذَا شَهِدَ الشَّهَادَةُ
عَلَى الشَّهَادَةِ أَنْ يَقُولَ أَشْهَدُ بِأَنَّ فُلَانًا عَلَى شَهَادَتِي
أَنْ أَشْهَدَ أَنْ فُلَانًا بِنِ فُلَانٍ أَشْهَدُ فِي عَلَى نَفْسِهِ
عَلَيْهِ أَوْ أَقْرَبَ يَدِي بِكَذَا أَوْ يَصِحُّ أَنْ يَشْهَدَ عَلَى
شَهَادَةِ الرَّجُلِ رَجُلٌ وَأَمْرًا ثَانٍ وَرَجُلٌ وَأَمْرًا ثَانٍ
عَلَيْهِمْ وَأَمْرًا ثَانٍ عَلَى امْرَأَةٍ فَيَمْلِكُ فِيهِ الْمَرْأَةُ بِهَا
وَشَرَوْهَا أَنْ يَبْعَ أَحَدَهَا أَنْ تَكُونَ وَحَقَّقَ
الْأَدْيَتَيْنِ الشَّاهِدَ تَعْدُّ شَهْرًا وَالْأَصْلَ مَوْزُونًا أَوْ مَوْزُونًا
أَوْ حَقَّقَ أَوْ غَنَبَهُ مَسَافَةً فَصَرَّ وَبَدَّ وَنَحْوَهُمْ
إِلَى صَدْرِ الْحَكْمِ فَيُكَلِّفُ الشَّاهِدَ شَهْرًا وَالْأَصْلَ
وَقِفَ الْحَكْمَ عَلَى سَمَاعِهَا الثَّلَاثُ دَوَامَ بَدَلَةِ الْأَصْلِ

والفرع

وَالْفَرْعُ إِلَى صَدْرِ الْحَكْمِ فَيُكَلِّفُ شَهْرًا حَدَّثَ مِنْ أَحَدِهِمْ
قَبْلَهُ مَا يَنْعُهُ وَقِفَ الرَّابِعُ ثَبُوتُ عِدَالَةِ الْحَبِيبِ وَيَصِحُّ
مِنَ الصَّرْحِ أَنْ يُعَدَّ الْأَصْلَ لَا يُعَدُّ بِشَهِيدٍ لِرَفِيقِهِ
حِينَ قَالَ شَهِدُوا الْأَصْلَ بَعْدَ الْحَكْمِ بِشَهَادَةِ الْفَرْعِ مَا أَشْهَدُ
شَيْءٌ لَمْ يَصْمَنْ الْفَرِيقَانِ شَيْئًا فَصَحَّ وَلَا يَقْبَلُ
الشَّهَادَةُ إِلَّا بِأَشْهَدُ أَوْ شَهِدْتُ فَلَوْ يَكْفِي مَا أَشْهَدُ
وَلَا أَعْلَمُ أَوْ أَحَقُّ وَلَا أَشْهَدُ مِمَّا وَضَعْتُ بِهِ خَطِيئَتِي لَكِنْ
يُقَالُ مَنْ تَقَدَّمَ وَغَيَّرَهُ بِالشَّهَادَةِ بِدَلَالَةِ الشَّهَادَةِ أَوَّلًا
فَيَصِحُّ وَفَرْجُ شَهْرٍ الْمَالُ وَلَعِنَ بَعْدَ حَكْمِ الْحَكْمِ لَمْ يَنْقُضْ
يُصْمَنُونَ وَإِذَا عُلِمَ الْحَاكِمُ بِشَهِيدٍ زَوْرٍ يَفْتَرِي
وَيَبْسُ كَذِبًا يَقْبَلُ عَمْرًا وَلَوْ تَابَ جَارَاهُ مَا لَمْ
يَأْتِ لِقَاءَ وَطِيفَ بِهِ فِي الْمَوَاضِعِ الَّتِي يَشْتَرِكُ فِيهَا بِفِيهَا
أَوْ جَدَّاهُ شَهِيدٌ زَوْرٌ فَاجْتَنِبُوا بِهِ بِأَسْبَابِ
بَيْنَ فِي الدَّعَاوِي الْبَيِّنَةِ عَلَى الْمَدْعَى وَالْيَمِينِ
عَلَامَةُ الْكُفْرِ لَا يَمِينُ عَلَى كُفْرٍ أَدْعَى عَلَيْهِ عَنِ اللَّهِ

تأهيم

كالحد ولو قد فاء التعزير والعبادة واخراج الصدقة
والكفاية والسند ولا على شاهد انكر شهادته
وحاكم انكر حكمه ويحلف المنكر في كل حق اذ يني يقصد
منه المالك كالدون والجنابات والائلاف فان نكل
عن البين قضى عليه بالتكول ^{المتكول} وان حلف على نفي فعل نفسه
او نفي دين عليه على البت وان حلف على نفي دعوى
على غيره كموثريه ورقيقه ومولته حلف على نفي العلم
وموافاقا شاهدا بما ادعاه حلف معه على البت ومن
عليه حلف لامة حلف لكل واحد يمينا ما لم يصر
بواحدة **فصل** والحاكم يثليط البين ^{فصل}
خطر الجناية لا توجب قودا وعقوب ومال كثير قد يصاب
فتخليط بين المسلمين ان يقول والله الذي لا اله الا
هو عايم الغيب والشهادة ارحم الرحيم الطيب الغالب
الضار النافع الذي يعلم خائنة الاتيين وما تخفي الصدور
ويقول اليهودي والله الذي انزل التوراة على موسى

حتى انقضى

وفاء له البحر وانجاء من فيز عون وملاوته وقول النجاري
والله الذي انزل الانجيل على عيسى وجعله ديني الامة
وان برص ومن ابي التخليط لم يكن ناكلا وان الحاكم
ترك التخليط وقوله كان مصيبا كتاب ^{المتكول}
لا يصح الاقرار الا من مكلف مختارا ولو هار لا يثليط
او كتابة لا ياء شارة الا من احرص لكن لو اقر صغير
او قن او نكح في عجارة في قدر ما يدون له ما فيه صح
ومن انكره ليصر يدنهم فاقتر يدنار او يقر
زيد فاقتر لعير وصح وزمه وليس الاقرار بالنكاح
عليك بجمع حتى مع اضافة المالك لنفسه كقوله كتاني
محمد الزيد ويصح اقرار المريض بما لا يبرأ رث
يكون من راس المال وباحد دين من غير وارث لا ان اقر
بشيء الا بيمينه والاعتبار يكون من اقر له وارثا او لا
حالة الاقرار لا الموت عكس او حبة وان ادب المقر له للمقر
بطل الاقرار وكان الميسر ان تبصرف فيما اقر به بما شاء

غلبه كل والاقرار ليقين غيره اقرارا لسيده
 ولتسجد او مقبرة او طريق ونحوه يصح ولو اطلق ولله
 او يهيئه لا الا ان عين الشبب والحمل فولد ميتا ولم
 يسكن محل بطل وحيثما اكثر فله بالشبهة وان اقر
 رجل او امرأة برزوجه الاخر فسكت او حدة ثم
 صدقه وصح وورثه لان بقي على تلكه حتى مات
باب ما حصل به الاقرار في غير من ادعى
 غلبه بالف فقال نعم او صدقت او انا مقدر
 او حذرها او اثرها او قبضها فقد اقر لان
 انا اقر اولا انت كرا او حذرها او اثرها او فتح محل
 وتكون في جواب اليمين عليك كذا اقرار لا مع الامن
 عاقي وان قال اقبض ديتي عليه الف او هل لي اول
 عليك الف فقال نعم او قال اقبلني يوما او حتى افترق
 الصديق او قال له علي الف ان شاء الله والاداء شاء
 الله او يزيد فقد اقر وان علق بشرط لم يصح سواء

قد شرط كاه شاء زيد فله على دينار او اخره
 كاه على دينار ان شاء زيد او قدم الحاج الا اذا قال علي كذا
 اذا جاء وقت كذا فله على دينار فليزمنة والحال
 فان فستره باجل او وصية قبل بيمينه ومن ادعى عليه
 دينار وقال ان شهدي به زيد فبأنه حق لم يكن مقفرا
 فحصل له دينارا او عمل بالآخر من غير ان قال
 له علي من ثمن خمير الف لم يلزمه شيء وان قال الف
 من ثمن خمير لزمه و يصح استئثار النصف فقل
 يلزمه عشر في له على عشرم الا سيئة وغسلة وليس
 لك على عشرم الا غسلة بشرط ان لا يسكت ما يمكنه
 كلام فيه وان يكون من اليمين والتنع فله على
 بولي العبد العشرم الا واحدا صحيح ويلزمه تسعة
 وله على مائة درهم الا دينارا تلزمه المائة وله
 هدي والدة امير الاهل البيت ولو كان اكثر حالا ان
 قال الاثنيها ونحوه وله الدار ثلثاها او عارية وعنه عمل

بالثاني **مصل** ومن باع أو وهب أو عتق عبدا
 ثم سقاه لغيره لم يقبل ويغرم منه للمعتق له وإن قال
 غصبت هذا العبد من زيد فهو لزيد بل من عمره
 أو ملكه لغيره وغصبت من زعيد فهو لزيد ويغرم
 قيمته لعمره وغصبت من زعيد وملكه لغيره فهو
 لزيد ولا يغرم لغيره ويغرم من خلف ابنين
 وماتنين فأدعى شخص مائة دينار على الميت فصدقه
 أحدهما وانكر الآخر لزم الميت نصفها إلا أن يكون
 عذلا ولا يشهد ويخلف معه المدعي فيأخذها ويكون
 الباقي بين الأبنين **باب الإقرار بالمصطلح** إذا قال
 تملكه علي شي أو شيء أو كذا قيل له فستره فإن
 له حصص حتى يفسر ويقبل تفسيره بأقل تمثيل فإن
 مات قبل التفسير لم يأخذ وارثه بشي وإن مات
 عظيم أو خطير أو كثير أو جليل أو فليس قبل تفسيره
 بأقل تمثيل وله دلائم كثيرة قبل ثلاثة وله على كذا كذا

درهم بالرفع أو بالنصب لزمه رد درهم وإن قال بالجر
 أو وقف عليه لزمه بعض رد درهم ويفسره وله على ألف
 ودرهم أو ألف ودينار أو ألف وثوب أو ألف الدينار
 كان المنة بين جنس المعلن **مصل** إذا قال له علي مائتين
 درهم وسبعة لزمه ثمانية ومن درهم إلى عشرة أو مائتين درهم إلى
 عشرة لزمه تسعة وله درهم قبله درهم وبعد درهم
 أو درهم ودرهم ودرهم لزمه ثلاثة وكذا درهم درهم
 درهم فإن أراد التأكيد فعلى ما أراد وله درهم لدينار
 لزمه وله درهم في دينار لزمه درهم فإن قال ارجع
 العطف أو معنى مع لزمه وله درهم في عشرة لزمه
 درهم مائة بخالفه عرف فيلزمه مقتضاه أو يرد
 الحساب ولو جاءه لزمه عشرة أو يرد الجميع
 فيلزمه أحد عشر وله شرط في جراب أو سكين أو قراب
 وثوب في منديل ليس أفرار بالثاني وله حاجيتهم
 فيه فصح أو سيف يقراب أو قراب أو قراب أو شجرة

ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣	كتاب الطهارة	١٥	فصل واجب التيمم	٣٩	فصل في الإمامة	٥١	فصل في التغذية	٦١	فصل في محرم على من	٧٧	فصل في الغنمة
٥	باب الآنية		وفروضة ومبطلاته	٢٩	فصل في مكان وقوف الإمام	٥٣	كتاب الزكاة	٦٣	فصل في المفطرات	٧٩	فصل والفى
٥	باب الاستنجاء	١٥	باب إزالة النجاسة	٤١	والمأموم	٥٣	باب زكاة السائمة	٦٣	فصل في من جامع	٧٩	باب عقد الذمة
٥	فصل فيما يسن لدخل	١٧	فصل في النجاسات	٤١	فصل فيما يجذب	٥٣	فصل في زكاة البقر	٦٣	فصل في من فاته	٨١	فصل في من اهل
٧	باب السواك	١٧	باب الحيض	٤١	باب صلاة اهل	٥٥	باب زكاة الخيل	٦٣	فصل في من فاته	٨١	الذمة بذل الجزية
٧	فصل في سبيل النظرة	١٩	فصل في المستحاضة	٤١	باب صلاة المافر	٥٥	باب زكاة الحاج من	٦٣	فصل في من فاته	٨١	كتاب البيع
٧	باب الوضوء	٢١	باب الاذان والاقامة	٤١	فصل في الجمع	٥٥	باب زكاة الأثمان	٦٣	فصل في من فاته	٨١	فصل في محرم ولا يصح
٧	فصل في النية	٢١	باب شروط الصلاة	٤٣	فصل في صلاة	٥٧	فصل في التحلل بالذهب	٦٧	باب الفدية	٨٥	باب الشروط في البيع
٧	فصل في وضوء	٢٩	كتاب الصلاة	٤٣	باب صلاة الجمعة	٥٧	باب زكاة العروض	٦٧	فصل في من فاته	٨٥	فصل في الفاسد والمربح
٩	فصل في سنن الوضوء	٣١	فصل في واجبات الصلاة	٤٥	فصل في محرم الكلام	٥٧	باب زكاة الفطر	٦٧	باب أركان الحج	٨٥	باب الخيار
٩	باب مسح الخفين	٣١	فصل فيما يكره في الصلاة	٤٥	والاعمال المخطئ	٥٧	فصل في وقت اخراج	٦٧	وواجباته	٨٩	فصل ويملك المدة
٩	فصل في المسح	٣٣	باب سجود السهو	٤٥	باب صلاة العيدين	٥٧	باب اخراج الزكاة	٦٧	فصل في شروط صحة	٨٩	المبيع
٩	على الجبيرة	٣٣	باب صلاة التطوع	٤٧	فصل في التكبير	٥٩	فصل في شرائط	٧١	الطواف	٨٩	فصل في قبض المبيع
٩	باب نواقض الوضوء	٣٥	فصل في صلاة الليل	٤٧	باب صلاة الكسوف	٥٩	باب اهل الزكاة	٧١	فصل في شروط صحة	٨٩	باب الربا
١١	فصل فيما ييقن الطهارة	٣٥	فصل في سجود التلاوة	٤٧	باب صلاة الاستسقاء	٥٩	فصل فيما لا تدفع	٧١	باب الاضحية	٩٣	باب بيع الاصول
١١	فصل في غسل	٣٧	فصل في اوقات النهي	٤٩	كتاب الجنائز	٥٩	فصل في غسل الميت	٧١	فصل في من فاته	٩٣	فصل في بيع شجر التخل
١١	فصل في شروط غسل	٣٧	باب صلاة الجمعة	٥١	فصل في تكفين الميت	٦١	كتاب الصوم	٧٥	فصل في العقيقة	٩٣	فصل في لا يصح بيع
١٣	فصل في الاعمال	٣٩	فصل من احرم مع	٥١	فصل في الصلاة على	٦١	فصل في شروط وجوب	٧٥	كتاب الجهاد	٩٣	التمرة قبل بدو
١٣	باب التيمم		امامه أو قبل	٥١	فصل في حمل الميت ودفنه	٦١	فصل في شروط وجوب	٧٥	فصل في الجهاد	٩٥	باب السلاح

[illegible]

ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٠٥	فصل في حق غسل الميت	٢١٥	فصل في صريح الاستبراء	٢٢٤	باب استبراء الزنا	٢٣٤	باب استبراء الزنا	٢٤٣	باب استبراء الزنا
٢٠٧	فصل فيما بين عند الفراغ من الطهارة	٢١٧	فصل في طلاق	٢٢٧	فصل في طلاق	٢٣٧	فصل في طلاق	٢٤٧	فصل في طلاق
٢٠٧	باب عشرة النساء	٢١٧	فصل في صريح التعلق	٢٢٧	كتاب الرضاع	٢٣٧	كتاب الرضاع	٢٤٧	كتاب الرضاع
٢٠٧	فصل في المهر إن لم يتبعه تزوجته	٢١٧	فصل في مسائل متفرقة	٢٢٧	كتاب النفقات	٢٣٧	كتاب النفقات	٢٤٧	كتاب النفقات
٢٠٩	فصل في ليس عليه خدمة ...	٢١٩	فصل ولا يقع الطلاق بالثد	٢٢٩	فصل في دفع الطهارة	٢٣٩	فصل في دفع الطهارة	٢٤٩	فصل في دفع الطهارة
٢٠٩	فصل في التسمية بين الزوجات	٢١٩	باب الرجعة	٢٢٩	باب نفقة الزنا	٢٣٩	باب نفقة الزنا	٢٤٩	باب نفقة الزنا
٢٠٩	فصل وإذا تزوج تكبرا	٢١٩	فصل إذا طلق المحرث ثلاثا	٢٢٩	فصل في المهر	٢٣٩	فصل في المهر	٢٤٩	فصل في المهر
٢٠٩	كتاب الخلع	٢١٩	كتاب الإيلاء	٢٢٩	فصل في مملوكة	٢٣٩	فصل في مملوكة	٢٤٩	فصل في مملوكة
٢١١	كتاب الطلاق	٢٢١	كتاب الطهارة	٢٣١	فصل في طهارة	٢٤١	فصل في طهارة	٢٥١	فصل في طهارة
٢١١	فصل في صريح طلاقه	٢٢١	فصل في صريح طلاقه	٢٣١	فصل في صريح طلاقه	٢٤١	فصل في صريح طلاقه	٢٥١	فصل في صريح طلاقه
٢١١	باب سنة الطلاق	٢٢١	فصل في الكفارة	٢٣١	فصل في الكفارة	٢٤١	فصل في الكفارة	٢٥١	فصل في الكفارة
٢١٣	باب صريح الطلاق	٢٢٣	كتاب اللعان	٢٣٣	كتاب اللعان	٢٤٣	كتاب اللعان	٢٥٣	كتاب اللعان
٢١٣	فصل وكذا نيته	٢٢٣	فصل في شروط	٢٣٣	فصل في شروط	٢٤٣	فصل في شروط	٢٥٣	فصل في شروط
٢١٣	فصل وكذا نيته	٢٢٣	فصل في شروط	٢٣٣	فصل في شروط	٢٤٣	فصل في شروط	٢٥٣	فصل في شروط
٢١٥	باب ما يختلف به عند الطلاق	٢٢٥	كتاب العدة	٢٣٥	كتاب العدة	٢٤٥	كتاب العدة	٢٥٥	كتاب العدة
٢١٥	فصل والطلاق لا يبعث	٢٢٥	فصل في طلاق	٢٣٥	فصل في طلاق	٢٤٥	فصل في طلاق	٢٥٥	فصل في طلاق
٢١٥	فصل وإذا حال انت طلاق ...	٢٢٥	فصل في طلاق	٢٣٥	فصل في طلاق	٢٤٥	فصل في طلاق	٢٥٥	فصل في طلاق

ص الموضوع	ص الموضوع
٢٨٣ باب القسمة	٢٩٥ كتاب الاقرار
٢٨٣ فصل النوع الثاني	٢٩٧ والاقرار لقن
قسمة إجبار	غيره اقرار
٢٨٥ باب الدعاوى	لسيده
والبيئات	٢٩٧ باب ما يحصل
٢٨٧ كتاب الشهادات	به الاقرار وما
٢٨٧ فصل وان شهد	يغيره
انه طلق واحدة	٢٩٧ فصل فيما اذا
٢٨٧ باب شروط من	وصل الاقرار
تقبل شهادته	ما يغيره
٢٨٩ فصل متى وجد	٢٩٩ ومن باع أو وهب
الشرط	او اعتق عبدا
٢٨٩ باب موانع الشهادة	٢٩٩ باب الاقرار
٢٩١ باب اقسام	بالمجمل
المشهود به	٢٩٩ فصل اذا قال
٢٩١ فصل فلو شهد	له على ما بين دهم
بقتل العمد رجل	وعشرة
وامرأتان	٣٠٠ خاتمة
٢٩٣ باب الشهادة	وكان القراع من
على	عمل هذا الفهرس بعد مغرب
٢٩٣ فصل ولا تقبل	الثلاثاء لثمانية عشر خلت من شهر
الشهادة الجاهل	ربيع الاول ١٢١٦ من هجرة خير
٢٩٢ باب اليمين في	الورى صلى الله عليه وسلم على يد فقير
الدعاوى	عفورية وليد بن علي المنيس
٢٩٥ فصل والمحال تغليظ	الحنلي الكويطي
اليمين	، الكويت ، غفر الله له
	ولو اذنيه ولما يجه
	والسليم
	أمير

